

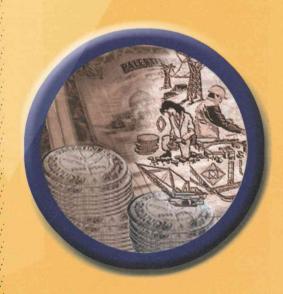




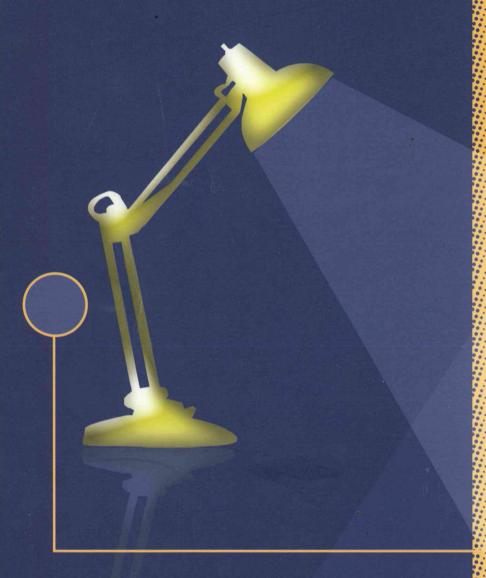
معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

الىراق





الاقتصادي والاجتهاعي



العدد (12) نيسان 2008

شارك في إعداد هذا العدد:

د. فضل مصطفى النقيب (المحرر) مهند حامد (المنسق العام)

فريق البحث:

من معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس):

مهند حامد (منسق)

حسن لدادوة إبراهيم الشقاقي أسرار زهران رياض الهليس فيليب خوري عبيدة صلاح

ومن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:

أمينة خصيب (منسق)

اشرف سمارة أحمد عمر فتحي فراسين

سعدي المصري أميمة الأحمد

ومن سلطة النقد الفلسطينية:

محمد عطاالله (منسق)

محمد عابد وفاء عناب معتصم أبو دقة

حقوق الطبع

@ 2008 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ص. ب. 19111، القدس وص.ب 2426، رام الله تلفون: 4972-2-29870+

نلفون: 972-2-2987053/4 فاكس: 972-2-2987055+972-

بريد إلكتروني: info@pal-econ.org

© 2008 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ص.ب 1647، رام الله

نلفون: +972-2-2406340 +972-2-2406343

بريد الكتروني: diwan@pcbs.gov.ps

© 2008 سلطة النقد الفلسطينية

ص.ب: 452، رام الله

هاتف: 2409920-2-270994

فاكس: 2409922-2-2409922

بريد الكتروني: info@pma-palestine.org

حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت اليكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

للحصول على نسخ

الاتصال مع إدارة إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أعلاه.

gtz



تم توفير التمويل الأساسي لهذا العدد من المراقب الاقتصادي والاجتماعي من قبل سلطة النقد الفلسطينية، وزارة التعاون الدولي الألماني (BMZ) بواسطة الوكالة الألمانية للتعاون الفني (GTZ)، ومجموعة التمويل الرئيسية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (CFG)

تقديـــم

يعرض هذا العدد من المراقب مجمل تطورات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة للعام 2007، مع بعض التركيز على الربعين الثالث والرابع من العام 2007 والربع الأول من العام 2008، وفق آخر ما صدر من بيانات عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، والجهات الرسمية الأخرى. كما يشتمل العدد على تحليل لأوضاع قطاع التعليم في القدس الشرقية، وما يعانيه ذلك القطاع من تدهور خطير من جراء الممارسات الإسرائيلية، التي هي جزء من الخطط الإسرائيلية الهادفة إلى تهويد المدينة، عن طريق تخريب البنى التحتية الاجتماعية لسكانها العرب، حتى يضطروا إلى الهجرة لبقية الضفة الغربية أو خارج فلسطين. ويشمل هذا العدد أيضاً تلخيصاً لنتائج تعداد السكان الذي أنجزه الجهاز المركزي للإحصاء في العام 2007، ومقارنة تلك النتائج بنتائج التعداد الذي تم قبل عشر سنوات. كما يحتوي العدد على تحليل كامل لتطورات المالية العامة، مع عرض مفصل للفترات السابقة في هذا المجال والخطط المستقبلية.

وتم في هذا العدد اعتماد أسلوب جديد، نأمل أن يستمر العمل به في الأعداد القادمة، وهو تقديم بعض المواضيع ذات الأهمية ضمن مربعات مستقلة عن النص، وذلك توخياً لتحقيق هدفين؛ الأول هو جذب الاهتمام لتلك المواضيع التي يكون لها أهمية محلية، أو إقليمية، أو عالمية، في وقت صدور العدد؛ والثاني هو فسح المجال أمام معالجة للموضوع المعني عبر استعمال لغة تقنية، قد لا تتناسب بالضرورة مع لغة النص، أو تضمينه تفاصيل يبدو من المفيد جمعها في إطار مستقل. وفي هذا العدد، تم تقديم ثلاثة مربعات مستقلة: الأول يخص موضوع إعلان شركة الغاز البريطانية عن وقف المفاوضات مع إسرائيل، المتعلقة بموضوع استخراج الغاز الطبيعي من غزة، ودلالة ذلك على اتجاهات السياسة الاقتصادية الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني. والمربع الثاني يعرض تحليلاً لأسباب تدهور قيمة الدولار الأمريكي في الأسابيع الأخيرة، وتحديد السياسات الأمريكية المسؤولة عن ذلك التدهور. والمربع الثالث يعرض تلخيصاً لبيانات مؤسسة اليونيسيف عن الأوضاع الإنسانية المتدهورة في قطاع غزة.

ولقد تابعنا في تحرير هذا العدد العمل وفق التوجه الجديد الذي بدأناه قبل ثلاثة أعداد، والهادف إلى جعل كل عدد من المراقب مرجعاً قائماً بذاته، يساعد القارئ على فهم التطور الحاصل خلال السنة، وضمن خلفية الأوضاع العامة في السنوات الماضية.

ونود هنا أن نجدد التزامنا واهتمامنا الدائمين بالاتصال مع القراء والاسترشاد بآرائهم، من أجل تطوير المراقب وتجديده. كما نود أن نشكر فريق العمل في المؤسسات الثلاث المشاركة في الإعداد.

جهاد الوزير محافظ سلطة النقد الفلسطينية

لوي شبانة رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

محمد نصر مدير عام معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني

المحتويـــات

| 1- رؤية المراقب | 1 |
|--|----|
| 2- النشاط الاقتصادي | 3 |
| 3- سوق العمل | 10 |
| 1-3 القوى العاملة ونسبة المشاركة | 11 |
| 2-3 البطالة | 13 |
| 3-3 الأجر وساعات العمل | 16 |
| 3-4 إعلانات الوظائف الشاغرة | 17 |
| 4- تطورات المالية العامة | 19 |
| 4-1 تطور أوضاع المالية العامة | 19 |
| 5- التطورات المصرفية في الأراضي الفلسطينية | 25 |
| 5−1 تطور عدد المصارف وفروعها | 25 |
| 5-2 موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية | 26 |
| 3-5 محفظة التسهيلات الائتمانية | 26 |
| 5-4 التوظيفات الخارجية | 29 |
| 5–5 الودائـــع | 29 |
| 6 حقوق الملكية -6 | 31 |
| 5-7 مؤشر ات أداء المصارف العاملة في فلسطين | 32 |
| 1-7-5 نسبة كفاية رأس المال الي الأصول المرجحة بالمخاطر | 32 |
| 5-7-5 مخصصات التسهيلاتالِي لِجمالي التسهيلات | 32 |
| 5–7–3 التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص إلى ودائع القطاع الخاص | 33 |
| 5-7-4 التسهيلات الائتمانية الِي ودائع العملاء | 33 |
| 5-7-5 التوظيفات الخارجية إلى إجمالي الودائع | 33 |
| 8-5 نشاط غرف المقاصة | 33 |
| 6- سوق فلسطين للأوراق المالية | 34 |
| 7- الأسعار والقوة الشرائية | 35 |
| 1-7 الأسعار | 36 |
| 2-7 متوسط أسعار بعض السلع الاستهلاكية الحيوية | 38 |
| 7-3 أسعار العملات | 39 |
| 8- السياحة | 45 |
| النشاط الفندقي $1-8$ | 45 |
| 9- تسجيل الشركات | 47 |

| 50 | 10- اتجاهات آراء أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها حول الأوضاع الاقتصادية |
|----|--|
| 50 | 1ا أداء المنشآت الصناعية بشكل عام -10 |
| 50 | 2–10 الإنتاج |
| 50 | 3-10 التشغيل |
| 51 | 4-10 الأوضاع المالية الخاصة والتمويل من خلال الاقتراض |
| 51 | 5-10 المبيعات والمنافسة |
| 51 | 11- السكان في الأراضي الفلسطينية بين تعدادين |
| 55 | 11–1 حجم الأسرة |
| 56 | 11-2 المباني والوحدات السكنية |
| 56 | 11-3 المنشآت الاقتصادية |
| 57 | 12- التعليم |
| 57 | التعليم في القدس -12 |
| 59 | 2-12 حصار غزة يدمر العملية التعليمية فيها |
| 60 | 12-3 ترتيب قطاع التعليم الفلسطيني بالمقارنة مع 14 دولة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا |
| 62 | 13- الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة |
| 62 | 13–1 قطاع الصحة |
| 63 | 13-2 المواد الغذائية |
| 63 | 14- مستويات المعيشة |
| 63 | الفقر -14 الفقر |
| 64 | 2-14 المساعدات الاجتماعية |
| 64 | 14-3 المساعدات الدورية |
| 65 | 15- الإجراءات الإسرائيلية |
| 65 | الشهداء والجرحي -15 |
| 65 | 15−2 عوائق الحركة والنتقل |
| 65 | 15-3 الاعتداءات على قطاعي التعليم والصحة |
| 65 | 4-15 الاعتداءات على الممتلكات و هدم المنازل |
| 66 | 15–5 النشاط لان الاستاجان في احتراجات الدين جانب |

قائمة الجسداول

| 3 | نسبة متوسط دخل الفرد الفلسطيني من دخله سنة 1999 | جدول 1: |
|----|--|-----------|
| 4 | نسبة متوسط دخل الفرد الفلسطيني من متوسط دخل الفرد في البلدان المجاورة | جدول 2: |
| 5 | النمو الاقتصادي والعمالة | جدول 3: |
| 6 | المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزه | جدول 4: |
| | نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة | جدول 5: |
| 7 | لسنوات عدة بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997 | |
| | نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة | جدول 6: |
| 8 | حسب الأرباع للأعوام 2006-2007 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997 | |
| 10 | المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، 1999-2007 | جدول 7: |
| | نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقــة | جدول 8: |
| 11 | والجنس: 1999–2007 | |
| 12 | التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمنطقة: 1999-2007 | جدول 9: |
| 12 | توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة: 1999-2007 | جدول 10: |
| 13 | التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل: 1999-2007 | جدول 11: |
| | معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضـــي الفلــسطينية | جدول 12: |
| 14 | حسب المنطقة والجنس: 1999-2007 | |
| | عدد العاطلين عن العمل من إجمالي المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر فـي الأراضـي | جدول 13: |
| 14 | الفلسطينية حسب المنطقة: 1999–2007 | |
| 15 | معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والفئات العمرية: 1999-2007 | جدول 14: |
| | معدل البطالة من بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس | جدول 15: |
| 15 | وعدد السنوات الدراسية: 1999-2007 | |
| | معدل ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجرة اليومية بالشيكل للمستخدمين معلومي | جدول 16: |
| 16 | الأجر من الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل (1999-2006) | |
| | مقارنة عدد الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الصحف اليومية الـــثلاث خــــلال العــــامين (2006 | جدول 17: |
| 18 | (2007) | |
| | عدد الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الصحف المحلية الثلاث خلال الربعين الثالث والرابع مــن | جدول 18: |
| 18 | العام 2007 موزعة حسب القطاع، والمنطقة الجغرافية، والدرجة العلمية | |
| 23 | تطور الإيرادات العامة للعامين 2006 و2007 | جدول 19: |
| 24 | تطور النفقات العامة للعامين 2006 و 2007 | جدول 20: |
| 26 | تطور عدد المصارف العاملة وفروعها في فلسطين خلال العام 2007 | جدول 21: |
| 28 | توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية للعامين 2006 و 2007 (مليون دولار) | جدول 22: |
| 30 | توزيع ودائع العملاء للعامين 2006، 2007 (نسبة مئوية) | جدول 23: |
| 32 | أهم البنود الرئيسة للميزانية المجمعة للمصارف حسب الربع للعامين 2006 و 2007 (نسبة مئوية) | جدول 24: |
| 33 | مؤشرات أداء المصارف حسب الربع للعامين 2006 و 2007 | جدول 25: |
| 34 | عدد وقيمة الشبكات المقدمة للتقاص ونسبة الشبكات المعادة منها للعامين 2006 و 2007 | حده ل 26: |

| جدول 27: | المؤشرات الرئيسية لسوق فلسطين للأوراق المالية | 35 |
|----------|--|----|
| جدول 28: | الرقم القياسي لأسعار المستهلك العام 2007 | 36 |
| جدول 29: | متوسط ارتفاع الأسعار العام 2007 | 37 |
| جدول 30: | التغيرات الحاصلة على الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية، حسب المنطقة | |
| | و المجموعة السلعية في الربع الرابع من العام 2007 مقارنة بالربع الثالث من العام نفسه | 38 |
| جدول 31: | متوسط أسعار المستهلك لبعض الأصناف الحيوية من السلع حسب الربع للعامين 2006 و 2007 | 39 |
| جدول 32: | متوسط أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية حــسب | |
| | الأرباع للعام 2007 وخلال العام 2006 | 42 |
| جدول 33: | متوسط أسعار صرف الدينار الأردني مقابل الشيكل الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية حسب | |
| | الأرباع للعام 2007 وخلال العام 2006 | 42 |
| جدول 34: | متوسط أسعار صرف اليورو مقابل الشيكل الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية حــسب الأربــاع | |
| | للعام 2007 وخلال العام 2006 | 42 |
| جدول 35: | متوسط أسعار صرف العملات الرئيسية الثلاث مقابل الشيكل الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية | |
| | و إسرائيل حسب الأرباع للعام 2007 | 43 |
| جدول 36: | تغير القوة الشرائية للدينار والدولار في الأراضي الفلسطينية للعام 2007 حسب الشهر | 44 |
| جدول 37: | نسبة التغير في المؤشرات خلال الربع الرابع من العام 2007، مقارنة مع الربع الــسابق والربــع | |
| | الثالث من العام 2006 | 47 |
| جدول 38: | تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة للعامين 2006 و 2007 حسب الأرباع | 48 |
| جدول 39: | توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة جديداً في الضفة الغربية حــسب الهيئـــة القانونيـــة | |
| | للعامين 2006 و 2007 | 49 |
| جدول 40: | توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة جديداً في قطاع غزة حسب الهيئة القانونية للعامين | |
| | 2006 و 2007 | 49 |
| جدول 41: | توزع الفلسطينيين حسب المنطقة، 1997 و 2007 | 52 |
| جدول 42: | التوزيع النسبي لسكان المحافظات | 53 |
| جدول 43: | النمو السكاني في المحافظات الفلسطينية، 1997- 2007 | 54 |
| جدول 44: | متوسط حجم الأسرة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والمحافظة 1997 و 2007 | 55 |
| جدول 45: | توزع المدارس والطلاب والمعلمين في القدس حسب السلطة المشرفة، 2008/2007 | 57 |
| جدول 46: | الخسائر البشرية التي أصابت أطراف العملية التعليمية في الأراضي الفلسطينية بسبب إجراءات | |
| | الاحتلال القمعية منذ 2000/9/28 - 2008/3/6 | 60 |
| جدول47: | ترتيب القطاع التعليمي الفلسطيني بالمقارنة مع 14 دولة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | 61 |

قائمة الأشكال البيانية

| 22 | التطورات الحاصلة على الإيرادات العامة خلال العامين 2006 و2007 | شكل 1: |
|----|---|---------|
| 23 | تطور ات بنود النفقات العامة في العامين 2006 و 2007 | شكل 2: |
| 26 | تطور إجمالي موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال العامين 2006 و 2007 | شكل 3: |
| 27 | الاتجاه العام للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية | شكل 4: |
| 29 | مؤشرات النسب للديون المتعثرة (2006 و 2007) | شكل 5: |
| 29 | التوظيفات الخارجية للمصارف للعامين 2006 و 2007 | شكل 6: |
| 30 | اتجاهات ودائع العملاء للعامين 2006 و 2007 | شكل 7: |
| 33 | اتجاهات قيمة الشيكات المقدمة للتقاص للعامين 2006 و 2007 | شكل 8: |
| 35 | مؤشر القدس حسب الشهر في العام 2007 | شكل 9: |
| | معدل التضخم بالشيكل في كل من القدس وباقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الربع للعـــامين | شكل 10: |
| 37 | 2007 و 2007 | |
| | تطور التغير في القوة الشرائية لكل من الدينار والدولار في الأراضي الفلسطينية حسب الأشـــهر | شكل 11: |
| 45 | للعام 2007 | |
| 46 | عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الربع، 2006-2007 | شكل 12: |
| 46 | نسبة إشغال الغرف الفندقية خلال الربع الرابع للأعوام (2004- 2007) | شكل 13: |
| | قيمة رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في الأراضي الفلسطينية بالدينار الأردني للعـــامين | شكل 14: |
| 48 | 2006 و 2007 حسب الربع | |
| | توزيع رأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الأراضي الفلسطينية حسب الأنشطة الاقتصادية | شكل 15: |
| 49 | خلال الربع الرابع من العام 2007 | |
| 52 | توزيع السكان النسبي في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة، 1997 و 2007 | شكل 16: |
| 54 | ترتيب المحافظات الفلسطينية حسب حجم سكانها، 2007 | شكل 17: |
| 58 | معدل عدد الطلبة لكل معلم في مدارس القدس العربية حسب الجهة المشرفة، 2007-2008 | شكل 18: |
| 58 | الكثافة الصفية في مدارس القدس العربية حسب الجهة المشرفة، 2007-2008 | شكل 19: |



التعاريف والمصطلحات

باقي الضفة الغربية: الضفة الغربية باستثناء ذلك الجزء الذي ضمته إسرائيل عنوة بعد احتلال عام 1967، وجاء التعريف على هذا النحو لأغراض التقديرات الإحصائية، ولصعوبة جمع البيانات المتعلقة بذلك الجزء من القدس بسبب القيود والحواجز الإسرائيلية.

الناتج المحلي الإجمالي: قيمة السلع والخدمات النهائية التي أنتجت خلال سنة.

الدخل القومي الإجمالي: يقيس هذا المتغير القيمة الكلية للدخل الأولى المتحقق للمقيمين.

ا**لدخل القومي الإجمالي المتاح:** الدخل المتوفر للمقيمين والقابل للإنفاق على الــسلع والخــدمات الاســـتهلاكية أو للادخـــار.

ويساوي الدخل القومي الإجمالي مضافا إليه صافي التحويلات الخارجية الجارية.

القوة البشرية: جميع الأفراد في الضفة الغربية وقطاع غزة الذين أتموا 15 سنة فأكثر.

العمالة: الأفراد الذين يعملون من داخل القوة العاملة، ويضم ذلك أصحاب العمل، المستخدمين بأجر، والعاملين

لحسابهم، بالإضافة إلى العاملين من أعضاء الأسرة غير مدفوعي الأجر.

البطالة: تشمل هذه الفئة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولم يعملوا أبدا خلال فترة الإسناد في أي نــوع

من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل، وقاموا بالبحث عنه.

القوة العاملة: جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل وينطبق عليهم مفهوم العمالة أو البطالة.

الأرقام القياسية لأسعار المستهك: هي عبارة عن وسيلة إحصائية لقياس التغيرات على أسعار السلع والخدمات المشتراه من

قبل المستهلك بين فترة زمنية وأخرى.

متوسط الأجور: تعويضات العاملين / عدد العاملين بأجر.

كثافة المسكن: عدد الأفراد في الغرفة.

معدلات الالتحاق: هو حاصل قسمة مجموع الطلبة الملتحقين فعلا في مؤسسات التعليم العام في مرحلة معينة على

مجموع السكان الذين تقع أعمارهم ضمن السن القانونية للالتحاق في تلك المرحلة.

معدل التسرب: هو حاصل قسمة مجموع الطلبة الذين تركوا المدرسة خلال العام الدراسي على مجموع الطلبة

المسجلين في مرحلة التعليم الأساسي والثانوي.

معدل الخصوبة الكلى: متوسط عدد المواليد الأحياء لكل امرأة خلال فترة حياتها الإنجابية.

معدل وفيات الرضع: عدد وفيات الرضع (الذين نقل أعمارهم عن سنة) لكل 1,000 من المواليد الأحياء خلال سنة معينة.

العمر الوسيط: هو العمر الذي يقسم المجتمع المبحوث إلى قسمين متساويين، أي أن نصف النساء اللواتي تزوجن في

العام 2004 كانت أعمار هن مساوية للعمر الوسيط أو أقل منه، والنصف الآخر كانت أعمار هن

مساوية للعمر الوسيط أو تزيد عنه.

الأسرة: تعرف الأسرة بأنها فرد أو مجموعة أفراد تربطهم أو لا تربطهم صلة قرابة، ويقيمون عادة في

مسكن واحد أو جزء منه، ويشتركون في المأكل أو في أي وجه من ترتيبات المعيشة الأخرى.

إنفاق الأسرة: يشمل إنفاق الأسرة النقد الذي يصرف على شراء السلع والخدمات المستخدمة لأغراض معيشية،

وقيمة السلع والخدمات التي تتلقاها الأسرة من رب العمل وتخصص لاستهلاك الأسرة، والنقد الذي يتم إنفاقه على الرسوم، والضرائب والزكاة، والصدقات، والهدايا، والتبرعات، والفوائد على الديون،

والأمور غير الاستهلاكية الأخرى.

استهلاك الأسرة: ويتكون من مجموع النقد الذي يصرف على شراء السلع والخدمات، وقيمة السلع والخدمات التسى

لبدل الإيجار للمسكن الملك.

معدل الإعالة: عدد المعالين (وتشمل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة، وكبار السن الذين تزيد أعمارهم على

65 سنة) لكل 100 شخص في سن العمل (أي الذين تنراوح أعمار هم بين 15-64 سنة).

معدل الزواج الخام: عدد حالات الزواج لكل 1000 من السكان في منتصف العام.

معدل الطلاق الخام: عدد حالات الطلاق لكل 1000 من السكان في منتصف العام.

تمهيد

يعيش الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة أياماً بالغة القسوة والصعوبة والتعقيد. فبالإضافة إلى ممارسات الاحتلال الإسرائيلي التي تجاوزت كل الخطوط الحمراء التي تفرضها القوانين الدولية، فصعدت من عمليات العقاب الجماعي، والقتل، والتدمير، والحصار، فإن أزمة الانقسام الوطني، ووجود حكومتين واحدة في الضفة وأخرى في غزة، قد أشاع جواً من الإحباط، كما عزز من قدرة إسرائيل على ارتكاب أخطر الجرائم بحق الشعب الفلسطيني دون أن يثير ذلك أي احتجاج عربي أو دولي فعال.

وعلى الرغم من كل ذلك، يستمر الإنسان الفلسطيني في العمل اليومي من أجل إطعام أو لاده وتعليمهم تحت أقسى ظروف البطالة عن العمل، والارتفاع المستمر لتكاليف المعيشة، وهو يؤكد في كل يوم على أن قدرته على التحمل والصمود ومقاومة الاحتلال بلا حدود.

إن الجهود المبذولة من مؤسسات فلسطينية كثيرة، في ظل هذه الظروف الصعبة، لمساعدة الإنسان الفلسطيني على الصمود والاستمرار لا تقدر بثمن، لاحتياجها للكثير من التخطيط والتكيف مع ظروف متغيرة. ولكن مصير تلك الجهود يبقى ذا فعالية محدودة على أساس أن إحداث تقدم جذري في حياة المواطن الفلسطيني، لن يتم قبل القضاء على أوضاع التفكك والتشرذم وإعادة الوحدة الوطنية الحقيقية التي تنبثق عنها قيادة موحدة قادرة على صياغة مشروع تتموي وطني شامل، يشكل رافعة حقيقية للنشاط الاقتصادي.



الملخص التنفيذي

النشاط الاقتصادي: شهد الناتج المحلي الإجمالي في العام 2007 زيادة ضئيلة بنسبة 0.7% مقارنة بما كان عليه في العام 2006 ليصل إلى 4,135.8 مليون دولار، فيما تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تقارب 2%. كما تراجعت مساهمة أنشطة الصناعية التحويلية والخدمات التجارية في مقابل تقدّم أنشطة الخدمات الأخرى كالصحة والتعليم والدفاع العام، وأنشطة الزراعة والتجارة والنقل والاتصالات، وأنشطة الوساطة المالية.

سوق العمل: انخفضت نسبة المشاركة في القوى العاملة (41.4% في الربع الرابع من العام 2007)، بسبب انخفاض نسبة مشاركة كل من الذكور والإناث والتي وصلت إلى 66.8% و 15.5%، على التوالي، كما انخفض معدل البطالة في نفس الربع إلى 22.2%، وكانت نسبة البطالة الأعلى بين الشباب من الفئات العمرية 15-24 سنة. أما فيما يخص الأجور اليومية للمستخدمين بأجر، فقد شهد ارتفاعاً لكل من المستخدمين بأجر في الصفة الغربية والمستخدمين بأجر في إسرائيل والمستوطنات، وبقيت كما هي في قطاع غزة. وخلال العام 2007 كان أكثر من 94% من الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الصحف من قبل القطاع الخاص وقطاع المنظمات غير الحكومية.

المالية العامة: بالرغم من ارتفاع الإيرادات المحلية غير الضريبية بنسبة 39% في عام 2007 لتصل إلى 117 مليون دو لار، المالية العامة: بالرغم من ارتفاع الإيرادات المقاصة انخفضت بنسبة 4,5% لتصل إلى 697 مليون دو لار، أما الإيرادات الضريبية فقد انخفضت كذلك بنسبة 11% لتصل إلى 1,175 مليون دو لار. من جهة أخرى، ارتفع دعم الموازنة بنسبة 57,3% لتصل إلى 1,175 مليون دو لار، منها 500 مليون صافي اقراض دو لار. أما النفقات الحكومية فقد ارتفعت بنسبة 39% لتصل إلى 2,732 مليون دو لار، منها 500 مليون صافي اقراض لتسوية مستحقات فواتير الخدمات.

القطاع المصرفي: خلال عام 2007 لم يتم تسجيل أي تغير على عدد البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية، إلا أن عدد الفروع ارتفع لتبلغ 162 مكتباً وفرعاً. أما نسبة موجودات المصارف فقد ارتفعت بنسبة 5.1% خلال الربع الرابع من العام 2007 مقارنة مع الربع الثالث من نفس العام، فيما تراجعت قيمة إجمالي الرصيد القائم على التسهيلات الائتمانية الممنوحة بنسبة 3.9%. وازداد حجم التوظيفات الخارجية خلال الربع الرابع من العام 2007 لتصل إلى 3288.9 مليون دو لار. وسجل إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية ارتفاعاً بقيمة 5.5% خلال الربع الرابع من العام 2007، وتزامن ذلك مع يخص المقاصة فقد تزايدت عدد الشيكات المقدمة للتقاص بنسبة 0.1% خلال الربع الرابع من العام 2007، وتزامن ذلك مع زيادة في عدد الشيكات المعادة (المرتجعة) بنسبة 4%.

سوق فلسطين للأوراق المالية: انخفض حجم التداول (قيمة الأسهم المتداولة) بنسبة 23.8% في نهاية العام 2007 مقارنة مع العام السابق. كما تراجعت القيمة السوقية بنسبة 7.4%. في المقابل سجل مؤشر القدس في نهاية الفترة العام 2007 انخفاضاً بنسبة 12.9% مقارنة بالعام 2006.

الأسعار والقوة الشرائية: استمر ارتفاع الأسعار في الربع الرابع من السنة ليصل إلى 3.42% مقارنة بالربع الثالث، أما عند احتساب نسب التغير في الأسعار بين الأشهر وبشكل تراكمي للعام 2007، نجد أن أسعار العام 2007 ارتفعت بنسبة 6.67%. في المقابل، شهد الربع الرابع انخفاضاً ملحوظاً في سعر صرف كل من الدينار والدولار مقابل السيكل، حيث انخفض بنسبة 5.74% و 5.25% مقارنة بالربع الثالث، وبمقارنة معدل سعر الصرف في العام 2007 بمعدل العام 2006، بلغت الانخفاض في معدل سعر صرف العملات السابقة 7.8%، 7.87%. هذا، وتراجعت القوة الشرائية لكل من الدينار

والدولار خلال الربع الرابع من العام 2007 7.91% للدولار و7.88% للدينار، في حين كان الانخفاض في القوة الــشرائية خلال العام 2007 بنسبة 14.05% و13.79% لكل من الدولار والدينار على التوالي.

السياحة: ارتفع عدد الفنادق العاملة في الأرضي الفلسطيني خلال الربع الرابع من العام 2007 بنسبة 2.5% مقارنة مع الربع الذي سبقه. كما ارتفع عدد العاملين خلال الربع الرابع بنسبة 3.8%. وارتفع عدد النزلاء كذلك بنسبة 14.9% مقارنة مسع الربع الثالث من نفس العام، فيما ارتفع متوسط إشغال الغرف بنسبة 10.8% خلال نفس الفترة .

تسجيل الشركات: بلغ عدد الشركات المسجلة 1196 شركة عام 2007 حيث زادت بنسبة 88% مقارنة بالعام 2006، فيما انخفض مجموع رأس المال المسجل للشركات الجديدة إلى 182.3 مليون دينار مقارنة بـــ 183.4 مليون دينار فــي العــام 2006.

اتجاهات وتوقعات أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها حول الأوضاع الاقتصادية: 47.9% من أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها في باقي الضفة الغربية يتوقعون بأن الأداء العام للمنشآت سيكون أفضل خلال الستة شهور اللاحقة لـشهر كانون الأول من العام 2007 مقابل 24.6% فقط في قطاع غزة. 15% منهم يتوقعون تحسن الوضع الإنتاجي خلال نفس الفترة، كما يتوقع 43.7% تحسناً في إنتاجية العاملين.

السكان في الأراضي الفلسطينية بين تعدادين: بلغ عدد سكان الأراضي الفلسطينية 3.76 مليون نسمة نهايــة العــام 2007، يعيش في الضفة الغربية 62.3% و 37.7% في قطاع غزة، مقارنة بــ 64.7% و 35.3% على التوالي حسب تعـداد العــام 1997.

قطاع التعليم: بلغ عدد المدارس في القدس 146 مدرسة خلال العام 2008/2007 وتشرف وزارة التربية والتعليم الفلسطينية على 37 منها، فيما بلغ عدد الطلاب 70157 طالباً وطالبة، حيث أن أكثر من نصفهم ملتحقون بالمدارس التي تديرها بلدية القدس ودائرة المعارف الإسرائيليتين. أما في قطاع غزة فقد أدى الحصار الإسرائيلي الذي تفرضه القوات الإسرائيلية على قطاع غزة إلى انخفاض معدلات الالتحاق بالمرحلة الإلزامية لتصل إلى96.8% في العام 2007/2006.

أشار نقرير التنمية (2008) إلى شمولية التعليم على المجتمع بالإضافة إلى فاعلية القطاع التعليمي والعدالة في التعليم، حيث احتلت فلسطين مراتب متقدمة في بعض المؤشرات التي استعان بها التقرير للمقارنة بين الدول.

مستويات المعيشة: تشير التقديرات إلى ارتفاع معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية، حيث أن 80% من الأسر الفلسطينية في قطاع غزة، و 47% في الضفة الغربية تعيش تحت خط الفقر. حيث أن 30% من الفلسطينيين يعتمدون على المساعدات بشكل كبير، و 44% لا يستطيعون العيش دون هذه المساعدات.

الإجراءات الإسرائيلية: بلغ عدد الشهداء 171 شهيداً و629 جريحاً في أول شهرين من العام 2008. بلغ عدد الحواجز المؤقتة 955 حاجزا. قامت قوات الاحتلال في ذات الفترة بهدم 23 منز لا واحتلال 121 منز لا لأغراض عسكرية، ومصادرة 766 دونما من الأراضي في مناطق محافظة الخليل وحدها لاستكمال بناء الجدار.

1- رؤية المراقب

انتهت سنة 2007 وهناك ظاهرتان متعارضتان في الوضع الاقتصادي في المنطقة العربية. الأولى إيجابية وتخص تسارع النمو الاقتصادي الناتج عن الارتفاع الهائل في سعر النفط وما نتج عنه من تضاعف ريعه في البلدان العربية المصدرة للنفط مما أدى إلى تسارع معدلات النمو الاقتصادي في تلك البلاد، وكذلك في البلدان العربية الأخرى التي نتأثر بشكل غير مباشر من الفورات النفطية، حتى أن معدل النمو في بلدان المشرق العربي لعام 2007 بلغ 5.4% بالأسعار الحقيقية. أما الظاهرة الثانية، فهي سلبية وتخص الارتفاع الكبير في الأسعار العالمية وخصوصاً أسعار المواد الغذائية ومواد البناء والإنشاءات، وبالتالي إيجارات السكن، وهو ارتفاع عكس نفسه في الاقتصاديات العربية بازدياد معدلات التضخم حتى وصل متوسط نسبة التضخم في بلدان المشرق العربي إلى 19.7% خلال العام. وقد كان لارتفاع أسعار القمح عالميا تأثير كبير على ارتفاع سعر الخبز بالنسبة للطبقات الفقيرة، خاصة أن ذلك الارتفاع قد تصاحب مع تخفيض نسبة الدعم الحكومي للسلع الرئيسية في بعض الدول العربية وأحدث الانخفاض الكبير في قيمة الدولار الأمريكي خسائر كبيرة لكثير من المؤسسات والأفراد العرب الذين يملكون محافظ مالية تشكل السندات والأسهم الأمريكية نسبة عالية فيها.

أما بالنسبة للأراضي الفلسطينية، فقد عانت من آثار الظاهرة السلبية وما نتج عنها من تضخم دون أن تشارك في النمو الذي نتج عن الظاهرة الايجابية، بل على العكس من ذلك فنسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2007 كانت أقل من واحد بالمائة (0.7%). وقد كان من الممكن أن يكون نمواً سلبياً كما كان عليه الحال في السنة الماضية - 8.8%، وكما هو عليه الحال هذه السنة في قطاع غزة، لولا فك الحصار الدولي على التعامل المالي مع السلطة في الضفة الغربية - الأمر الذي نتج عنه استعادة قدرة السلطة على دفع رواتب موظفي القطاع العام، وبالتالي زيادة حجم الاستهلاك مما ساعد على إيقاف التراجع في النشاط الاقتصادي الذي حصل في السنة الماضية.

عند مراجعة أوضاع الاقتصاد الفلسطيني في عام 2007، نرى أن نسبة التضخم قد قاربت 7% (انظر الجزء 7) وفي نفس الوقت بلغ متوسط نسبة البطالة خلال السنة 21.5%، وهذا يعني أن الاقتصاد الفلسطيني قد دخل في أجواء المشكلة الاقتصادية المزدوجة التي تسمى بالركود التضخمي (Stagflation). ولا شك أن لهذه المشكلة الصعبة نتائج اقتصادية واجتماعية خطيرة، إذ أنها إضافة إلى ما تخلقه من أوضاع اقتصادية بالغة الصعوبة بالنسبة للطبقات الفقيرة، فإنها تقود الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى إلى أوضاع الفقر.

وكما ذكرنا في العدد السابق، فلقد بدأت سنة 2007 بدرجة عالية من التفاؤل عندما تم الاتفاق في مؤتمر مكة بين حركتي "فتح" و"حماس" على تأليف حكومة وحدة وطنية تعمل على فك الحصار الدولي الظالم المفروض على السلطة الوطنية، وإنهاء حالة الفوضى والفلتان الأمني، والنهوض بأعباء تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني على مقاومة الاحتلال ولكن الذي حصل بعد ذلك كان مغايراً كلياً لذلك ويمكن إجماله في النقاط التالية:

الدول العربية في منظمة غرب آسيا: فلسطين، ولبنان، وسوريا، والأردن، والعراق، ومصر، والكويت، واليمن، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، والبحرين، وعمان،

تم تخفيض نسب الدعم على بعض السلع الأساسية في كل من مصر والأردن واليمن.

- انهيار حكومة الوحدة الوطنية في منتصف حزيران، بعد تأسيسها بثلاثة شهور.
- وجود وضع شاذ وغریب، تمثل فی وجود حکومتین؛ واحدة فی غزة وأخری فی رام الله.
- استمرار إسرائيل في توسيع المستعمرات اليهودية في الضفة الغربية، وذلك على الرغم من انعقاد مؤتمر
 أنابوليس للسلام.
- تشديد إسرائيل حصارها وغاراتها على قطاع غزة، واستمرارها في عمليات الاغتيالات المنظمة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ناهيك عن الاعتقالات اليومية في الضفة الغربية.
 - عدم وصول أموال الدعم التي أقرت في مؤتمر باريس الاقتصادي بصورة كاملة.

ومن الضروري في هذا المجال التوقف عند النقطة الثالثة الخاصة بالنشاط الاستيطاني اليهودي في الأراضي الفلسطينية. فالذي حدث أنه وقبل مضي أسبوع واحد على انتهاء مؤتمر أنابوليس، الذي حضره أربعين دولة ومنظمة دولية وتم فيه الاتفاق على استثناف المفاوضات بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي، حتى تم الإعلان عن نية إسرائيل بناء 300 وحدة سكنية جديدة في مستعمرة جبل أبو غنيم في القدس وهي المستعمرة التي بدأت إسرائيل ببنائها بعد أسابيع من توقيعها اتفاقية أوسلو في 13 أيلول العام 1993، وكان ذلك من أحد أهم العوامل التي قضت على تلك الاتفاقية. وبعد ذلك توالت الإعلانات عن سماح الحكومة الإسرائيلية في بناء وحدات سكنية جديدة في محيط القدس منها 600 وحدة سكنية جديدة في مستعمرة بسجات زييف وهي مستعمرة محاطة بالقرى العربية وأوردت التقارير الصحفية أن ذلك التوسع هو جزء من خطة لبناء 4000 وحدة سكنية جديدة في المحيط الاستيطاني لمدينة القدس، وجاء في بيان صادر عن حركة "السلام الآن" الإسرائيلية أن كثافة النشاط الاستيطاني الذي حدث في خلال الشهرين اللذين تبعا مؤتمر أنابوليس في منطقة القدس غير مسبوقة. ولم يقتصر التوسع الاستيطاني في محيط القدس بل أمتد إلى المستعمرات اليهودية في بقية الضفة الغربية حيث تم بناء وحدات سكنية المستوطنين الذين تركوا مستوطنات قطاع غزة.

وبسبب الأعمال العدوانية الإسرائيلية، وتقويضها لكل جهود التهدئة والسلام التي تحاول بعض الأطراف العربية وغير العربية القيام بها، فإنه يصعب بناء تقديرات وتنبؤات لما سيكون عليه الوضع في سنة 2008. كما أن هذه التقديرات، إن وجدت، ستكون دائما عرضة للتغيير حسب الوضع القائم على الأرض.

وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن الوضع القائم في غزة قد أدى إلى وجود فروقات واضحة بين المستوى المعيشي القائم في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن الوضع الاقتصادي المتدهور في القطاع أصبح من الصعب تداركه. وكما أكدت تقارير البنك أن ما يضاعف من صعوبة الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية هو تسارع نمو المستعمرات اليهودية والقيود التي تفرضها إسرائيل على حركة المواطنين والبضائع بحجة الدواعي الأمنية. ونتيجة لذلك فإن فرص تحقيق أهداف الخطط التنموية التي وضعتها السلطة الوطنية الفلسطينية أصبحت ضئيلة جداً. وفي مواجهة هذه الظروف والتحديات تسعى السلطة الوطنية الفلسطينية إلى تحسين البيئة الاقتصادية، من خلال القيام ببعض الإصلاحات الخاصة بالقوانين الاقتصادية وحل مشكلة الرواتب مع موظفي القطاع العام، ودفع مستحقات القطاع الخاص، والوفاء ببعض التعهدات التي قطعتها على نفسها في الخطة التنموية 2008—ودفع مستحقات القطاع الخاص، والوفاء ببعض الانفتاح على العالم بالرغم من كل القيود الإسرائيلية الخانقة، وفي هذا السياق يندرج مؤتمر فلسطين للاستثمار الذي سيعقد في مدينة بيت لحم في الفترة الواقعة بين 11–23 أيار

2008. ومن المتوقع أن يحضر المؤتمر عدد كبير من المستثمرين العرب والأجانب للتعرف على المجتمع الفلسطيني وقدرته على الصمود والإنتاج والتكيف مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية. ويأمل القائمون على إعداد المؤتمر أن ينتج عنه إقدام مجموعة من المستثمرين العرب والأجانب على الاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني وخصوصاً في القطاعات الإنتاجية.

2- النشاط الاقتصادي

كانت السنوات الثلاث الماضية سنوات انكماش وتراجع في النشاط الاقتصادي العام، وذلك كنتيجة طبيعية للممارسات الإسرائيلية القمعية، وتدهور الأوضاع الأمنية، والانقسام السياسي في الصف الفلسطيني. ومن الطبيعي أن يؤدي هذا التراجع إلى انخفاض كبير في مستوى معيشة الفرد الفلسطيني؛ سواء أكان ذلك مقارنة لما كان عليه قبل سنوات أم مقارنة بمستوى معيشة الفرد في البلدان المجاورة³.

جدول 1: نسبة متوسط دخل الفرد الفلسطيني من دخله سنة 1999*

| النسبة(%) | السنة |
|-----------|-------|
| 92 | 2000 |
| 82 | 2001 |
| 73 | 2002 |
| 80 | 2003 |
| 82 | 2004 |
| 85 | 2005 |
| 76 | 2006 |
| 74 | 2007 |

^{*} كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العام 1999 يعادل 1589 دو لاراً.

عند مقارنة نسبة متوسط دخل الفرد الفلسطيني في السنوات الثماني الماضية مع متوسطه سنة 1999، نجد أنه قد خسر أكثر من ربعه مع نهاية العام 2002، وأنه بدأ يستعيد جزءاً من تلك الخسارة في العام 2003، حتى وصلت الخسارة مع نهاية العام 2005 إلى ما كان عليه تقريباً في العام 2005 إلى ما كان عليه تقريباً في العام 2000 (أقل من 75% مما كان عليه سنة 1999). وعند مقارنة نسبة متوسط دخل الفرد الفلسطيني مع متوسط دخل الفرد في أربعة بلدان مجاورة، نرى أنه في العام 1995 كان المتوسط في فلسطين أقل من المتوسط في بلد واحد (إسرائيل)، وقريباً لبلد واحد (الأردن)، وأعلى من المتوسط في بلدين (مصر وسوريا). أما في العام 2006، فقد أصبح أقل من المتوسط في البلدان الأربعة، وبلغت معدلات الانخفاض مستويات كبيرة جداً. يكفي أن نلاحظ أنه بينما كان متوسط دخل الفرد

يجب الإشارة هنا إلى أن الأرقام الخاصة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسنوات الماضية هي غير التي ظهرت في المراقب السابق وسبب ذلك أن الجهاز المركزي للإحصاء قام بإصدار أرقام جديدة معدلة للناتج المحلي الإجمالي لتلك السنوات. كذلك فإن التعداد العام للسكان الذي جرى في 2007 قد أحدث تغييراً في تقدير عدد السكان في تلك السنوات. وبناء على هذه التغييرات فقد قمنا بحساب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عبر استعمال التقديرات الجديدة للناتج المحلي والتقديرات الجديدة لعدد السكان في عام 2007 يعني أن الإجمالي والتقديرات المنوية في السنوات العشرة الماضية كان بمقدار 2.616%).

الفلسطيني سنة 1995 يساوي تقريباً متوسط دخل الفرد في الأردن، تراجع في العام 2006 ليصل إلى أقل من نصف دخل الفرد الأردني. يظهر هذا الانخفاض الخطير في جدولي 1 و2.

من المعروف أن التحدي الكبير الذي واجهته السلطة عندما تأسست العام 1994 كان الإرث الاقتصادي للاحتلال، الذي تمثل في سيطرة إسرائيل على جزء مهم من الموارد الطبيعية (الأرض والماء)، واعتماد الاقتصاد الفلسطيني المفرط على مصادر الدخل الخارجية (دخل العمال في إسرائيل والمستوطنات، ودخل العاملين في بلدان الخليج)، والاختلالات القطاعية (الانخفاض الكبير لمساهمة الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي)، والاعتماد الكلي على إسرائيل في التصدير والاستيراد والتوظيف، وتدني مستوى الاستثمار الإنتاجي ومستوى الخدمات الاجتماعية. وبالتالي يأتي هذا التراجع الحاد على خلفية تطورات سياسية – اقتصادية توالت على الوضع الفلسطيني منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية العام 1994.

جدول 2: نسبة متوسط دخل الفرد الفلسطيني من متوسط دخل الفرد في البلدان المجاورة (%)

| 2006 | 1995 | الدولة |
|------|------|----------|
| 0.91 | 1.68 | مصر |
| 0.46 | 0.96 | الأردن |
| 0.78 | 1.84 | سوريا |
| 0.06 | 0.11 | إسر ائيل |

المصدر: النسب للعام 1995 مأخوذة من النسب العام 1998، والنسب الخاصة بسنة الصادر في 30 حزيران العام 1998، والنسب الخاصة بسنة 2006 محسوبة من إحصائيات البنك الدولي.

ولكن الإنجازات التي حققتها السلطة الوطنية في فترة الحكم الذاتي المحدود (1994-2000) على طريق تفكيك إرث اقتصاد الاحتلال كان جزئياً وضعيفاً، لأسباب تتعلق بإسرائيل، وعدم التزامها بتطبيق الاتفاقات التي أبرمتها مع الفلسطينيين، ولأسباب أخرى تتعلق ببنية السلطة، وعدم قدرتها على تأسيس بيروقراطية عقلانية بعيدة عن الفساد، وقادرة على صياغة برنامج وطني شامل لإعادة الإعمار والتتمية.

وبالرغم من كل ذلك، فإن إنجازات السلطة الجزئية قد أسهمت في ترميم بعض المرافق المهمة للبنى التحتية، وتوسيع مجالات الخدمات الاجتماعية، وتشجيع رؤوس الأموال الفلسطينية في الخارج على الاستثمار في الداخل، وبخاصة في قطاعات الاتصالات، والإنشاءات، والسياحة، والخدمات.

بسبب الممارسات الإسرائيلية القمعية التي رافقت انتفاضة الأقصى التي اندلعت أو اخر أيلول من العام 2000، توقفت معظم تلك الإنجازات، وأدت الممارسات إلى إعادة الاحتلال المباشر للضفة الغربية. وقد شهد العامان 2001 و 2002 تراجعاً كبيراً في النشاط الاقتصادي، بسبب ممارسات الجيش الإسرائيلي من اجتياحات، وإغلاقات، وأعمال قتل، وهدم بيوت وممتلكات، ومنع التجول الذي كان أحياناً يستمر في مدن الضفة الغربية لأسابيع طويلة.

مع نهاية العام 2003 توقف هذا التراجع بعض الشيء، وحصل في العامين 2004 و 2005 نمو مطرد (انظر جدول 3)، وكان من المتوقع استمرار ذلك النمو بشكل يستعيد فيه النشاط الاقتصادي عافيته التي كان عليها في العام 1999، ولكن الذي

حصل هو أن العام 2006 شهد تراجعاً حاد بسبب توقف إسرائيل عن تحويل مستحقات المقاصة (الإيرادات الضريبية والجمركية التي تجبيها الحكومة الإسرائيلية نيابة عن السلطة)، ما أدى إلى حرمان موظفي القطاع العام من استلام رواتبهم الشهرية لشهور عدة، إضافة إلى المقاطعة الدولية التي منعت البنوك من تحويل المساعدات العربية والدولية إلى وزارة المالية الفلسطينية. وكان التراجع حاداً بشكل انخفض فيه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 11.1% عما كان عليه العام 2005، وبذلك يكون قد تدنى إلى 76% من مستواه قبل الانتفاضة (1999). كما استمر ذلك التراجع في العام 2007 حتى وصل إلى 74% من مستواه قبل الانتفاضة.

جدول 3: النمو الاقتصادي والعمالة *

| 2007 | الربع 4 2007 | الربع 3 2007 | الربع 2 2007 | الربع 1 2007 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | المؤشر |
|---------|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|---------|---------|---------|---------|---------|--|
| 4,135.8 | 1,062.2 | 1,053.9 | 1,060.7 | 959.0 | 4,107.0 | 4,502.6 | 4,247.7 | 4,165.3 | 3,838.9 | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دولار) |
| 1,178.1 | 305.7 | 301.2 | 301.0 | 270.2 | 1,201.5 | 1,352.6 | 1,310.3 | 1,265.4 | 1,156.8 | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دو لار أمريكي) |
| (2) | 1.5 | 0.06 | 11.4 | 3.7 | (11.1) | 3.2 | 3.5 | 9.4 | (12.3) | معدل نمو نصيب الفرد من ن.م.ج |
| 21.5 | 22.2 | 23.2 | 19.2 | 21.6 | 23.6 | 23.5 | 26.8 | 25.6 | 31.3 | معدل البطالة (%) |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008، إحصاءات الحسابات القومية، ومسح القوى العاملة ، رام الله-فلسطين.

وبالتأكيد فإن هذا التراجع في النشاط الاقتصادي، المترافق مع امتناع إسرائيل عن دفع مستحقات المقاصة، أدى إلى عجز كبير في موازنة السلطة، نجم عنه عدم تمكنها من دفع حوالي نصف أجور موظفي القطاع العام، وتخفيض الإنفاق الحكومي على المرافق الاجتماعية المهمة. ومن الطبيعي أن يعكس هذا التراجع الهائل في النشاط الاقتصادي الصفات المميزة لاقتصاد البلدان التي تعاني من الصراعات والأزمات وعدم الاستقرار لمدة طويلة، ومن أهم هذه الصفات:

- ♦ معدلات بطالة وفقر عالية تضعف من ترابط النسيج الاجتماعي. وفي النصف الثاني من العام 2007، حدث ارتفاع
 كبير في معدل أسعار المواد الاستهلاكية، ما شكل انزلاقاً بالاقتصاد الفلسطيني إلى المشكلة الاقتصادية المزدوجة المعروفة باسم الركود التضخمي (Stagflation).
- بنية هيكلية مشوهة للاقتصاد، باتجاه انخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية (الصناعة، الزراعة) التي تلبي الحاجات الأساسية، وحدوث تحول في القاعدة الصناعية لصالح الأنشطة المنخفضة الإنتاجية والمتدنية الأجور.
 - ♦ انتقال أعداد كبيرة من العمال من القطاع المنظم إلى القطاع غير المنظم.
 - > نقل منشآت إلى البلدان المجاورة، ولجوء آخرين إلى الاستثمار في الخارج.
 - ♦ سوء توزيع الدخل و الاستهلاك لصالح الأغنياء، و ازدياد عمليات التهميش و الإقصاء.

بدأت هذه الصفات بالتلاشي في العامين 2004 و 2005 واستعاد الاقتصاد قدرته على النمو (بعد أن ظهرت بدرجات متفاوتة منذ مطلع العام 2001) لتعود وتظهر بسرعة العام 2006، وبخاصة في الربع الرابع، بعد أن أخذ الصراع بين حركتي "فتح" و"حماس" يُضاعف من أوضاع عدم الاستقرار الموجودة أصلاً بسبب ظروف الاحتلال، وبعد الإضراب الذي نفذه قطاع كبير من موظفي السلطة احتجاجاً على عدم دفع رواتبهم. وأدى ذلك إلى تراجع كبير في النشاط الاقتصادي، استمر حتى منتصف

^{*} تم حساب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفق بيانات الناتج المحلي الإجمالي كما جاءت في آخر تعديل من الجهاز المركزي للإحصاء. وتم حساب عدد السكان للسنوات المختلفة على أساس تعداد السكان في العام 1997 وتعداد السكان في العام 2007، وما يتضمنه من تزايد سنوي بنسبة 2.616%.

⁻ الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

العام 2007، وبعدها ظهرت ملامح تحسن قليل بفضل فك الحصار المالي عن السلطة في الضفة الغربية (مع بقائه على قطاع غزة). كما أن التقديرات تشير إلى تراجع في معدل البطالة ونسبة الفقر في الضفة الغربية، وازدياد معدلي البطالة والفقر في قطاع غزة. والقطاع الخاص في قطاع غزة يعيش ضائقة خانقة بسبب حصار إسرائيل والمجتمع الدولي الذي يشمل السفر والنقل وحركة استيراد المواد الخام وتصدير منتجات القطاع، إضافة إلى قطع الكهرباء، ومنع وصول المحروقات في أوقات متعددة. وتشير التقديرات الأولية لحسابات العام 2007 إلى أن الناتج المحلي الإجمالي توقف عن التراجع وازداد على العام 2006 بأقل من نسبة مئوية واحده (0.7%)، وبالطبع كان ذلك أقل من تزايد عدد السكان السنوي، فتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 2% كما هو ظاهر في جدول 3.

جدول 4: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزه

| 2007 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 1999 | المؤشر |
|----------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---|
| 4,135.8 | 4,107.0 | 4,502.6 | 4,247.7 | 4,165.3 | 3,838.9 | 4,511.7 | الناتج المحلي الإجمالي- بالأسعار الثابتة (مليون دولار)* |
| 1 170 1 | 1 201 5 | 1 252 6 | 1 210 2 | 1,265.4 | 1,156.8 | 1,589.0 | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي- بالأسعار الثابتة |
| 1,178.1 | 1,201.5 | 1,352.6 | 1,310.3 | 1,203.4 | 1,130.8 | 1,389.0 | (دو لار)* |
| 6,811.0 | 6,491.0 | 6,407.0 | 5,797.0 | 5,032.0 | 4,446.0 | 5,532.0 | الإنفاق الاستهلاكي النهائي (مليون دو لار) |
| 816.0 | 848.0 | 1081.0 | 1024.0 | 972.0 | 780.0 | 1,898.0 | الاستثمار الكلي (مليون دو لار) |
| 1,480.0 | 1,454.0 | 1,378.0 | 1,197.0 | 978.0 | 914.0 | 1,044.0 | الإنفاق الحكومي (مليون دو لار) |
| (2833) | (2661) | (2698) | (2441) | (2038) | (5821) | (4926) | صافي الميزان النجاري السلعي (مليون دولار) |
| 3615 | 3479 | 3597 | 3279 | 2844 | 2535 | 3805 | إجمالي الواردات السلعية (مليون دولار) |
| 366 | 417 | 467 | 402 | 356 | 367 | 689 | إجمالي الصادرات السلعية (مليون دولار) |
| 722 | 666 | 633 | 578 | 564 | 477 | 588 | عدد العاملين (ألف شخص) |
| 656 | 603 | 569 | 527 | 509 | 428 | 452 | العاملون في الاقتصاد المحلي (ألف شخص) |
| 66 | 63 | 64 | 51 | 55 | 49 | 136 | العاملون في الاقتصاد الإسرائيلي (ألف شخص) |
| 41.9 | 41.3 | 40.7 | 40.4 | 40.3 | 38.1 | 41.6 | نسبة المشاركة في القوى العاملة (%) |
| 21.5 | 23.6 | 23.5 | 26.8 | 25.6 | 31.3 | 11.8 | معدل البطالة (%) – حسب تعريف منظمة العمل الدولية |
| 6.67 | 3.27 | 2.31 | 3.87 | 3.75 | 6.27 | 2.51 | معدل التضخم (%)- مقاساً بالشيكل الإسرائيلي* |
| 60.1 | 56.8 | 51.5 | 53.7 | 67.6 | 60 | 21 | نسبة الفقراء من إجمالي السكان (%)* |
| 1616.0 | 721.0 | 1370.0 | 1050.0 | 763.0 | 295.0 | 942.0 | الإير ادات العامة (مليون دو لار) (إير ادات محلية) |
| 2877.0 | 1707.0 | 2281.0 | 1528.0 | 1651.0 | 1251.0 | 1411 | النفقات العامة (مليون دو لار) |
| (1261.0) | (986.0) | (911.0) | (478.0) | (888.0) | (956.0) | (469.0) | الفائض (العجز) في الموازنة قبل الدعم (مليون دو لار) |
| 61.0 | 33.0 | (275.0) | (125.0) | (268.0) | (259.0) | 28.0 | الفائض (العجز) في الموازنة بعد الدعم (مليون دو لار) |
| 1322.0 | 1019.0 | 636.0 | 353.0 | 620.0 | 697.0 | 497.0 | المساعدات الخارجة الفعلية المقدمة (مليون دو لار) |
| 1439.37 | 1493.83 | 1602.18 | 1421.75 | 1235.76 | 1089.0 | 391.50 | الدین العام (ملیون دولار) |
| 5,099.9 | 4,202.6 | 4,190.1 | 3،946.2 | 3,624.5 | 3,432.1 | 2،875.1 | ودائع العملاء لدى المصارف (مليون دولار) |
| 1,758.5 | 1,903.3 | 1,791.4 | 1,422.6 | 1,071.2 | 953.7 | 1,005.5 | التسهيلات الائتمانية (مليون دو لار) |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

يظهر الجدول 5 التشوه الحاصل في البنية الهيكلية للاقتصاد، فهو يتجلى، كما ذكرنا سابقاً، في تراجع مساهمة القطاعات الإنتاجية كالزراعة والإنشاءات، وتقدم القطاعات المختصة بالخدمات، وبخاصة الخدمات التجارية وخدمات الإدارة العامة.

^{*} الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول 5: نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة لسنوات عدة بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997 (%)

| *2007 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | النشاط الاقتصادي |
|---------|---------|---------|---------|---------|---|
| 8.3 | 8.1 | 6.9 | 7.5 | 10.1 | الزراعة وصيد الأسماك |
| 12.8 | 12.9 | 12.5 | 13.2 | 11.8 | التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء |
| 0.5 | 0.4 | 0.4 | 0.4 | 0.4 | التعدين واستغلال المحاجر |
| 10.6 | 10.8 | 10.6 | 11.2 | 9.2 | الصناعة التحويلية |
| 1.7 | 1.7 | 1.5 | 1.6 | 2.2 | إمدادات المياه والكهرباء |
| 2.5 | 2.5 | 2.7 | 2.4 | 3.5 | الإنشاءات |
| 10.0 | 9.3 | 8.3 | 8.5 | 9.1 | تجارة الجملة والتجزئة |
| 11.6 | 11.3 | 10.2 | 10.5 | 9.1 | النقل والتخزين والاتصالات |
| 4.7 | 4.5 | 4.2 | 4 | 3.4 | الوساطة المالية |
| 21.8 | 22.9 | 24.4 | 24.6 | 23.4 | الخدمات |
| 8.2 | 10.9 | 9.9 | 10.1 | 11.0 | الأنشطة العقارية والإيجارية والنجارية |
| 1.1 | 1.1 | 1.0 | 1 | 0.9 | أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية |
| 1.6 | 1.6 | 1.5 | 1.5 | 0.5 | المطاعم والفنادق |
| 7.6 | 6.2 | 7.6 | 7.6 | 8.2 | التـعليـم |
| 3.3 | 3.1 | 4.4 | 4.4 | 2.8 | الصحة والعمل الاجتماعي |
| 14.5 | 13.5 | 17.7 | 17.3 | 15.5 | الإدارة العامة والدفاع |
| 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.2 | الخدمات المنزلية |
| - | - | - | ı | 2.0 | الشركات المملوكة للقطاع العام |
| -3.4 | -3.3 | -3.1 | -2.9 | -2.9 | - خدمات الوساطة المالية، المقاصة بصورة غير |
| | - 10 | | | | مباشرة |
| 6.9 | 6.9 | 6.1 | 6.5 | 3.5 | + الرسوم الجمركية |
| 10.1 | 11.2 | 9.9 | 8.2 | 11.3 | + صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات |
| 100 | 100.0 | 100 | 100 | 100 | الناتج المحلي الإجمالي (%) |
| 4,135.8 | 4,107.0 | 4,502.6 | 4,247.7 | 4,165.3 | الناتج المحلي الإجمالي (القيمة بالمليون دو لار) |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله-فلسطين.

كما حدث فرق بين مساهمات القطاعات المختلفة بين العامين 2006 و 2007 (انظر جدول 6)، حيث يظهر بعض التحسن في أداء قطاع الزراعة في الأرباع الثلاثة الأولى من سنة 2007 مقارنة بمثيلاتها من سنة 2006. أما الصناعة التحويلية فمساهمتها في الربعين الأولين من السنة كان أفضل من الربعين التاليين، كما أن قطاع الخدمات أبدى تحسناً في نهاية العام 2007 بعد أن كان قد انخفض في نهاية العام 2006 وبداية العام 2007.

جدول 6: نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الأرباع للأعوام 2006-2007 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997 (%)

| | 200 | 7 | | | 2 | 006 | | |
|-----------------|-----------------|-----------------|----------------|-----------------|-----------------|-----------------|----------------|--|
| الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | النشاط الاقتصادي |
| 7.7 | 8.1 | 9.1 | 8.0 | 12.7 | 7.0 | 7.3 | 5.9 | الزراعة وصيد الأسماك |
| 12.4 | 12.4 | 12.4 | 13.8 | 14.5 | 14.0 | 12.3 | 11.1 | التعدين والصناعة التحويلية والمياه والكهرباء |
| 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.4 | 0.4 | التعدين واستغلال المحاجر |
| 10.2 | 10.3 | 10.3 | 11.5 | 12.1 | 11.7 | 10.3 | 9.3 | الصناعة التحويلية |
| 1.7 | 1.6 | 1.6 | 1.8 | 1.9 | 1.8 | 1.6 | 1.4 | إمدادات المياه والكهرباء |
| 2.0 | 2.4 | 2.9 | 2.8 | 2.4 | 2.6 | 2.6 | 2.6 | الإنشاءات |
| 9.5 | 10.1 | 10.1 | 10.5 | 9.7 | 10.1 | 8.8 | 8.7 | تجارة الجملة والتجزئة |
| 11.9 | 12.0 | 10.6 | 11.7 | 12.0 | 11.4 | 10.7 | 11.4 | النقل والتخزين والاتصالات |
| 4.8 | 4.6 | 4.5 | 4.7 | 4.9 | 4.6 | 4.3 | 4.4 | الوساطة المالية |
| 24.1 | 24.0 | 21.8 | 17.5 | 20.2 | 22.6 | 24.3 | 24.2 | الخدمات |
| 9.4 | 9.3 | 8.4 | 5.8 | 11.5 | 11.9 | 10.1 | 10.2 | الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية |
| 1.1 | 1.0 | 1.0 | 1.1 | 1.2 | 1.0 | 1.0 | 1.0 | أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية |
| 1.8 | 2.1 | 1.5 | 1.1 | 1.4 | 1.4 | 2.1 | 1.6 | المطاعم والفنادق |
| 8.3 | 8.1 | 7.6 | 6.4 | 4.0 | 5.6 | 7.4 | 7.6 | التعليم |
| 3.5 | 3.5 | 3.3 | 3.1 | 2.1 | 2.7 | 3.7 | 3.8 | الصحة والعمل الاجتماعي |
| 14.8 | 14.8 | 14.1 | 14.2 | 10.2 | 13.6 | 14.2 | 15.6 | الإدارة العامة والدفاع |
| 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.2 | الخدمات المنزلية |
| -3.4 | -3.3 | -3.3 | -3.5 | -3.7 | -3.5 | -3.2 | -3.2 | ناقص: خدمات الوساطة المالية، المقاصة بصورة غير مباشرة |
| 7.2 | 7.2 | 6.4 | 6.6 | 8.0 | 7.5 | 6.5 | 5.9 | زائد: الرسوم الجمركية |
| 8.8 | 7.5 | 11.2 | 13.5 | 8.9 | 9.9 | 12.0 | 13.2 | زائد: صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات |
| 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | الناتج المحلّي الإجمالي (%) |
| 1,062.2 | 1,053.9 | 1,060.7 | 959.0 | 958.6 | 1,016.0 | 1,071.8 | 1,060.6 | الناتج المحلي الإجمالي (القيمة بالمليون دولار) |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله-فلسطين.

فشل المفاوضات بين شركة الغاز البريطانية وإسرائيل في الاتفاق على بيع غاز غزة لإسرائيل

أعلنت شركة الغاز البريطانية في العشرين من كانون الأول لعام 2007 إغلاق مكتبها في تل أبيب وإيقاف المفاوضات مع الحكومة الإسرائيلية الخاصة بتوقيع اتفاق بيع الغاز الطبيعي المزمع استخراجه من شاطئ غزة إلى إسرائيل. ومن المفيد التوقف عند هذا الإعلان ومراجعة الأسباب التي قادت إليه لأنها في الواقع تعطي فكرة واضحة عن اتجاهات السياسة الإسرائيلية في موضوع التعاون الاقتصادي مع الجانب الفلسطيني. والنقاط التالية توضح مجريات الأمور:

♦ من المعروف أن السلطة الوطنية كانت قد منحت في تشرين الثاني/نوفمبر العام 1999 شركة الغاز البريطانية (BG) امتيازاً حصرياً للتنقيب عن الغاز الطبيعي في مجمل المنطقة البحرية المحاذية لشاطئ غزة. ويشترك مع شركة الغاز البريطانية في المشروع شركة اتحاد المقاولين الدولية (CCC)، وصندوق الاستثمار الفلسطيني (PIF). وقد تم الإعلان في سبتمبر/أيلول العام

2000 عن اكتشاف حوض للغاز الطبيعي في المياه الإقليمية الفلسطينية على بعد 36 كم غرب مدينة غزة. وتم في نهاية العام 2000 حفر بئرين منتجين هما بئر "غزة مارين -1"، وبئر "غزة مارين - 2"، وعلى أثر هذين الاستكشافين الناجحين تم إجراء دراسة أشارت إلى أن التقديرات الأولية لحجم الاحتياطي الغازي في مياه الامتياز الفلسطيني هي بنحو تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، وهي كمية متوسطة لا هي بالكبيرة و لا هي بالضئيلة بالنسبة لحجم الاقتصاد الفلسطيني، إذ أشارت التقديرات الأولية إلى أن من المتوقع (عندما يتم استخراج الغاز وبيعه تجاريا) أن يجلب لخزينة السلطة الوطنية حوالي 100 مليون دولار في السنة. 4

- لما كان حجم الغاز المكتشف أكبر بكثير من حجم الطلب الفلسطيني المحلى، كان من الضروري تأمين سوق للغاز قبل البدء في استخراجه. وقد قامت شركة الغاز البريطانية (الشريك الأكبر في المجموعة) أثناء عملية البحث باستكشاف إمكانيات تسويق الغاز بعد استخراجه. وفي الواقع لم يكن هناك خيارات كثيرة، وذلك بحكم الوضع الجغرافي والواقع السياسي. وكانت هناك سوقان إما السوق الإسرائيلية بشكل مباشر، حيث تشتري إسرائيل الغاز للاستعمال المحلى، وإما السوق المصرية بشكل غير مباشر، حيث يتم نقل الغاز لمصر ومنه يتم تصديره للأسواق الأوروبية أو الأمريكية. ولقد اختارت شركة الغاز البريطانية فحص إمكانيات السوق الأولى على أساس أن تكلفته (تكلفة النقل بالتحديد) أقل وأرباحه أكثر. حتى وإن أشارت بعض التقارير الصحافية البريطانية إلى أن الشركة كانت في البداية تميل إلى السوق المصرية، ولكنها تحولت للسوق الإسرائيلية نتيجة ضغوط مكثفة من رئيس الوزراء البريطاني في ذلك الوقت طوني بلير .5.
- ♦ في العام 2001، أنجزت شركة الغاز البريطانية دراسة فنية اقترحت على أساسها خطة بناء خط أنابيب بحري يعمل على إيصال الغاز مباشرة إلى محطة كهرباء غزة الجديدة. وهذا يعني توفير مصدر طاقة فلسطيني محلي، والتوقف عن الاعتماد على استيراد الوقود من إسرائيل. وتشير الخطة إلى أن بيع الغاز لإسرائيل يتم عبر نقله بأنابيب من مدينة غزة إلى عسقلان، ومنها يتم توزيعه على المناطق الإسر ائيلية المختلفة. وفي العام 2002، وافقت السلطة الوطنية الفلسطينية على خطة الشركة البريطانية.
- في العام 2004، رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون البحث في إمكانية شراء الغاز الفلسطيني على أساس أن ريعه قد يذهب لتمويل أعمال المقاومة ضد إسرائيل. ولم يتغير هذا الموقف الإسرائيلي إلا بعد غياب شارون عن المسرح السياسي، وقبول رئيس الوزراء الذي خلف شارون، إيهود أولمرت، بالبدء بمفاوضات مع الشركة البريطانية حول الموضوع في صيف العام 2006.
- ♦ استمرت المفاوضات بين الشركة البريطانية والحكومة الإسرائيلية ما يقارب سنة ونصف ولم تحرز أي تقدم، حتى أن المتحدث باسم الشركة البريطانية صرح مؤخرا بأن المفاوضات كانت في بعض الأحيان تتراجع، إذ كانت تتشأ نقاط خلافية عن أمور كان قد اتفق عليها في السابق. ٥ ومع أنه أشيع بأن نقاط الخلاف الرئيسية كانت حول الأسعار، وطريقة الدفع، وهل تقوم الحكومة الإسرائيلية بالدفع النقدي أم بتسديد الحساب بالسلع والخدمات التي تستوردها السلطة الوطنية، إلا أن ما رشح بعد توقف المفاوضات هو أن الخلاف الرئيسي كان حول من يتحكم في عملية توزيع الغاز. فلقد رفضت إسرائيل بشكل قاطع خطة الشركة البريطانية في أن يتم توصيل الغاز إلى المحطة المركزية في غزة أولاً، ومنها يتم توصيله إلى عسقلان في إسرائيل. وأصرت على أن يتم بناء الخط البحري من الشاطئ إلى عسقلان في إسرائيل لتزويد محطتها الكهربائية أولا، ومن ثم يتم مد خط أنابيب بري من عسقلان إلى مدينة غزة؛ أي أن يكون في يد إسرائيل السيطرة الكاملة على إيصال الغاز الفلسطيني إلى الفلسطينيين أو قطعه عنهم. وقد حرص المتحدث باسم شركة الغاز البريطانية على التأكيد بأن الخلافات مع الحكومة الإسرائيلية حدثت قبل استلام حركة "حماس" للسلطة في غزة.

يدل الموقف الإسرائيلي في قضية الغاز على طبيعة الموقف الإسرائيلي من مجمل موضوع العلاقات الاقتصادية مع الفلسطينيين. فمن المعروف أنه، ومنذ توقيع اتفاقية أوسلو، والموقف الإسرائيلي والموقف الأمريكي والموقف الأوروبي يصر على ضرورة فصل الاقتصاد عن السياسة، وضرورة القيام بمشاريع عربية- إسرائيلية مشتركة تهيئ الأرض الخصبة لنمو عملية السلام وتدعيمها. فهذا كان منطق القمم الاقتصادية التي عقدت في التسعينيات، وهذا كان أيضا منطق مؤتمر أنابوليس الذي تم عقده في نهاية العام 2007. ومن ناحية موضوعية، فلقد اتضح بشكل لا يقبل الشك أن إسرائيل تقبل بذلك المنطق فقط عندما يقود فصل الاقتصاد عن السياسة إلى النطبيع بين العرب وإسرائيل بشكل مجاني، ودون أي أفق سياسي، أما عندما يكون للتعاون الاقتصادي جانب يعمل على تقوية الجانب الفلسطيني أو العربي، فإن إسرائيل عندها تنظر للموضوع من وجهة نظر سياسية بحته. وموضوع مفاوضات الغاز واحد من الأمثلة على ذلك. فإسرائيل ترفض بكل بساطة أن تتنازل عن الوضع الذي كرسته في سنوات الاحتلال الذي يضع في يدها القدرة على قطع إمدادات الطاقة عن الفلسطينيين في أي وقت تريد فيه ممارسة العقاب الجماعي ضدهم.

لمعرفة المزيد حول الموضوع، انظر: مقال وليد خدوري: "احتياطي الغاز الطبيعي في المياه الإقليمية الفلسطينية: الإمكانات والتحديات" في العدد 72 من مجلة الدر اسات الفلسطينية.

راجع جريدة التلغراف اللندنية عدد 26 كانون الأول 2007، وعدد 23 كانون الثاني 2008 من The Electronic Intifada.

انظر جريدة الحياة عدد 3 شباط 2008.

3- سوق العمل

عانت سوق العمل الفلسطينية من مشكلة عدم التوازن بين العرض والطلب منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي، إذ أن حجم العمالة كان يزداد باستمرار وفق معدلات عالية تتجاوز قدرة السوق المحلية على الاستيعاب. وطوال عقدي السبعينيات والثمانينيات، كان يتم استيعاب ذلك الفائض في سوق العمل الإسرائيلية وأسواق العمل في بلدان الخليج العربي.

مع حرب الخليج في مطلع التسعينيات تغير الوضع بشكل جذري، حيث ترك معظم الفلسطينيين الكويت، وعاد قسم كبير منهم إلى الضفة والقطاع، كما أن إسرائيل أخذت في تقليص عدد العمال الفلسطينيين الذين كانت تسمح لهم بالعمل في المستوطنات وداخل الخط الأخضر.

منذ بداية العام 1994 وحتى العام 2000، جرت عملية تكييف محدودة في سوق العمل، حيث أخذ القطاع العام يتوسع ويستوعب جزءاً من العمالة، كما أن مشاريع إعادة الإعمار قد شجعت القطاع الخاص على زيادة الاستثمار بـشكل زاد مـن قدرته على توظيف العمالة. يضاف إلى ذلك أن إسرائيل سمحت في بعض السنوات (1998، و1999، و 2000) لمزيد مـن العمال الفلسطينيين بالعمل داخل الخط الأخضر. ومع اندلاع انتفاضة الأقصى، توقفت عملية التكييف المحدودة فـي سـوق العمل، وتفاقمت مشكلة عدم التوازن، بسبب التقليص الكبير الذي حصل في النشاط الاقتصادي، نتيجـة لممارسـات الجـيش الإسرائيلي في القتل والدمار والحصار والإغلاق وبناء جدار العزل العنصري، وتقييد حركة الأشخاص والبضائع بين الضفة والقطاع وبين بلداتها وقراها.

كان معدل تزايد القوة البشرية في السنوات السبع الماضية أعلى من معدل تزايد القوة العاملة (انظر جدول 7)، وهذا يدل على أن نسبة المشاركة كانت في تناقص. كما أن معدل تزايد القوة العاملة كان أعلى من معدل تزايد العاملين، وهذا يدل على أن معدل البطالة كان في تزايد (7.5% متوسط التزايد السنوي). كذلك نلاحظ أن معدل زيادة التوظيف في القطاع العام زاد على مثيله في القطاع الخاص.

جدول 7: المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، 1999-2007

(الأعداد بالآلاف)

| 2007 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 1999 | المؤشر |
|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|---|
| - | 2111 | 2031 | 1954 | 1881 | 1822 | 1604 | القوى البشرية (15 عاماً فأكثر) |
| - | 872 | 827 | 790 | 750 | 694 | 667 | القوى العاملة (العاملون والعاطلون) |
| 722 | 666 | 633 | 578 | 564 | 477 | 588 | عدد العاملين |
| %67.3 | %66.7 | %67.1 | %68.8 | %69.6 | %66.1 | %59 | ◊ نسبة العاملين في القطاع الخاص (%) |
| %23.3 | %23.7 | %23.0 | %22.5 | %20.7 | %23.6 | %18 | · نسبة العاملين في القطاع العام (%) |
| %9.4 | %9.6 | %9.9 | %8.7 | %9.7 | %10.3 | %23 | · |
| %21.6 | %23.6 | %23.5 | %26.8 | %25.6 | %31.3 | %11.8 | نسبة البطالة (%) |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، 1999-2007.

وفيما يلي سنعرض بشيء من التفصيل أوضاع سوق العمل، حيث نقارن ما كان عليه الوضع قبيل الانتفاضة (الربع الثالث من العام 2000) مع (الربع الرابع من العام 2007)، كما نقارن بين الربع الأخير والربع الذي سبقه من السنة نفسها، وبذلك يتسنى لنا فحص اتجاه التغيرات الحاصلة في سوق العمل على الأمدين الطويل والقصير.

3-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة

حققت نسبة القوى العاملة المشاركة (مجموع العاملين والعاطلين عن العمل مقسوماً على مجموع الأفراد 15 سنة فأكثر) زيادة مهمة في مطلع التسعينيات، فبعد أن كان متوسطها في الثمانينيات 40%، وصلت في العام 1993 إلى 44%. ولكن عدم قدرة السوق المحلية على الاستيعاب أدى إلى انسحاب الكثيرين من سوق العمل، فتدنت نسبة المشاركة في أو اخر التسعينيات، حتى وصلت إلى 41.6% العام 1999، ولكنها تر اجعت في السنوات الأولى لانتفاضة الأقصى، حيث وصلت إلى 38.1 العام 2000، ولكنها تر اجعت في السنوات الأولى لانتفاضة الأبع من العام 2000، فقد بلغت 41.4%، وهي أقل من الربع نفسه من العام 2006، وتقارب ما كانت عليه قبل الانتفاضة (انظر جدول 8). ومع ذلك، فإن عدد العاملين قد زاد خلال السنوات السبع الماضية، ليصبح 666 ألف عام في نهاية العام 2006، مقارنة مع 597 ألف العام 2000، وذلك نتيجة زيادة حجم قوة العمل الناجمة عن تزايد السكان بشكل كبير خلال تلك الفترة.

جدول 8: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس: 1999-2007

| Q4/ 2007 | Q3/ 2007 | Q2/ 2007 | Q4/ 2006 | Q3/ 2006 | Q2/ 2006 | Q3/ 2000 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 1999 | المنطقة والجنس |
|-------------|-------------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|------|------|------|------|------|------|--------------------|
| | كلا الجنسين | | | | | | | | | | | | |
| 44 | 44.8 | 44.8 | 45.7 | 44.6 | 43.7 | 45.3 | 44.1 | 42.9 | 42.5 | 41.8 | 40 | 43.4 | الضفة الغربية |
| 36.6 | 38.9 | 38 | 38 | 35.3 | 35.7 | 40.1 | 36.1 | 36.7 | 36.4 | 37.5 | 34.4 | 38 | قطاع غزة |
| 41.4 | 42.7 | 42.4 | 43 | 41.3 | 40.9 | 43.5 | 41.3 | 40.7 | 40.4 | 40.3 | 38.1 | 41.6 | الأراضي الفلسطينية |
| | - ذکو ر | | | | | | | | | | | | |
| 69.1 | 71.1 | 69.8 | 69.7 | 71.6 | 69.6 | 75.2 | 69.8 | 69.5 | 68.7 | 68.5 | 67.1 | 72.4 | الضفة الغربية |
| 62.6 | 66 | 64.1 | 64.8 | 62.3 | 63.9 | 68.4 | 63.7 | 63.9 | 63.5 | 65.4 | 62.2 | 67.4 | قطاع غزة |
| 66.8 | 69.3 | 67.8 | 68 | 68.3 | 67.6 | 72.9 | 67.7 | 67.6 | 66.9 | 67.5 | 65.4 | 70.7 | الأراضي الفلسطينية |
| | | | | | | | إناث | | | | | | |
| 18.4 | 17.9 | 19.4 | 21.2 | 17.1 | 17.2 | 15 | 17.9 | 15.8 | 15.9 | 14.7 | 12.4 | 14.1 | الضفة الغربية |
| 10.2 | 11.5 | 11.5 | 10.8 | 7.8 | 7.2 | 11.7 | 8.1 | 9 | 9.1 | 9.2 | 6.5 | 8.8 | قطاع غزة |
| 15.5 | 15.7 | 16.6 | 17.5 | 13.9 | 13.7 | 13.8 | 14.5 | 13.4 | 13.5 | 12.8 | 10.4 | 12.3 | الأراضي الفلسطينية |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، 1999-2007.

وقد صاحب هذا التغيير الديناميات التكيفية التالية:

- ♦ استمر التباين في نسبة المشاركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن الفجوة بينهما أخذت في الزيادة بعد اندلاع
 انتفاضة الأقصى وربما يعزى ذلك لتشديد الحصار على غزة.
- حدث تغير مهم بالنسبة لجنس العاملين، فبينما نجد أن نسبة مشاركة الذكور في الوقت الحاضر أقل مما كانت عليه قبــل
 الانتفاضة، فإن نسبة مشاركة الإناث قد زادت. وهذا يعود بشكل كلي إلى الضفة الغربية (النسبة في قطاع غزة تناقصت)
 حيث أن النساء أخذن بالدخول في سوق العمل لتعويض خسارة الدخل التي لحقت بذويهن من الرجال (انظر جدول 8).
- حدث تغير آخر بالنسبة للحالة العملية للعامل، فمن الواضح في جدول 9 أن نسبة العاملين في منشآت يملكونها أو يملكون
 جزءاً منها و لا يستخدمون أحداً بأجر قد ارتفعت بشكل ملحوظ، وصاحب ذلك انخفاض في نسبة المستخدمين بأجر. و هذا

- يشير إلى ان نسبة ملحوظة من الذين قد فقدوا أعمالهم في إسرائيل أو في القطاع الخاص عقب انتفاضة الأقصى، اتجهوا للعمل لحسابهم الخاص.
- ⇒ حدث تغير بالنسبة لتوزيع العاملين على الأنشطة الاقتصادية، فإذا قارنا بين مساهمات القطاعات قبل الانتفاضة والوقت الحاضر، نجد ارتفاعاً كبيراً في مساهمة قطاع الخدمات، يليه ارتفاع أقل في مساهمة قطاع الزراعة، بينما نجد أن مساهمة قطاع البناء والتشييد قد انخفضت تقريباً إلى نصف قيمتها قبل الانتفاضة. كما انخفضت نسبة مساهمة قطاع التعدين والمحاجر والصناعة التحولية (انظر جدول 10).

جدول 9: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمنطقة: 1999-2007 (نسبة مئوية)

| | (سبه منوید) | | | | | | | | | | | | |
|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-----------|---------|------|------|------|------|-----------------------------|
| Q4/ 2007 | Q3/ 2007 | Q2/ 2007 | Q4/ 2006 | Q3/ 2006 | Q2/ 2006 | Q3/ 2000 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 1999 | المنطقة والحالة العملية |
| | | | | | | 2 | ة الغربيا | الضف | | | | | - |
| 5 | 4.7 | 4.2 | 4.4 | 5 | 4.7 | 4.6 | 4.7 | 5 | 5 | 4.1 | 4.1 | 6.6 | صاحب عمل |
| 23.5 | 24.7 | 26.3 | 24.5 | 26.7 | 28.6 | 19.9 | 27 | 27.6 | 28.1 | 29.3 | 27.8 | 18.6 | يعمل لحسابه |
| 59.7 | 57.6 | 55.6 | 53.7 | 55.9 | 56 | 66.2 | 55.7 | 56.4 | 55.1 | 55.3 | 57.5 | 66.5 | مستخدم بأجر |
| 11.8 | 13 | 13.9 | 17.4 | 12.4 | 10.7 | 9.3 | 12.6 | 11 | 11.8 | 11.3 | 10.6 | 8.3 | عضو أسرة غير مدفوع الأجر |
| | | | | | | | اع غزة | قط | | | | | |
| 2.4 | 3 | 3.4 | 7.2 | 3.7 | 3 | 4 | 4.2 | 2.6 | 1.9 | 2.2 | 2.6 | 2.8 | صاحب عمل |
| 22.7 | 20.5 | 21.5 | 15.6 | 19.9 | 21 | 13.6 | 19.4 | 22.4 | 22.2 | 24.5 | 24.3 | 19.1 | يعمل لحسابه |
| 62.5 | 64.8 | 64.3 | 67.3 | 70.6 | 69.8 | 71 | 69.6 | 67.1 | 66.5 | 61.7 | 63.6 | 71.1 | مستخدم بأجر |
| 12.4 | 11.7 | 10.8 | 9.9 | 5.8 | 6.2 | 11.4 | 19.8 | 7.9 | 9.4 | 11.6 | 9.5 | 7 | عضو أسرة غير مدفوع الأجر |
| | | | | | | ينية | ب الفلسط | الأراضي | | | | | |
| 4.3 | 4.2 | 4 | 5.2 | 4.7 | 4.3 | 4.4 | 4.6 | 4.3 | 4.1 | 3.5 | 3.7 | 5.5 | صاحب عمل |
| 23.3 | 23.5 | 25 | 22.2 | 25 | 26.6 | 18.1 | 25 | 26.1 | 26.5 | 27.8 | 26.8 | 18.7 | يعمل لحسابه |
| 60.5 | 59.6 | 58.1 | 57.2 | 59.6 | 59.6 | 67.6 | 59.3 | 59.5 | 58.3 | 57.2 | 59.2 | 67.8 | مستخدم بأجر |
| 11.9 | 12.7 | 12.9 | 15.4 | 10.7 | 9.5 | 9.9 | 11.1 | 10.1 | 11.1 | 11.5 | 10.3 | 8 | عضو أسرة غير مدفوع الأجر |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، 1999-2007.

جدول 10: توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة: 1999-2007 (نسبة منوية)

| , | -J |) | | | | | | | | | | | |
|-------------|--------------------|---------------|-------------|-------------|-------------|-------------|------|------|------|------|------|------|---------------------------------------|
| Q4/ 2007 | Q3/ 2007 | Q2/ 2007 | Q4/ 2006 | Q3/ 2006 | Q2/ 2006 | Q3/ 2000 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 1999 | النشاط الاقتصادي والمنطقة |
| | الأراضي الفلسطينية | | | | | | | | | | | | |
| 15.3 | 15.1 | 17.3 | 21.5 | 13.7 | 15.2 | 12.7 | 16.1 | 14.6 | 15.9 | 15.7 | 14.9 | 12.6 | لزراعة والصيد والحراجة وصيد لأسماك |
| 12.3 | 12.8 | 12.6 | 12.2 | 13.5 | 12.3 | 15 | 12.4 | 13 | 12.7 | 12.5 | 12.9 | 15.5 | لتعدين والمحاجر والصناعة التحويلية |
| 10.4 | 11.6 | 11.1 | 9.5 | 11.4 | 11.5 | 21.7 | 11.1 | 12.9 | 11.7 | 13.1 | 10.9 | 22.1 | لبناء والتشييد |
| 36.4 | 35.3 | 34.8 | 34.4 | 35.1 | 36.1 | 28.6 | 35.5 | 34.4 | 34.9 | 32.8 | 35.7 | 28.1 | الخدمات والفروع الأخرى |
| | | | | | | | | | | | | | |

| Q4/ 2007 | Q3/ 2007 | Q2/ 2007 | Q4/ 2006 | Q3/ 2006 | Q2/ 2006 | Q3/ 2000 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 1999 | النشاط الاقتصادي والمنطقة |
|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|------|-----------|------|------|------|------|---|
| | | | | | | | 2 | ة الغربيا | الضف | | | | |
| 15.9 | 16.1 | 19.2 | 24.1 | 15.1 | 16.8 | 11.7 | 17.8 | 15.7 | 16.9 | 14.9 | 14.1 | 11.5 | الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك |
| 15 | 15.4 | 14.5 | 14.2 | 16.1 | 14.7 | 16.1 | 14.6 | 14.8 | 14 | 14 | 14.5 | 16.5 | التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية |
| 13.9 | 14.8 | 13.1 | 11.1 | 13.7 | 13.4 | 24.2 | 12.9 | 14.4 | 13 | 14.3 | 12.7 | 23.9 | البناء والتشييد |
| 30.2 | 28.6 | 29.1 | 27.7 | 28.2 | 29.6 | 24.6 | 29 | 28.5 | 29.5 | 29.4 | 31.1 | 24.7 | الخدمات والفروع الأخرى |
| | | | | | | | | اع غزة | قط | | | | |
| 13.9 | 12.7 | 12.7 | 14.1 | 9.2 | 10.7 | 16.2 | 11.1 | 11.7 | 13.4 | 17.4 | 16.6 | 15.2 | الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك |
| 5.5 | 5.8 | 8 | 6.3 | 5.7 | 5.7 | 12.3 | 6.3 | 8.3 | 9.1 | 9.2 | 8.9 | 13.1 | التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية |
| 1.5 | 3.7 | 6.2 | 4.9 | 4.6 | 6.1 | 15.9 | 6 | 9.3 | 8.2 | 10.4 | 6.3 | 17.8 | البناء والتشييد |
| 52.2 | 52.2 | 48.9 | 53.4 | 56.3 | 54.1 | 38 | 53.7 | 49.4 | 49.1 | 40.9 | 47.6 | 36.5 | الخدمات والفروع الأخرى |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني2007. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 1999-2007.

من الطبيعي أن تقود هذه التغييرات التكيفية إلى تغيير في توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية بين الصفة والقطاع، وبخاصة أن أوضاع المنطقتين كانت مختلفة، وخصوصاً في السنتين الأخريين. وبالتالي كانت ديناميات التكييف مختلفة، وبخاصة بعد قيام إسرائيل بالانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة وتطويقه براً وبحراً وجواً. ولهذا، نرى في جدول 11 أن حصة الضفة الغربية من مجموع العاملين في الأراضي الفلسطينية قد ازداد بين الربع الثالث من العام 2000 (آخر ربع قبل الانتفاضة) والربع الرابع من العام 2007 بنسبة 13% تقريباً، بينما كانت الزيادة في قطاع غزة حوالي 17.7%. كما أن الزيادة في المنطقتين لم تكن كافية للتعويض عن التراجع الكبير في حصة العاملين في إسرائيل والمستوطنات. (مـن22.1%)، ولذلك ارتفع معدل البطالة عن العمل في كليهما كما سنرى لاحقاً.

جدول 11: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل: 1999-2007 (نسبة مئوية)

| Q4/ 2007 | Q3/ 2007 | Q2/ 2007 | Q4/ 2006 | Q3/ 2006 | Q2/ 2006 | Q3/ 2000 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 1999 | مكان العمل |
|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|------|------|------|------|------|------|---------------------|
| 61.6 | 62.6 | 62.8 | 64.6 | 64.4 | 65.1 | 54.1 | 64.4 | 61.7 | 64.1 | 60.9 | 62.7 | 52.9 | الضفة الغربية |
| 28.4 | 28.1 | 28.7 | 25.9 | 25.1 | 26.2 | 23.8 | 26.0 | 28.4 | 27.2 | 29.4 | 27.0 | 24.2 | قطاع غزة |
| 10.0 | 9.3 | 8.5 | 9.5 | 10.5 | 8.7 | 22.1 | 9.6 | 9.9 | 8.7 | 9.7 | 10.3 | 22.9 | إسرائيل والمستوطنات |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 1999-2007.

3-2 البطالة

ليست مشكلة البطالة حديثة في الاقتصاد الفلسطيني، فقد بلغت 24% العام 1996 ثم انخفضت تدريجياً إلى ان وصلت 11.8% عام 1999، ولكنها استفحلت في سنوات انتفاضة الأقصى، ووصلت إلى 31.3% العام 2002، قبل ان تتراجع مع التحسن النسبي في النشاط الاقتصادي الذي بدأ نهاية العام 2003، حتى وصلت إلى 19.2% في الربع الثاني من العام 2007، ثم 22.2% في الربع الرابع من العام نفسه). وعندما نقارن نسبة البطالة الآن مع ما كانت عليه قبيل الانتفاضة (الربع الثالث من العام 2000)، نجد أنها الآن أكبر من ضعف ما كانت عليه (انظر جدول 12).

جدول 12: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس: 1999-2007

(نسبة مئوية)

| Q4/ | Q3/ | Q2/ | Q4/ | Q3/ | Q2/ | Q3/ | | | | | | | |
|------|---------------|------|------|------|------|-------|----------|--------|------|------|------|------|----------------|
| 2007 | 2007 | 2007 | 2006 | 2006 | 2006 | 2000 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 1999 | المنطقة والجنس |
| | | | | | | لينية | ي الفلسط | الأراض | | | | | |
| 23.4 | 23.4 | 19.4 | 23.5 | 24.2 | 23.7 | 9.5 | 24.2 | 23.7 | 28.1 | 26.9 | 33.5 | 11.6 | ذكور |
| 17 | 22.1 | 18 | 16.2 | 24.5 | 19.1 | 12.6 | 20.5 | 22.3 | 20.1 | 18.5 | 17 | 13 | إناث |
| 22.2 | 23.2 | 19.2 | 22 | 24.2 | 22.9 | 10 | 23.6 | 23.5 | 26.8 | 25.6 | 31.3 | 11.8 | المجموع |
| | الضفة الغربية | | | | | | | | | | | | |
| 20.5 | 18.6 | 16.3 | 17.4 | 18.5 | 18.3 | 6.8 | 18.9 | 20.8 | 24.3 | 25.5 | 30.9 | 9.2 | ذكور |
| 14.2 | 18.6 | 14 | 12.5 | 21.6 | 16.9 | 10.9 | 17.6 | 18.3 | 16.6 | 15.8 | 14 | 11.1 | إناث |
| 19.4 | 18.6 | 15.8 | 16.2 | 19.1 | 18 | 7.5 | 18.6 | 20.3 | 22.9 | 23.8 | 28.2 | 9.5 | المجموع |
| | | | | | | | لماع غزة | عة | | | | | |
| 29.4 | 33.1 | 25.7 | 35.6 | 36.3 | 34.6 | 15.3 | 35.1 | 29.6 | 35.9 | 29.6 | 39.1 | 16.6 | ذكور |
| 26.3 | 32.1 | 30.4 | 29.8 | 36.5 | 29 | 17.1 | 32.3 | 35.2 | 31.6 | 26.8 | 28.4 | 19.3 | إناث |
| 29 | 32.9 | 26.4 | 34.8 | 36.3 | 34 | 15.5 | 34.8 | 30.3 | 35.4 | 29.2 | 38.1 | 16.9 | المجموع |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح القوى العاملة، 1999-2007.

ومن أهم صفات البطالة في الوقت الحاضر ما يلي:

- ♦ بلغت أعلى نسبة للبطالة بين الشباب من الفئات العمرية 15-24 سنة، وبخاصة بين الإناث (انظر جدول 14).
- ♦ بالنسبة لسنوات التعليم، هناك فرق جوهري بين الذكور والإناث العاطلين عن العمل، فبينما كانت نسبة البطالة للحاصلين على 13 سنة تعليم أو أكثر هي الأعلى بين الإناث، كانت هذه النسبة هي الأقل بين الذكور. وهذا الفرق موجود منذ مدة طويلة، ما يشير إلى أن نسبة المشاركة في العمل بين الإناث تتمو بمعدل أعلى من معدل تزايد الطلب على الإناث في سوق العمل (انظر جدول 15).

جدول 13: عدد العاطلين عن العمل من إجمائي المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضى الفلسطينية حسب المنطقة: 1999-2007

| Q3/ 2007 | Q2/ 2007 | Q1/ 2007 | Q4/ 2006 | Q3/ 2006 | Q2/ 2006 | Q3/ 2000 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 1999 | المنطقة |
|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|-------------------------|
| 118,200 | 100,500 | 103,800 | 103,200 | 117,200 | 107,600 | 38,000 | 112735 | 115417 | 124418 | 122924 | 135292 | 44,000 | الضفة الغربية |
| 99,000 | 76,900 | 88,300 | 99,400 | 95,200 | 89,400 | 35,000 | 92837 | 78606 | 87155 | 70919 | 81757 | 35,000 | قطاع غزة |
| 217,200 | 177,400 | 192,100 | 202,600 | 212,400 | 197,000 | 73,000 | 205572 | 194023 | 211573 | 193843 | 217049 | 79,000 | الأر اضىي الفلسطينية |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح القوى العاملة، 1999-2007.

جدول 14: معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والفئات العمرية: 1999-2007

(نسبة مئوية)

| Q4 | Q3 | Q2 | Q4 | Q3 | Q2 | Q3 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 1999 | الفئات العمرية |
|-------|-------|-------|--------------|-------|-------|-------|-----------|------|------|------|------|------|----------------|
| /2007 | /2007 | /2007 | /2006 | /2006 | /2006 | /2000 | 2000 | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 1999 | والجنس |
| | | | | | | ىين | كلا الجنس | | | | | | |
| 36.9 | 38.8 | 30.5 | 33.7 | 36.7 | 33.7 | 14.1 | 35.7 | 36.4 | 39.8 | 38.4 | 48.2 | 17.3 | 24-15 |
| 19.8 | 22.1 | 18.5 | 22.0 | 23.5 | 22.6 | 11.4 | 23.0 | 22.0 | 25.1 | 24.1 | 36.6 | 11.4 | 34-25 |
| 17.4 | 14.9 | 15.0 | 16.1 | 19.3 | 18.5 | 6.5 | 18.7 | 18.6 | 22.2 | 21.6 | 37.2 | 9.0 | 44-35 |
| 16.6 | 17.6 | 14.2 | 16.6 | 19.0 | 19.4 | 6.7 | 18.7 | 19.1 | 22.2 | 19.0 | 30.5 | 8.8 | 54-45 |
| 13.0 | 11.5 | 8.3 | 12.3 | 10.8 | 11.3 | 3.6 | 11.6 | 12.1 | 15.1 | 13.2 | 27.7 | 5.9 | +55 |
| 22.2 | 23.2 | 19.2 | 22.0 | 24.2 | 22.9 | 10.0 | 23.6 | 23.5 | 26.8 | 25.6 | 38.0 | 11.8 | المجموع |
| | | | | | | | ذكور | | | | | | |
| 35.9 | 37.0 | 29.5 | 32.8 | 34.1 | 33.3 | 13.0 | 34.4 | 34.8 | 38.9 | 38.3 | 47.0 | 16.9 | 24-15 |
| 20.3 | 21.1 | 17.3 | 23 .0 | 22.6 | 22.5 | 9.9 | 22.9 | 21.3 | 26.1 | 25.1 | 37.4 | 10.5 | 34-25 |
| 19.7 | 15.8 | 16.1 | 18.3 | 20.6 | 19.7 | 6.7 | 20.1 | 19.7 | 24.4 | 23.6 | 39.7 | 8.8 | 44-35 |
| 19.3 | 20.4 | 16.9 | 20.2 | 21.7 | 22.2 | 7.6 | 21.5 | 21.9 | 25.4 | 21.3 | 32.2 | 9.6 | 54-45 |
| 15.7 | 14.6 | 10.6 | 15.6 | 12.7 | 13.1 | 4.4 | 13.8 | 14.3 | 17.8 | 15.5 | 30.0 | 6.9 | +55 |
| 23.4 | 23.4 | 19.4 | 23.5 | 24.2 | 23.7 | 9.5 | 24.2 | 23.7 | 28.1 | 26.9 | 39.0 | 11.6 | المجموع |
| | | | | | | | إناث | | | | | | |
| 42.6 | 49.6 | 35.4 | 38.0 | 52.8 | 36.2 | 22.1 | 43.2 | 46.1 | 44.8 | 39.1 | 59.7 | 20.6 | 24-15 |
| 17.8 | 26.7 | 23.1 | 18.1 | 27.7 | 22.7 | 19.0 | 23.1 | 25.5 | 20.6 | 19.4 | 28.9 | 16.1 | 34-25 |
| 7.5 | 10.8 | 11.1 | 8.0 | 13.3 | 12.4 | 5.4 | 12.2 | 13.2 | 11.5 | 10.8 | 14.1 | 9.8 | 44-35 |
| 4.9 | 4.0 | 2.6 | 3.3 | 5.5 | 5.4 | 2.5 | 5.2 | 4.2 | 5.0 | 6.5 | 10.9 | 5.2 | 54-45 |
| 3.5 | 1.6 | 1.3 | 1.1 | - | 2.0 | 0.8 | 1.4 | 1.9 | 1.2 | 1.3 | 1.5 | 1.8 | +55 |
| 17.0 | 22.1 | 18.0 | 16.2 | 24.5 | 19.1 | 12.6 | 20.5 | 22.3 | 20.1 | 18.6 | 28.4 | 13.0 | المجموع |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح القوى العاملة، 1999-2007.

جدول 15: معدل البطالة من بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية: 1999–2007

(نسبة مئوية)

| (=5- | (33- 7-) | | | | | | | | | | | | |
|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-----------|------|------|------|------|------|--------------------------------|
| Q4 /2007 | Q3 /2007 | Q2 /2007 | Q4 /2006 | Q3/ 2006 | Q2/ 2006 | Q3/ 2000 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 1999 | عدد السنوات الدراسية والجنس |
| | | | | | | بن | لا الجنسي | ک | | | | | |
| 8.9 | 7.8 | 7.9 | 6.2 | 9.4 | 7.4 | 3.3 | 8.4 | 8 | 14.1 | 12.4 | 17.4 | 5.4 | 0 |
| 22.5 | 23 | 20 | 27 | 28.1 | 25.8 | 11 | 27.9 | 26.2 | 31.3 | 28.8 | 37.9 | 12.2 | 6-1 |
| 24.7 | 22.4 | 19.5 | 22.6 | 25.8 | 24.3 | 9.5 | 25.1 | 24.8 | 29.6 | 28.9 | 37.3 | 11.9 | 9-7 |
| 24.2 | 23.7 | 19.1 | 23.7 | 23.6 | 23.1 | 8.6 | 23.9 | 23.5 | 27.8 | 26.8 | 33.6 | 11.7 | 12-10 |
| 18.6 | 24.4 | 19.5 | 17.9 | 22.5 | 21.2 | 12.8 | 20.8 | 21.8 | 21.3 | 19.9 | 18.9 | 12.5 | +13 |
| 22.2 | 23.2 | 19.2 | 22 | 24.2 | 22.9 | 10 | 23.6 | 23.5 | 26.8 | 25.6 | 31.3 | 11.8 | المجموع |

| Q4 /2007 | Q3 /2007 | Q2 /2007 | Q4 /2006 | Q3/ 2006 | Q2/ 2006 | Q3/ 2000 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 1999 | عدد السنوات الدراسية والجنس |
|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-----------|------|------|------|------|------|-----------------------------|
| 72007 | 72007 | 72007 | 72000 | 2000 | 2000 | 2000 | ۔ ذکور | | | | | | الدراسية والجنس |
| 20.9 | 17.1 | 17.3 | 13.9 | 16.7 | 14.3 | 6.7 | 16.5 | 16.4 | 27.3 | 22.4 | 29.2 | 9.3 | 0 |
| 26.2 | 27 | 23.1 | 31.8 | 30.5 | 28.5 | 12.1 | 31 | 28.8 | 35 | 31.8 | 41.3 | 13.4 | 6-1 |
| 26.7 | 24.2 | 21.5 | 25.2 | 27.5 | 25.9 | 9.8 | 26.8 | 26 | 31.2 | 30.6 | 38.9 | 12.4 | 9-7 |
| 26.4 | 25.3 | 20.3 | 25.8 | 24.3 | 24.2 | 8.6 | 25 | 24.1 | 29.4 | 28.1 | 34.9 | 11.7 | 12-10 |
| 13.5 | 18.1 | 13.6 | 12.4 | 16.2 | 17.7 | 8.5 | 15.9 | 16.6 | 16.8 | 16.3 | 17.5 | 8.8 | +13 |
| 23.4 | 23.4 | 19.4 | 23.5 | 24.2 | 23.7 | 9.5 | 24.2 | 23.7 | 28.1 | 26.9 | 33.5 | 11.6 | المجموع |
| | | | | | | | إناث | | | | | | |
| 0.9 | - | 0.8 | 0.9 | 3.4 | 0.8 | 0.5 | 1.8 | 1.6 | 1.8 | 2.4 | 2.2 | 1.1 | 0 |
| 4.1 | 2.5 | 4.2 | 5.3 | 11 | 7.6 | 1.7 | 9.1 | 7.8 | 6.2 | 5.6 | 7.6 | 3.2 | 6-1 |
| 6 | 6.5 | 5.4 | 5.8 | 9.1 | 7.8 | 6.3 | 9.1 | 11.3 | 11.1 | 9.8 | 12.7 | 6.3 | 9-7 |
| 6 | 10.1 | 10.4 | 9.8 | 17.2 | 11.6 | 8.1 | 13.2 | 17.2 | 12.6 | 14.8 | 18.2 | 11.6 | 12-10 |
| 28.8 | 38.1 | 32.1 | 29 | 36.3 | 28.8 | 24 | 31.3 | 32.5 | 30.8 | 28.3 | 22.5 | 21.9 | +13 |
| 17 | 22.1 | 18 | 16.2 | 24.5 | 19.1 | 12.6 | 20.5 | 22.3 | 20.1 | 18.6 | 17.1 | 13 | المجموع |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح القوى العاملة، 1999-2007.

3-3 الأجر وساعات العمل

تظهر البيانات الخاصة بالربع الرابع لعام 2007 ان معدل الأجرة اليومي في غزة اقل بحوالي 20% من معدل الأجر في الضفة الغربية، وأقل من نصف أجر الذين يعملون في إسرائيل، وهو ما يعكس ظروف الطلب على العمالة الفلسطينية في هذه الأسواق الثلاثة.

من ناحية أخرى، فقد سجل معدل الأجرة اليومية للمستخدمين بأجر في الضفة الغربية ما بين الربعين الثالث والرابع من العام 2007، ارتفاعاً بمقدار 2.3% ليصل إلى 78.9 شيكل، في حين بقي المعدل على حاله في قطاع غزة (64.1 شيكل). مسن جهة أخرى، ارتفعت معدلات الأجور اليومية بالشيكل للمستخدمين بأجر في إسرائيل والمستوطنات من 131.9 شيكل في الربع الثالث من العام 2007 إلى 133 شيكلاً في الربع الرابع من العام 2007 (انظر جدول 16).

جدول 16: معدل ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجرة اليومية بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر من الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل (1999–2006)

(الأجرة بالشيكل)

| الأجر الوسيط | معدل الأجرة | معدل أيام العمل | معدل الساعات | t - ti - 10 |
|--------------|-------------|-----------------|--------------|---------------------|
| اليومي | اليومية | الشهرية | الأسبوعية | مكان العمل |
| | | 1999 | | |
| 60.0 | 66.2 | 23.5 | 44.6 | الضفة الغربية |
| 46.2 | 51.4 | 24.0 | 43.2 | قطاع غزة |
| 100.0 | 105.8 | 20.3 | 44.4 | إسرائيل والمستوطنات |
| 69.2 | 75.5 | 22.6 | 44.2 | المجموع |
| | | 2006 | | |

| الأجر الوسيط | معدل الأجرة | معدل أيام العمل | معدل الساعات | 1 -11 -16 |
|--------------|-------------|-----------------|--------------|---------------------|
| اليومي | اليومية | الشهرية | الأسبوعية | مكان العمل |
| 69.2 | 77.9 | 23.1 | 42.2 | الضفة الغربية |
| 65.4 | 68.9 | 24.0 | 39.9 | قطاع غزة |
| 134.6 | 131.6 | 21.3 | 43.8 | إسرائيل والمستوطنات |
| 73.1 | 83.3 | 23.1 | 41.7 | المجموع |
| | | بع الرابع/2006 | الر | |
| 67.3 | 79.3 | 22.1 | 41.5 | الضفة الغربية |
| 61.5 | 67.0 | 23.5 | 7.37 | قطاع غزة |
| 134.6 | 130.6 | 20.4 | 42.3 | إسرائيل والمستوطنات |
| 70.0 | 83.1 | 22.3 | 40.4 | المجموع |
| | | بع الأول/2007 | الر | |
| 70.0 | 79.4 | 22.2 | 41.9 | الضفة الغربية |
| 61.5 | 66.9 | 23.5 | 40.6 | قطاع غزة |
| 130.0 | 128.5 | 20.9 | 44.6 | إسرائيل والمستوطنات |
| 73.1 | 82.8 | 22.4 | 41.9 | المجموع |
| | | بع الثاني/2007 | الر | |
| 69.2 | 76.9 | 22.3 | 42.4 | الضفة الغربية |
| 57.7 | 63.7 | 23.5 | 40.4 | قطاع غزة |
| 126.9 | 130.9 | 19.4 | 45.9 | إسرائيل والمستوطنات |
| 70.0 | 80.4 | 22.3 | 42.3 | المجموع |
| | | بع الثالث/2007 | الر | |
| 70.0 | 77.1 | 22.0 | 42.5 | الضفة الغربية |
| 57.7 | 64.1 | 22.4 | 39.7 | قطاع غزة |
| 123.1 | 131.9 | 20.3 | 43.9 | إسرائيل والمستوطنات |
| 76.9 | 84.2 | 21.8 | 42.2 | المجموع |
| | | بع الرابع/2007 | الر | |
| 70.0 | 78.9 | 22.2 | 39.9 | الضفة الغربية |
| 60.7 | 64.1 | 23.8 | 38.2 | قطاع غزة |
| 134.6 | 133.1 | 19.8 | 40.3 | إسرائيل والمستوطنات |
| 76.9 | 85.3 | 22.1 | 39.6 | المجموع |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح القوى العاملة، 1999-2007.

3-4 إعلانات الوظائف الشاغرة

كما هو متوقع، فإن الانكماش الاقتصادي العام في سنة 2007، وبخاصة في النصف الثاني من السنة، قد انعكس على عدد الوظائف المعلن عنها في الصحف. ويعرض جدول 17 العدد الإجمالي للوظائف الشاغرة المعلن عنها في الصحف خلال العامين 2006 و 2007، حيث نجد أن عدد الوظائف المعلن عنها قد انخفض بشكل عام خلال سنة 2007 بنسبة 17.9% مقارنة مع العام 2006، وكان نصيب قطاع غزة من هذا الانخفاض كبيراً جداً، إذ وصل إلى 51.9%. كما انخفض عدد الوظائف المعلن عنها في القطاع الخاص بنسبة 25.5%. ويبين جدول 17 كذلك أن الطلب على درجة الماجستير قد تراجع أيضاً، حيث انخفض عدد الوظائف المطلوبة بنسبة 37.5% مقارنة مع 2006.

جدول 17: مقارنة عدد الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الصحف اليومية الثلاث خلال العامين (2006 و2007)

| نسبة التغير بين | 2007 | | 2006 | | القطاع والمنطقة |
|-----------------|------------|-------|------------|-------|-----------------------|
| العامين (%) | النسبة (%) | العدد | النسبة (%) | العدد | والمستوى العلمي |
| (25.5) | 61 | 2025 | 66.3 | 2614 | القطاع الخاص |
| (16.4) | 5.7 | 191 | 5.7 | 225 | القطاع العام |
| (2) | 33.3 | 1079 | 28 | 1101 | المنظمات غير الحكومية |
| (17.9) | 100 | 3295 | 100 | 3940 | المجموع |
| (24.3) | 12.3 | 404 | 13 | 515 | شمال الضفة |
| (10.8) | 63.7 | 2099 | 59.4 | 2339 | وسط الضفة |
| (10.4) | 13 | 429 | 12.1 | 476 | جنوب الضفة |
| (51.9) | 11 | 363 | 15.5 | 610 | قطاع غزة |
| (17.9) | 100 | 3295 | 100 | 3940 | المجموع |
| (37.5) | 12.4 | 409 | 28 | 595 | ماجستير فأعلى |
| (9.0) | 66.7 | 2200 | 28.8 | 2408 | بكالوريوس |
| (18.9) | 19.4 | 638 | 36.2 | 771 | دبلوم |
| (124.0) | 1.5 | 48 | 7 | 166 | اقل من ذلك |
| (17.9) | 100 | 3295 | 100 | 3940 | المجموع |

المصدر: قام المعهد بتجميعها من الصحف اليومية الثلاث (القدس، الأيام، الحياة).

أما بالنسبة للتغير الربعي، فيبين جدول 18 تتاقصاً في عدد الوظائف الشاغرة التي تم الإعلان عنها في الصحف بين الربع الثالث والربع الرابع من العام 2007. وكان التتاقص من نصيب القطاع الخاص الذي تتاقصت إعلاناته بمقدار 46%، ومن نصيب المنظمات غير الحكومية التي انخفض عدد إعلاناتها بمقدار 9.3%. بينما ازداد عدد إعلانات القطاع العام بأكثر من خمسة أضعافه. أما الإعلانات التي لم تحدد عدد الشواغر المطلوبة فقد بلغت 20 إعلاناً.

جدول 18: عدد الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الصحف المحلية الثلاث خلال الربعين الثالث والرابع من العام 2007 موزعة حسب القطاع، والمنطقة الجغرافية، والدرجة العلمية

| C 11 | الربع الرابع | | | S 11 | الربع الثالث | | | القطاع والمنطقة |
|---------|--------------|--------------|-------------|---------|--------------|-----|------|-----------------------|
| المجموع | كانون الأول | تشرين الثاني | تشرين الأول | المجموع | أيلول | آب | تموز | والمستوى العلمي |
| 325 | 138 | 73 | 114 | 600 | 167 | 139 | 294 | القطاع الخاص |
| 73 | 54 | 12 | 7 | 11 | 1 | 7 | 3 | القطاع العام |
| 273 | 66 | 61 | 146 | 301 | 85 | 125 | 91 | المنظمات غير الحكومية |
| 671 | 258 | 146 | 267 | 912 | 253 | 271 | 388 | المجموع |
| 59 | 26 | 7 | 26 | 103 | 70 | 22 | 11 | شمال الضفة |
| 449 | 165 | 118 | 166 | 569 | 145 | 182 | 242 | وسط الضفة |
| 92 | 58 | 16 | 18 | 131 | 19 | 22 | 90 | جنوب الضفة |

^{*} الأرقام بين قوسين أرقام سالبة.

| S 11 | الربع الرابع | | | S 11 | الربع الثالث | | | القطاع والمنطقة |
|---------|--------------|--------------|-------------|---------|--------------|-----|------|-----------------|
| المجموع | كانون الأول | تشرين الثاني | تشرين الأول | المجموع | أيلول | آب | تموز | والمستوى العلمي |
| 71 | 9 | 5 | 57 | 109 | 19 | 45 | 45 | قطاع غزة |
| 671 | 258 | 146 | 267 | 912 | 253 | 271 | 388 | المجموع |
| 29 | 4 | 13 | 13 | 198 | 63 | 40 | 95 | ماجستير فأعلى |
| 496 | 176 | 127 | 193 | 546 | 150 | 181 | 215 | بكالوريوس |
| 146 | 78 | 6 | 62 | 154 | 39 | 45 | 70 | دبلوم |
| 0 | 0 | 0 | 0 | 14 | 1 | 5 | 8 | اقل من ذلك |
| 671 | 258 | 146 | 267 | 912 | 253 | 271 | 388 | المجموع |

المصدر: قام المعهد بتجميعها من الصحف اليومية الثلاث (القدس، الأيام، الحياة).

وبالنسبة للعلاقة بين الطلب والمؤهل العلمي، نجد في الربع الرابع وفيما يتعلق بالقطاع الخاص أن الطلب على درجة البكالوريوس كانت نسبته 62.3%، في حين كان الطلب على درجة الماجستير بنسبة 5.6% فقط. وفيما يتعلق بقطاع المنظمات غير الحكومية، فقد كان الطلب على درجة البكالوريوس هو الأعلى، حيث مثل 92.7% من مجموع الطلب.

أما فيما يتعلق بالتخصصات، فما زالت نسبة الطلب على تخصص الإدارة والمحاسبة هو الأعلى، حيث بلغ 21%، وتخصص الطب والعلوم الاجتماعية 11.3%، والهندسة والتكنولوجيا 13.4%.

4- تطورات المالية العامة

4-1 تطور أوضاع المالية العامة

كانت من أهم ممارسات الاحتلال الإسرائيلي الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية تلك التي تعمل على إضعاف مجال الخدمات العامة من خلال تجويع القطاع العام الفلسطيني. ولذلك نلاحظ أن حجم القطاع العام من الناتج المحلي الإجمالي في التسعينيات لم يتجاوز 8% في الضفة الغربية و 10% في قطاع غزة ، بينما كان متوسط ذلك الحجم أكثر من 20% في البلدان الصناعية.⁷

تجاه هذا الوضع، كان من الطبيعي أن يكون دعم القطاع العام من أبرز اهتمامات السلطة الوطنية الفلسطينية منذ قيامها سنة 1994، إذ كان عليها توسيع مجالات الخدمات العامة والحصول على موارد مالية لدعم ميزانية هذا التوسع وقد واكب ذلك عمليات إصلاح متكررة للنظام والإدارة المالية للقطاع العام بهدف تطويره وزيادة كفاءته. ومن الممكن رصد ثلاث مراحل مرت بها عملية الإصلاح المالي الذي قامت بها السلطة الوطنية من أجل تكريس ميزانية القطاع العام الموسع.

♦ فترة 1994−2000 ♦

وقد أبرمت السلطة الوطنية الفلسطينية مع إسرائيل اتفاقاً (بروتوكول باريس في نيسان 1994) تقوم بموجبه إسرائيل بتحصيل الضرائب الجمركية وضريبة القيمة المضافة على المستوردات الفلسطينية من إسرائيل وعبرها، ثم أعادتها للسلطة (وتدعى

 $^{^{7}}$ يتجاوز ذلك المتوسط 40% في البلدان الأوروبية، ويصل إلى 60% في البلدان الاسكندينافية.

بإيرادات المقاصة، وقد بلغ متوسطها السنوي في أعوام 1994-2000 حوالي 60% من إيرادات السلطة الضريبية). وقد تمكنت السلطة الفلسطينية في الفترة بين العامين 1994-2000 من إحداث بعض الإصلاحات المهمة في أوضاع المالية العامة، وبخاصة في مجال جباية الضرائب، إذ قامت ببعض الإصلاحات في إدارة الضرائب، كما أدخلت تعديلات مهمة على القوانين الضريبية، وبخاصة ضريبة الدخل، جعلتها أكثر تلاؤماً مع الواقع الموضوعي للاقتصاد الفلسطيني.

أسهمت هذه التغييرات في زيادة إيرادات المالية العامة حتى أصبحت في نهاية التسعينيات كافية لتمويل النفقات الحكومية الجارية، على الرغم من الزيادة الكبيرة التي حصلت في تلك النفقات مقارنة بسنوات الاحتلال المباشر، وبخاصة أن عدد موظفي القطاع العام تضاعف خلال الفترة بين العامين 1995– 2000. ونتيجة لتلك الزيادة في حجم الإيرادات الحكومية، تضاءل حجم العجز في ميزانية السلطة إلى حدود ضئيلة بشكل أمكن معه تخصيص السواد الأعظم من المساعدات الخارجية لتمويل مشاريع إعادة تأهيل البنى التحتية وإعادة الإعمار.

♦ فترة 2001-2003 ♦

نتج عن ممارسات الجيش الإسرائيلي التي أعقبت اندلاع انتفاضة الأقصى نهاية العام 2000 وما صاحب ذلك من أعمال القتل والتدمير والإغلاقات والاجتياحات وفرض منع التجول لأسابيع وأشهر على المدن والقرى والمخيمات، تغير جذري في وضع ميزانية السلطة، وذلك بسبب التغيرات المهمة التالية في حجوم الإيرادات والنفقات:

- - ♦ توقف إسرائيل عن دفع مستحقات المقاصة بشكل منتظم، واحتجاز تلك المستحقات أحياناً لمدة شهور عديدة.
- ♦ ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي، لتمويل أعمال الإغاثة، ومساعدة أسر الشهداء والجرحى ومن تهدمت بيوتهم وخسروا
 ممتلكاتهم والعائلات التي أضحت دون مورد للرزق.

أدت هذه التغييرات، كما هو متوقع، إلى زيادة العجز في ميزانية السلطة، فبينما كان العجز أقل من 7% من الناتج المحلي الإجمالي العام 1999، ارتفع العام 2002 إلى أكثر من 25%.

وقد قامت السلطة بسد هذا العجز عن طريق الاستدانة من البنوك المحلية، وعن طريق تحويل بعض الموارد المخصصة لتمويل مشاريع التنمية لاستعمالها في تمويل حساب النفقات الجارية، كما قامت بتقليص حجم الإنفاق على بعض المجالات الاجتماعية.

♦ فترة 2004-2004 ♦

تحسن وضع الميز انية بعض الشيء في نهاية العام 2003، وذلك بفضل التحسن الذي طرأ على النشاط الاقتصادي بشكل عام، وبفضل عودة إسرائيل إلى دفع مستحقات المقاصة التي توقفت عن دفعها في العامين 2001 و 2002. ونتيجة لذلك ارتفع حجم الإيرادات العامة حتى بلغ حوالي 70% من حجمه قبل الانتفاضة.

استمر التحسن في العامين 2004 و 2005، وكان من المتوقع استمرار ذلك التحسن في العام 2006 بشكل يؤدي إلى الاستمرار في تقليص عجز ميزانية السلطة الوطنية. ولكن الذي حصل كان عكس ذلك تماماً، حيث توقفت إسرائيل عن دفع مستحقات المقاصة منذ بداية الشهر الثالث لذلك العام، ثم توقفت الدول المانحة عن التعامل مع حكومة السلطة الفلسطينية، مما

أدى إلى انخفاض كبير في إيرادات السلطة، وأدى إلى تفاقم مشكلة المالية العامة بشكل غير مسبوق، حيث وصل عجز الميزانية إلى حوالي ثلث الناتج المحلى الإجمالي في العام 2006.

أمام هذا الوضع، تم تحويل معظم المساعدات الخارجية المخصصة لتمويل مشاريع التنمية وبناء مرافق البنى التحتية، لتمويل النفقات الحكومية الجارية. ومع أن حجم المساعدات الخارجية الكلي للعام 2006 (750 مليون دو لار) كان أقل من مساعدات العام 2005 (955 مليون دو لار)، فإن ما تم توظيفه من المساعدات لسد عجز الميزانية في العام 2006 (721 مليون دو لار)، وقد تم توظيف هذه المساعدات، كان أكثر من ضعف ما تم توظيف لسد عجز الميزانية سنة 2005 (348 مليون دو لار). وقد تم توظيف هذه المساعدات، على الرغم من مقاطعة الدول المانحة لوزارة المالية، بقنوات غير مباشرة من أهمها تحويل بعض المساعدات العربية إلى مكتب رئيس السلطة بدلاً من وزارة المالية، وقيام الدول المانحة الأوروبية بالالتفاف على وزارة المالية، والدفع المباشر الموزارات المختلفة بواسطة صندوق أطلق عليه اسم "الآلية الدولية المؤقتة" (Temporary International Mechanism (TIM) تعبر معبر رفح على الحدود الفلسطينية المصرية. وعلى الرغم من محاولات توفير التمويل للنفقات الحكومية من مصادر مختلفة ووسائل متعددة، فإنها لم تعوض الميزانية عن خسارتها من استحقاقات المقاصة وما خسرته من إيرادات الضرائب المحلية، ونتيجة لذلك فإن السلطة لم تتعوض الميزانية عن خسارتها من استحقاقات المقاصة وما خسرته من إيرادات الضرائب المحلية، ونتيجة لذلك فإن السلطة لم تتعوض الميزانية على حوالى 50-55% من رواتب الموظفين العام 2006.

وقد استمر الوضع المالي الصعب للسلطة الوطنية في النصف الأول من العام 2007. وعندما تألفت حكومة الطوارئ في حزيران العام 2007، قامت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وإسرائيل بفك الحصار المفروض على السلطة الوطنية في الضفة الغربية، وإيقائه مفروضاً على قطاع غزة. وفي الجزء اللاحق نستعرض جهود حكومة الطوارئ في معالجة الوضع المالي بعد منتصف سنة 2007.

خطة الإنعاش السريع

شرعت حكومة الطوارئ بعد تشكيلها في النصف الثاني من العام 2007 بتطبيق خطة الإنعاش السريع، التي كان من أهم أهدافها الأساسية توفير التمويل الكافي لتسديد رواتب موظفي القطاع العام، والنفقات التشغيلية للسلطة، وتسديد الديون المستحقة للقطاع الخاص والموظفين. وقد تمكنت الحكومة من إعادة الانتظام في دفع الرواتب والأجور بعد انقطاع دام حوالي خمسة عشر شهراً.

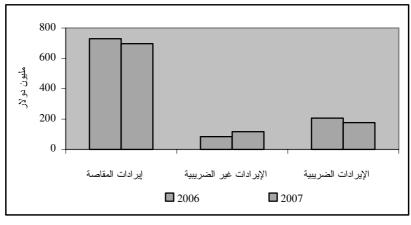
كما اعتمدت حكومة الطوارئ خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية (PRDP) متوسطة المدى 2008 - 2010، التي تم طرحها في مؤتمر باريس للمانحين في منتصف كانون الأول العام 2007. وأهم ما يميز هذه الخطة الربط بين الخطة التطويرية والموازنة العامة وفق إطار متوسط المدى، وبالتالي توحيد عملية إعداد الخطة التنموية مع عملية إعداد الـموازنة، التي سوف تتم بشكل دوري في إطار زمني لثلاث سنوات.

اشتملت خطة التنمية على العديد من اتجاهات الإصلاح والهيكلة، أهمها العمل على تقليل النفقات الجارية خلال السنوات الثلاث القادمة من 50.6% إلى 42.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال الحد من تضخم فاتورة الأجور والرواتب، باتباع سياسة لتقليل عدد موظفي القطاع العام ليصل إلى حوالي 150 ألف موظف مع نهاية العام 2007، والعمل مع المجالس والسلطات المحلية على القيام بجهد فعال ودؤوب على طريق الإصلاح المالي، بحيث يتم الاستغناء التدريجي عن بند صافي الإقراض الذي يشكل أحد جوانب استنزاف موارد الميزانية المالية، ومن خلال تطوير طرق جباية فواتير الخدمات والمنافع، وكذلك تسعى الخطة إلى تحسين إمكانات التحصيل الضريبي لزيادة مصادر التمويل لنفقات الحكومة. وفي المقابل

العمل على زيادة النفقات الرأسمالية، وزيادة الدعم للاستثمارات والمشاريع العامة التي تؤدي إلى إحداث التنمية طويلة المدى، إضافة إلى البدء في إنشاء نظام تقاعد واقعي وقابل للاستمرار. وفيما يلي نتعرض بشكل تفصيلي للوضع المالي خلال العامين 2006 و 2007.

الوضع المالى في العامين 2006 و2007

عمدت حكومة الطوارئ، من خلال تبنيها خطة الإنعاش السريع، إلى معالجة الوضع المتأزم الذي واجهته عند استلامها زمام الأمور في منتصف العام 2007. وقد تجلى هذا الوضع في تراجع الموارد الذاتية المتاحة للسلطة الفلسطينية بنسبة 2.8% عما كانت عليه في العام 2006 جراء تراجع الإيرادات المحلية ممثلة بإيرادات المقاصة وإيرادات الجباية المحلية، وبخاصة الضريبية منها. ولم تتعد الإيرادات المحلية التي تمكنت السلطة من تجميعها 991 مليون دولار (وفق الأساس النقدي)، الأمر الذي ترتب عليه نقص السيولة النقدية المتاحة للإنفاق على بنود الموازنة، متأثرة بالتراجع في حصيلة الإيرادات الضريبية الخاصة بالمقاصة، وتراجع إمكانات التحصيل المحلية، جراء تراجع النشاط الاقتصادي، وضعف عمليات التحصيل. فقد بلغ مجموع ما تم تحويله من إيرادات ضريبية من خلال المقاصة مع الجانب الإسرائيلي على مدار العام 2007 حوالي 697 مليون دولار، أو ما نسبته 70.3% من إجمالي الإيرادات، متراجعة بنحو 4.5% عما كانت عليه في العام 2006، لتصل ارتفعت حصيلة الإيرادات المحلية الأخرى، الضريبية وغير الضريبية، بنحو 4.1% عما كانت عليه في العام 2006، لتصل إلى حوالي 294 مليون دولار، أو ما نسبته 20.4% من الإيرادات المحلية.



شكل 1: التطورات الحاصلة على الإيرادات العامة خلال العامين 2006 و2007

المصدر

وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، مشاريع الموازنة العامة لسنوات عدة.

الإنفاق العام، من الأزمات نحو الاستقلال المالي، العدد الثاني، البنك الدولي، شباط، 2007.

الوضع المالي والمؤسسي في السلطة الوطنية بعد سنة من التراجع، مكتب منسق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، نيسان، 2007.

وتمكنت السلطة من تأمين دعم خارجي للموازنة 2007 بقيمة 1175 مليون دولار، بزيادة نسبتها 57.3% عما كان في العام 2006. وقد تم تأمين هذا الدعم بشكل رئيسي من الدول العربية والإسلامية والاتحاد الأوروبي، إلى جانب تأمين تمويل داخلي بقيمة 575 مليون دولار من مصادر مختلفة، كصندوق الاستثمار الفلسطيني، ومتأخرات القطاع الخاص. وهذا المبلغ يمثل في الواقع عجز الموازنة (بعد المنح والمساعدات)، الذي يعادل 12.3% من الناتج المحلي الإجمالي.

⁸ خطة الإصلاح والتنمية للسلطة الوطنية الفلسطينية 2008- 2010، نسخة غير منشورة.

جدول 19: تطور الإيرادات العامة للعامين 2006 و2007

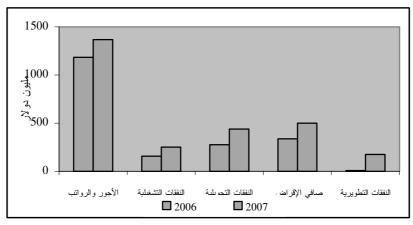
(مليون دولار أمريكي)

| | | , | (7 |
|------------------------------|------|------|---------------|
| الإيرادات | 2006 | 2007 | نسبة التغير % |
| لإيرادات الضريبية | 206 | 177 | -14.1 |
| لإيرادات غير الضريبية | 84 | 117 | 39.3 |
| برادات المقاصة | 730 | 697 | -4.5 |
| جموع الإيرادات الجارية | 1020 | 991 | -2.8 |
| لمنح والمساعدات | 747 | 1175 | 57.3 |
| نح لدعم الموازنة | 747 | 1000 | 33.9 |
| نح لدعم المشاريع التطويرية | 0 | 175 | 175.0 |
| جموع الإيرادات العامة والمنح | 1767 | 2166 | 22.6 |

المصدر: وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، مشاريع الموازنة العامة لسنوات عدة.

وفي المقابل، فإن النفقات العامة لم تتأثر كثيراً بالتراجع في حصيلة الإيرادات وما ترتب عليها من نقص في السيولة المتاحة، بل على العكس، فلقد ارتفع حجم الإنفاق العام وصافي الإقراض في نهاية العام 2007 إلى حوالي 2741 مليون دولار، بزيادة نسبتها 38.6% عما كانت عليه في العام 2006. وكان معظم هذا الارتفاع من نصيب النفقات الجارية، التي تشكل حوالي 38.6% من إجمالي النفقات، وتصل إلى 2566 مليون دولار، أما النفقات الاستثمارية أو التطويرية فإنها لم تتعد مبلغ 175 مليون دولار، تم تمويلها من خلال منح الدول المائحة ومساعداتها.

شكل 2: تطورات بنود النفقات العامة في العامين 2006 و2007



المصدر: وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، مشاريع الموازنة العامة لسنوات عدة.

وفي ظل تراجع الموارد المالية المتاحة للسلطة الفلسطينية، كان من الضروري تحديد أولويات للإنفاق. وبطبيعة الحال فقد احتل بند الأجور والرواتب الأولوية الأولى. ومن المهم أن نلاحظ أن وضع هذا البند ما زال غير مستقر، وبخاصة مع ارتفاع

⁻ الإنفاق العام، من الأزمات نحو الأستقلال المالي، العدد الثاني، البنك الدولي، شباط، 2007.

⁻ الوضع المالي والمؤسسي في السلطة الوطنية بعد سنة من التراجع، مكتب منسق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، نيسان، 2007.

الإنفاق العام، من الأزمات نحو الاستقلال المالي، العدد الثاني، البنك الدولي، شباط، 2007.

⁻ الوضع المالي و المؤسسي في السلطة الوطنية بعد سنة من التراجع، مكتَ بَ منــسق الــشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، نيسان، 2007.

تكلفته في العام 2007 بنحو 15.5% عما كانت عليه في العام السابق، لتصل إلى 1368 مليون دو لار، متأثرة بالزيادة التي طرأت على أعداد موظفي القطاع العام. وفي ظل استحواذ بند الأجور والرواتب على حوالي 50% من إجمالي النفقات، وتجاوزه لإجمالي الإيرادات المحلية، كان لا بد أن تلجأ السلطة الوطنية إلى مصادر أخرى لتمويل الجزء المتبقي من النفقات (التشغيلية والتحويلية وصافي الإقراض).

بلغ حجم باقي الإنفاق الجاري (النفقات التشغيلية والتحويلية) للعام 2007 ما نسبته 25.5% من إجمالي النفقات، وبقيمة 698 مليون دو لار، بزيادة 58.3% عما كانت عليه في العام 2006، في حين استحوذ بند صافي الإقراض على حوالي 18.2% من إجمالي النفقات، وبقيمة 500 مليون دو لار، بارتفاع 48.4% عن العام 2006. وفي ذلك إشارة واضحة إلى الضائقة المالية التي تعانى منها هيئات الحكم المحلى، وعدم قدرتها على تسديد المبالغ المستحقة عليها.

جدول 20: تطور النفقات العامة للعامين 2006 و2007 مليون دولار أمريكي

| نسبة التغير% | 2007 | 2006 | النفقات |
|--------------|------|------|-------------------|
| 15.5 | 1368 | 1184 | الأجور والرواتب |
| 58.9 | 251 | 158 | النفقات التشغيلية |
| 58.1 | 438 | 277 | النفقات التحويلية |
| 48.4 | 500 | 337 | صافي الإقراض |
| 1844.4 | 175 | 9 | النفقات التطويرية |

المصدر:

- وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، مشاريع الموازنة العامة لسنوات عدة.
- الإنفاق العام، من الأزمات نحو الاستقلال المالي، العدد الثاني، البنك الدولي، شباط، 2007.
- الوضع المالي والمؤسسي في السلطة الوطنية بعد سنة من التراجع، مكتب منسق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، نيسان، 2007.

ومع تشديد الحصار المالي الدولي الذي فرض على السلطة الفلسطينية في وقت سابق، تنامى اعتمادها على المصادر المحلية للتمويل، كمتأخرات القطاع الخاص وصندوق الاستثمار الفلسطيني، خصوصاً بعد أن أوقفت المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية تعاملاتها المالية مع السلطة، تلك التعاملات التي تمثل مديونية القطاع المصرفي التي أخذت بالارتفاع بوتيرة تصاعدية خلال السنوات القليلة الماضية، لتصل إلى قرابة 570 مليون دو لار في نهاية العام 2005، ثم تراجعت قليلاً لتصل إلى حوالي 429 مليون في نهاية العام 2007، وفي المقابل، واصلت متأخرات القطاع الخاص نموها بارتفاعها بحوالي 317 مليون دو لار، ليصل مجموعها التراكمي مع نهاية العام 2007 إلى حوالي 1.3 مليار دو لار.

9 سلطة النقد الفاسطينية، بيانات الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأرضي الفلسطينية لسنوات مختلفة.

Medium-Term Macroeconomic and Fiscal Framework For The West Bank and Gaza, Report for the Donor's Conference, IMF, December 17, 2007.

5- التطورات المصرفية في الأراضي الفلسطينية

بحكم الظروف الموضوعية التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع، فإن نشاط القطاع المصرفي يعكس في حقيقته اتجاهين؛ الأول يمثل حركة القطاع المصرفي على الأمد البعيد، وهي حركة ناشطة ودؤوبه لتمكين المصارف من تأدية دورها الاقتصادي المهم بعد أن كان ذلك الدور غائباً بشكل كلي طوال ربع قرن من سنوات السبعينيات والثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات بسبب القيود المفروضة من سلطات الاحتلال الإسرائيلي. ويتكرس تأثير هذه الحركة في ازدياد عدد المصارف الوطنية والأجنبية، وفي افتتاحها لفروع جديدة تعمل على إيصال الخدمات المصرفية إلى معظم المناطق، وفي تعزيز دور المصارف كوسيط بين المدخرين والمستثمرين، وفي انتشار واتساع الخدمات المصرفية بالنسبة للمستهلكين ورجال الأعمال. أما الاتجاه الثاني، فيمثل حركة القطاع المصرفي في الأمد القصير، التي تعكس الى حد بعيد - تقلبات الوضع الاقتصادي في وضع غير مستقر من الناحية السياسية، وبالتالي فإن بيئته الاستثمارية محفوفة بالمخاطر الناجمة عن درجة عالية من عدم اليقين.

وكنتيجة لهذين الاتجاهين، نرى أنه في الوقت الذي تطور فيه القطاع المصرفي وتعزز دوره في الحياة الاقتصادية، فإن ظروف عدم اليقين الصعبة تفرض، بحكم طبائع الأمور، أن تمارس المصارف أعمالها بدرجة عالية من الحذر والحيطة، ولهذا يظل حجم التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص لأغراض استثمارية أقل من المستوى المطلوب، كما يظل حجم التوظيفات الخارجية أعلى من المستوى المطلوب.

ومن الممكن رصد التطورات التالية في نشاط المصارف في الربع الرابع من العام 2007:

- ♦ تعزيز موجودات الجهاز المصرفي وتدعيم رأسماله لتعزيز سلامته وتدعيم ثقة المتعاملين فيه.
 - ♦ ارتفاع ودائع العملاء في إشارة إلى سلامة الجهاز المصرفي وتزايد ثقة المواطنين فيه.
 - ♦ ارتفاع الأهمية النسبية للتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص الفلسطيني.
 - ♦ انخفاض نسبة التسهيلات الائتمانية إلى ودائع العملاء.
 - ♦ ارتفاع نسبة التوظيفات الخارجية إلى إجمالي الودائع.
 - ♦ ارتفاع نسبة الشيكات المعادة (المرتجعة) إلى إجمالي الشيكات المقدمة للتقاص.

وفيما يلى استعراض مفصل لهذه التطورات:

5-1 تطور عدد المصارف وفروعها

بقي عدد المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية كما كان في الربع الثالث من العام 2007 (22 مصرفاً)، بينما تم افتتاح ثلاثة فروع جديدة، لترتفع بذلك شبكة فروع المصارف ومكاتبها إلى 162 فرعاً ومكتباً (بما فيها المؤسسة المصرفية)، موزعة على مختلف التجمعات ذات الثقل الاقتصادي والكثافة السكانية. ويذكر في هذا الشأن، أنه ومنذ العام 2006، أصبح عدد فروع المصارف المحلية يتجاوز مثيلاته الوافدة، ليشكل في نهاية العام 2007 ما نسبته 51.9% من إجمالي الفروع العاملة في الأراضي الفلسطينية.

جدول 21: تطور عدد المصارف العاملة وفروعها في فلسطين خلال العام 2007

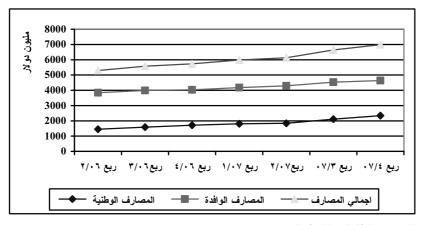
| | عدد الفروع | | الإدارات | | | المحافظة | الفترة |
|---------|-------------|-------------|----------|-----------|--------|--------------------|----------------------|
| المجموع | مصارف وافدة | مصارف محلية | المجموع | الإقليمية | العامة | المحافظة | العدرة |
| 117 | 61 | 56 | 19 | 10 | 9 | المحافظات الشمالية | |
| 42 | 16 | 26 | 3 | 1 | 2 | المحافظات الجنوبية | الربع الثالث 2007 |
| 159 | 77 | 82 | 22 | 11 | 11 | المجموع | 2007 |
| 120 | 61 | 59 | 19 | 10 | 9 | المحافظات الشمالية | |
| 42 | 16 | 26 | 3 | 1 | 2 | المحافظات الجنوبية | الربع الرابع 2007 |
| 162 | 77 | 85 | 22 | 11 | 11 | المجموع | 2007 |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، بيانات غير منشورة.

5-2 موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية

سجلت موجودات المصارف العاملة في فلسطين ارتفاعاً بنسبة 5.1% على أساس ربع سنوي، وبنحو 21.8% على أساس سنوي، لترتفع إلى 6983.3 مليون دو لار. وقد ساهمت موجودات المصارف الوطنية في هذا الارتفاع بنسبة 11.1% لتبلغ 2342.7 مليون دو لار، وموجودات المصارف الوافدة بنحو 2.3% لتبلغ 4640.6 مليون دو لار (شكل رقم 3). ومن بين أهم أسباب هذا الارتفاع ازدياد أرصدة سلطة النقد لدى المصارف والنقد في الصندوق، بنسبة 20.8% و 15.2% على التوالي، إلى جانب نمو إجمالي الودائع بنسبة 5.5% في جانب الموجودات، مقابل ارتفاع ودائع المصارف في الخارج، وودائع سلطة النقد بنسبة 25.4% في جانب الرتفاع حقوق الملكية بنسبة 7.4% في جانب المطلوبات.

شكل 3: تطور إجمالي موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال العامين 2006 و2007



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، بيانات غير منشورة.

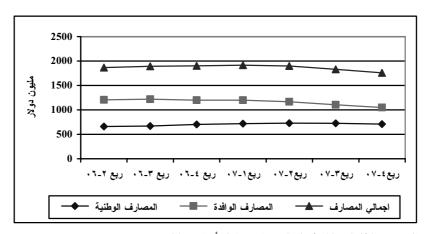
5-3 محفظة التسهيلات الائتمانية

تراجع إجمالي الرصيد القائم من التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية (وطنية ووافدة) خلال الربع الرابع من العام 2007 بنسبة 3.9% عما كان عليه في الربع الثالث من العام نفسه، وبنحو 7.4% على أساس سنوي، لينخفض إلى 1758.5 مليون دولار، الأمر الذي يشير ضمناً إلى تراجع نسبي في التمويل الاستثماري للفرص

الاستثمارية المتاحة. وقد استحوذت التسهيلات المقدمة من المصارف الوطنية على 40.3% من المجموع، وبقيمة 708.7 مليون دو لار، متر اجعة بنحو 2.5%. بالمقابل، استحوذت المصارف الوافدة على 59.7% من المجموع، وبقيمة 1049.8 مليون دو لار، متر اجعة بنسبة 4.8%. ويعكس ذلك مزيداً من التحفظ في السياسة الائتمانية للمصارف الوافدة جراء الأوضاع الاقتصادية والسياسية العامة التي تعاني منها الأراضي الفلسطينية، وبخاصة في قطاع غزة. كما يمكن أن يشير ذلك إلى انخفاض الطلب على التسهيلات الائتمانية (شكل رقم 4). وقد كان قطاع غزة الأكثر تضرراً من هذه السياسة، حيث تراجع الرصيد القائم للتسهيلات الممنوحة له (المحافظات الجنوبية) بنحو 4.9% (وبنحو 37.2% على أساس سنوي)، لينخفض هذا الرصيد إلى 326.7 مليون دو لار، مقابل تراجع بنسبة 3.6% في الرصيد القائم للتسهيلات الممنوحة في الضفة الغربية (وارتفاع بنحو 8.9% على أساس سنوي)، لتبلغ 1431.8 مليون دو لار.

وقد شمل هذا التراجع في الرصيد القائم للتسهيلات كلاً من القطاعين العام والخاص على حد سواء، حيث تراجع رصيد التسهيلات الممنوحة للقطاع العام بنسبة 6.7% (وبنحو 11.3% على أساس سنوي) ليشكل 24.4% من إجمالي التسهيلات، مقابل تراجع في رصيد التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (المقيم وغير المقيم) بنسبة 2.9% (وبنحو 6.1% على أساس سنوي). وعلى الرغم من هذا التراجع، فإن الأهمية النسبية للتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص ارتفعت إلى 75.6% من إجمالي رصيد التسهيلات (انظر جدول 22). ويعزى استمرار التراجع في الرصيد القائم من التسهيلات الممنوحة للقطاع العام إلى تواصل عمليات تسديد القروض الممنوحة لموظفي هذا القطاع جراء الانتظام في استلام الرواتب، والتحفظ الذي أخذت تبديه المصارف تجاه منح تسهيلات جديدة وبمبالغ كبيرة لموظفي هذا القطاع، في حين أن التراجع لدى القطاع الخاص في قطاع غزة.

شكل 4: الاتجاه العام للتسهيلات الانتمانية الممنوحة من قبل المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية، أعداد مختلفة.

ومع تراجع الأهمية النسبية للتسهيلات الممنوحة للقطاع العام، نقلصت مزاحمة القطاع العام، إلى حد ما، للقطاع الخاص، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأهمية النسبية للجاري مدين إلى 36.9% من إجمالي التسهيلات، والتمويل التأجيري والكمبيالات والسحوبات المصرفية إلى 0.9%، مقابل تراجع الأهمية النسبية للقروض إلى 62.2% (انظر جدول 22)، علماً بأن هذه القروض يغلب عليها طابع القروض الشخصية، بينما تستخدم الأنواع الأخرى من التسهيلات للأغراض التجارية ولغايات تمويل التجارة الخارجية التي يقوم بها القطاع الخاص، وبخاصة أن الدولار الأمريكي ما زال يشكل العملة الرئيسة الأولى في التسهيلات، ويستحوذ على النصيب الأكبر منها (67.7%)، تلاه الشيكل الإسرائيلي بنسبة 20.1%، ثم الدينار الأردني بنسبة 1.3%، والعملات الأخرى بنسبة 0.0% من مجموع التسهيلات (انظر جدول 22).

وبالنسبة إلى توزيع التسهيلات على القطاعات الاقتصادية المختلفة، فإننا نلاحظ أن قطاع التجارة العامة قد حصل على 21% من إجمالي التسهيلات، والإنشاءات حصل على 12.8%، والصناعة والتعدين على 6.8%، والزراعة على 1.1%، في حين حصلت بقية الخدمات (خدمات النقل، والسياحة، والمرافق العامة، والخدمات المالية، وشراء الأسهم، وأخرى) على 58.3%.

جدول 22: توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية للعامين 2006 و2007 (مليون دولار)

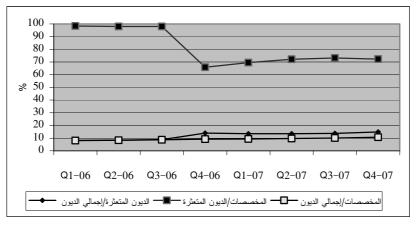
| | 20 | 07 | | | 20 | 006 | | -1 11 | | | |
|--------|----------------------|--------|--------|--------|------------|---------|--------|----------------------|--|--|--|
| ربع4 | ربع3 | ربع2 | ربع1 | ربع 4 | ربع 3 | ربع 2 | ربع1 | البيان | | | |
| | حسب التوزيع الجغرافي | | | | | | | | | | |
| 1431.8 | 1485.7 | 1492.7 | 1441.5 | 1378.7 | 1371.3 | 1333.3 | 1257.2 | الضفة الغربية | | | |
| 326.7 | 343.6 | 406.0 | 474.2 | 524.6 | 519.7 | 532 | 569.8 | قطاع غزة | | | |
| | | | | مقترضة | ب الجهة ال | حب | | | | | |
| 429.4 | 460.1 | 497.8 | 496.8 | 483.6 | 479.5 | 506.7 | 591 | قطاع عام | | | |
| 1253.9 | 1302.2 | 1327.7 | 1336.1 | 1336 | 1320.8 | 1267.7 | 1165.4 | قطاع خاص مقيم | | | |
| 75.2 | 67.0 | 73.2 | 82.8 | 83.7 | 90.6 | 90.9 | 70.5 | قطاع خاص غير مقيم | | | |
| | | | | سهيلات | ىب نوع الت | 42 | | | | | |
| 1093.7 | 1147.6 | 1203.6 | 1198.2 | 1191.1 | 1200.5 | 1184.9 | 1178.7 | ق <i>ر</i> وض | | | |
| 648.8 | 667.1 | 680.9 | 704.9 | 701.8 | 679.8 | 667.7 | 637.9 | جاري مدين | | | |
| 16.0 | 14.6 | 14.5 | 12.6 | 10.4 | 10.6 | 12.7 | 10.4 | تمويل تأجيري وسحوبات | | | |
| | | | | العملة | حسب نوع | • | | | | | |
| 1190.0 | 1274.3 | 1337.4 | 1346.3 | 1346.7 | 1338.8 | 1309.3 | 1260.6 | دولار أمريكي | | | |
| 198.3 | 209.3 | 218.6 | 213.8 | 209.2 | 226.5 | 236.2 | 220.4 | دينار أردني | | | |
| 354.2 | 330.5 | 327.4 | 341.0 | 332.8 | 309.8 | 308.5 | 335.45 | شيكل إسرائيلي | | | |
| 16.0 | 15.2 | 15.3 | 14.6 | 14.7 | 15.7 | 11.3 | 10.7 | عملات أخرى | | | |
| 1758.5 | 1829.3 | 1898.6 | 1915.7 | 1903.3 | 1890.8 | 1865.32 | 1827.1 | المجموع | | | |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن الديون المتعثرة تشكل مصدر قلق النظام المصرفي بشكل عام، ذلك أن ازدياد حجم عدم السداد يشير إلى تفاقم الصعوبات الاقتصادية وانخفاض في الدخل العام. كما أنه يؤدي إلى تخفيض نسبة أرباح المصارف، ما يدفعها إلى زيادة التحفظ على الإقراض، وهذا يؤثر سلباً على الاستثمار والنمو الاقتصادي. وبهدف معالجة هذه المشكلة، قامت سلطة النقد، ومنذ تأسيسها، بوضع الضوابط والأنظمة التي تقلل من المخاطر، كما عملت على إجراء مراجعات وتعديلات على تلك الأنظمة والضوابط بشكل مستمر، وكان آخر تلك التعديلات ما أقرته في 20 كانون الثاني 2008، وحددت بموجبه نسب المخصصات من الضمانات المختلفة، بشكل ترتبط به تلك النسب طردياً مع الفترة الزمنية للتعثر، بحيث تصبح بموجبه نسب التحصصات التي تجاوز استحقاقها 360 يوماً.

ويتضح من شكل 5 تفاقم مشكلة الديون المتعثرة في الربع الرابع من العام 2006، إذ ارتفعت قيمة تلك الديون بمقدار 60% عاكسة الصعوبات التي حصلت في ذلك الربع، والمتمثلة بانقطاع الرواتب لموظفي القطاع العام وتراجع الدخل العام. وتشير نسب النمو للديون المتعثرة إلى أنها تراجعت للأرباع الثلاثة الأولى من العام 2007، إلا أن مخصصاتها واصلت نموها طيلة العام، ما يدل على أن رد فعل القطاع المصرفي لهذه التطورات كان منطقياً ومتماشياً مع تعليمات سلطة النقد.

شكل 5: مؤشرات النسب للديون المتعثرة (2006 و2007)

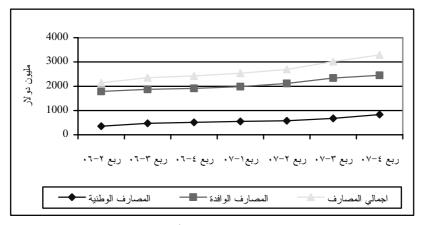


المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، بيانات غير منشورة.

5-4 التوظيفات الخارجية

من بين الوسائل المتاحة أمام المصارف العاملة في فلسطين للتخلص من السيولة الزائدة في ظل تراجع الرصيد القائم من السهيلات، والتزايد في ودائع العملاء، توظيف هذه السيولة في الخارج، الأمر الذي ترتبت عليه زيادة حجم توظيفاتها الخارجية بنسبة 9.1% على أساس ربع سنوي (وبنحو 33.7% على أساس سنوي)، لترتفع إلى 3288.9 مليون دولار، مشكلة ما ساهمت المصارف الوافدة بنحو 4.8% من هذا الارتفاع، لتصل توظيفاتها الخارجية إلى 2453.1 مليون دولار، مشكلة ما نسبته 4.5% من إجمالي التوظيفات الخارجية (انظر شكل 6).

شكل 6: التوظيفات الخارجية للمصارف للعامين 2006 و2007



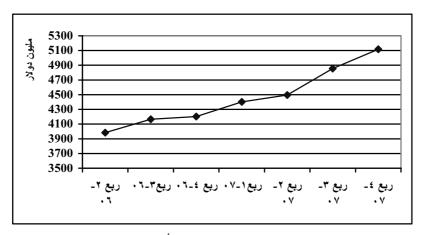
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

5-5 الودائسع

شهد إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية ارتفاعاً بنسبة 5.5% على أساس ربع سنوي (وبنحو 22.3% على أساس سنوي)، ليبلغ 5719.9 مليون دولار، حيث يعزى الجزء الأكبر من هذا الارتفاع إلى المصارف الوطنية، بارتفاع إجمالي الودائع لديها بنسبة 14%، لتصل إلى 1851.8 مليون دولار، مقابل 1.9% نسبة الارتفاع لدى

المصارف الوافدة، لتبلغ 3868.1 مليون دو لار. وتستحوذ ودائع العملاء (من القطاعين العام والخاص) على ما نسبته 89.5 % من إجمالي الودائع، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 5.4% لتبلغ 5117.7 مليون دو لار، بلغ نصيب المصارف الوطنية منها حوالي 28.6% منها، وبقيمة 1465.8 مليون دو لار، مرتفعة بنسبة 9.8%، مقابل 71.4%، وبقيمة 3651.9 مليون دو لار نصيب المصارف الوافدة، مرتفعة بنحو 3.4% عما كانت عليه في الربع السابق من العام نفسه (انظر جدول 23).

شكل 7: اتجاهات ودائع العملاء للعامين 2006 و2007



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

جدول 23: توزيع ودائع العملاء للعامين 2006، 2007 (نسبة مئوية)

| | 20 | | | | | | | | | | |
|-------|-----------------------|-------|-------|--------|------------|-------|-------|-------------------|--|--|--|
| ربع 4 | ربع 3 | ربع 2 | ربع 1 | ربع 4 | ربع 3 | ربع 2 | ربع 1 | | | | |
| | حسب التوزيع الجغرافي% | | | | | | | | | | |
| 83.08 | 82.47 | 82.09 | 78.78 | 78.18 | 77.59 | 77.73 | 76.60 | الضفة الغربية | | | |
| 16.92 | 17.53 | 17.91 | 21.22 | 21.82 | 22.41 | 22.27 | 23.40 | قطاع غزة | | | |
| | | | | مودعة% | ، الجهة ال | حسب | | | | | |
| 9.90 | 10.10 | 9.47 | 9.37 | 8.96 | 9.55 | 8.38 | 9.74 | قطاع عام | | | |
| 87.80 | 87.77 | 88.44 | 88.59 | 88.90 | 88.19 | 89.55 | 88.08 | قطاع خاص مقيم | | | |
| 2.29 | 2.13 | 2.09 | 2.04 | 2.15 | 2.26 | 2.07 | 2.17 | قطاع خاص غير مقيم | | | |
| | | | | ديعة % | ب نوع الو | حس | | | | | |
| 35.12 | 35.87 | 34.11 | 32.91 | 33.41 | 34.15 | 33.40 | 35.12 | جاري تحت الطلب | | | |
| 22.40 | 21.30 | 22.00 | 21.72 | 22.07 | 21.72 | 22.29 | 20.88 | توفير | | | |
| 42.48 | 42.83 | 43.89 | 45.37 | 44.53 | 44.13 | 44.30 | 44.00 | لأجل | | | |
| | | | | عملة% | ب نوع الـ | حب | | | | | |
| 51.47 | 51.47 | 52.31 | 54.12 | 54.88 | 54.23 | 53.66 | 53.17 | دو لار أمريكي | | | |
| 24.64 | 24.72 | 25.51 | 25.59 | 25.61 | 25.22 | 25.89 | 25.14 | دينار أردني | | | |
| 17.97 | 17.59 | 16.73 | 14.96 | 14.35 | 15.34 | 15.52 | 16.69 | شيكل إسرائيلي | | | |
| 5.92 | 6.23 | 5.45 | 5.33 | 5.16 | 5.20 | 4.94 | 5.00 | عملات أخرى | | | |

المصدر: سلطة النقد، النشرة الإحصائية، أعداد مختلفة.

وعلى الرغم من أن هذا الارتفاع في ودائع العملاء قد شمل كلاً من الضفة الغربية وقطاع غزة، فإنه كان الأعلى في الضفة الغربية، وبنسبة 5.8% على أساس ربع سنوي (وبنحو 28% على أساس سنوي)، مشكلاً ما نسبته 82.5% من إجمالي ودائع العملاء. في حين طرأ ارتفاع طفيف على ودائع العملاء في قطاع غزة، بنحو 1.4% على أساس ربع سنوي (مقابل تراجع بنسبة 5.6% على أساس سنوي)، لتشكل ما نسبته 16.9% من إجمالي ودائع العملاء.

وقد شمل هذا الارتفاع في ودائع العملاء كلاً من القطاعين العام والخاص، حيث شهدت ودائع العملاء من القطاع العام ارتفاعاً بنحو 3% على أساس ربع سنوي (وبحوالي 34.2% على أساس سنوي)، لتشكل ما نسبته 9.9% من إجمالي ودائع العملاء، مقابل ارتفاع ودائع العملاء من القطاع الخاص بنسبة 5.3% على أساس ربع سنوي (وبنحو 20.1% على أساس سنوي)، لتشكل ما نسبته 90.1% من إجمالي ودائع العملاء (وحصة القطاع الخاص المقيم تساوي 97.5% منها).

وسجلت ودائع التوفير أعلى ارتفاع، بنحو 10.5% على أساس ربع سنوي (وبنحو 23.2% على أساس سنوي)، لتستحوذ بذلك على حوالي 22.4% من إجمالي ودائع العملاء، تلتها الودائع لأجل، وبنسبة 42.2% على أساس ربع سنوي (وبنحو 15.8% على أساس سنوي)، ولتسيطر بذلك على النصيب الأكبر من إجمالي ودائع العملاء 42.8%، في حين جاء أقل ارتفاع من نصيب الودائع الجارية، وبنسبة 2.9% على أساس ربع سنوي (وبنحو 27.6% على أساس سنوي)، لتشكل ما 35.1% من إجمالي ودائع العملاء.

وحافظت العملات الثلاث المتداولة على حصصها من ودائع العملاء، فكان نصيب الدولار الأمريكي يساوي 51.5% من إجمالي ودائع العملاء، يليه الدينار الأردني بنسبة 24.6%، ومن ثم الشيكل الإسرائيلي بنسبة 18%، وأخيراً العملات الأخرى بنسبة 5.9%.

5-6 حقوق الملكية 11

واصلت المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية تدعيم حسابات رأسمالها تماشياً مع توجيهات سلطة النقد الفلسطينية في هذا الشأن، فارتفعت حسابات رأس المال بنسبة 7.4% على أساس ربع سنوي (وبنحو 21.0% على أساس سنوي)، لتصل إلى 707.2 مليون دو لار (انظر جدول رقم 24)، وبذلك ارتفعت أهمية رأس المال النسبية إلى حوالي 10.1% من إجمالي المطلوبات. ويذكر أن المصارف الوطنية والوافدة قد ساهمت بنسبة 45%، و 55% من هذا الحساب على التوالي. ويعتبر رأس المال المدفوع المكون الرئيس لهذا الحساب باستحواذه على 75% من إجمالي حقوق الملكية، وبقيمة 530.4 مليون دو لار، مرتفعاً بنحو 1.1% على أساس ربع سنوي (وبحوالي 10.1% على أساس سنوي)، ليصل إلى 530.4 مليون دو لار. ومن الواضح أن السبب الرئيس لهذا الارتفاع في حقوق الملكية يعود إلى ارتفاع الأرباح التي حققتها المصارف بنسبة 142.3% على أساس ربع سنوي (وبنحو 57.4% على أساس ربع سنوي) جراء ممارستها لأنشطتها المختلفة.

¹¹ تشمل رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح وعلاوات الإصدار.

جدول 24: أهم البنود الرئيسة للميزانية المجمعة للمصارف حسب الربع للعامين 2006 و2007 (نسبة مئوية)

| | 20 | 07 | | | 20 | 06 | | البيان |
|------|------|------|------|------|------|------|------|-----------------------------------|
| ربع4 | ربع3 | ربع2 | ربع1 | ربع4 | ربع3 | ربع2 | ربع1 | 3. |
| 4.9 | 4.5 | 3.8 | 3.9 | 3.0 | 3.9 | 3.9 | 3.9 | نقد في الصندوق |
| 10.1 | 8.8 | 8.8 | 8.8 | 9.0 | 9.0 | 9.5 | 9.7 | أرصدة لدى سلطة النقد |
| 4.8 | 5.5 | 4.5 | 4.4 | 3.8 | 2.8 | 2.7 | 2.8 | أرصدة لدى المصارف في فلسطين |
| 46.1 | 44.9 | 43.9 | 42.1 | 42.0 | 41.9 | 40.2 | 40.5 | أرصدة لدى المصارف خارج فلسطين |
| 25.2 | 27.5 | 30.1 | 32.1 | 33.1 | 33.9 | 35.2 | 33.6 | التسهيلات الائتمانية |
| 8.9 | 8.8 | 8.9 | 8.8 | 9.0 | 8.5 | 8.5 | 9.4 | موجودات أخرى |
| 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | الموجودات = المطلوبات |
| 73.0 | 73.1 | 73.2 | 73.6 | 73.3 | 74.8 | 75.2 | 74.8 | ودائع العملاء |
| 3.5 | 3.2 | 2.9 | 2.4 | 3.1 | 2.9 | 2.7 | 3.0 | ودائع سلطة النقد |
| 4.6 | 4.9 | 4.4 | 4.5 | 3.3 | 2.7 | 2.2 | 2.8 | ودائع المصارف العاملة في فلسطين |
| 0.5 | 0.4 | 0.6 | 1.0 | 1.6 | 1.4 | 1.4 | 1.6 | ودائع المصارف العاملة خارج فلسطين |
| 10.1 | 9.9 | 10.0 | 10.3 | 10.2 | 9.7 | 9.7 | 10.0 | حقوق الملكية |
| 2.8 | 2.9 | 3.1 | 2.7 | 2.6 | 2.4 | 2.4 | 2.6 | مخصص ديون مشكوك فيها |
| 5.5 | 5.6 | 5.7 | 5.5 | 5.8 | 6.1 | 6.3 | 5.3 | مطلوبات أخرى |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، بيانات غير منشورة.

النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

7-5 مؤشرات أداء المصارف العاملة في فلسطين

يضم جدول 25 التطورات الرئيسة المتعلقة بعدد من مؤشرات أداء المصارف العاملة في فلسطين، وفيما يلي استعراض لأهم هذه المؤشرات:

7-5 نسبة كفاية رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر

دأبت سلطة النقد على التأكيد على ضرورة احتفاظ المصارف بمستوى من الملاءة يكفي لمواجهة المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة التي قد تتعرض لها مصادر أموالها، وبخاصة الودائع، حيث حددت تعليمات سلطة النقد النافذة بهذا الخصوص أن لا تتخفض هذه النسبة (للمصارف الوطنية) عن مستوى 10% بالنسبة للمصارف التجارية، وعن 12% بالنسبة للمصارف الإسلامية والاستثمارية.

5-7-5 مخصصات التسهيلات 12 إلى إجمالي التسهيلات

على الرغم من تراجع الديون المصنفة والمتعثرة، فإن المصارف، وفي إجراء احتياطي، قامت برفع نسبة مخصصات التسهيلات إلى نحو 11% من إجمالي التسهيلات، وذلك في إشارة إلى المبالغ التي قامت المصارف بتخصيصها لمواجهة مخاطر الائتمان، التي يتم تحميلها على حساب الأرباح والخسائر منسوبة إلى إجمالي التسهيلات، علما بأن هذه المخصصات يتم احتسابها بناء على نسب تحددها سلطة النقد على التسهيلات الممنوحة من قبل المصارف.

 $^{-12}$ يتم إعداده من قبل المصارف لمواجهة الخسائر المحتملة وغير المحددة للقروض والتسهيلات بواقع $^{-1.5}$ من إجمالي الأرباح.

5-7-3 التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص إلى ودائع القطاع الخاص

استمر تراجع هذه النسبة إلى حوالي 28.9%، في إشارة إلى توجه المصارف العاملة في فلسطين نحو مزيد من التحفظ في سياستها الائتمانية، والامتناع عن التوسع في منح التسهيلات الائتمانية.

5-7-4 التسهيلات الائتمانية إلى ودائع العملاء

أدت سياسة التحفظ الذي انتهجتها المصارف تجاه منح التسهيلات الائتمانية في تراجع نسبة التسهيلات الائتمانية إلى ودائع العملاء إلى وبالتالى انخفاض هذه النسبة عن الحد الأدنى المقرر من قبل سلطة النقد والبالغ 40%.

5-7-5 التوظيفات الخارجية إلى إجمالي الودائع

ارتفعت نسبة التوظيفات الخارجية إلى إجمالي الودائع حتى بلغت 56.4%. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة المرتفعة ما زالت أقل من سقف النسبة التي تسمح بها سلطة النقد وهي 65%.

جدول 25: مؤشرات أداء المصارف حسب الربع للعامين 2006 و 2007

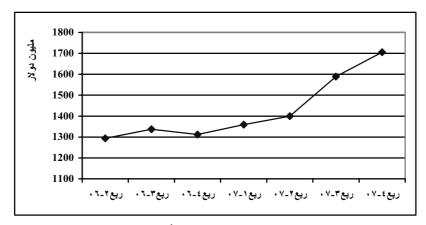
| | 20 | 07 | | | 2006 | | | 5c N |
|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|---|
| ربع 4 | ربع 3 | ربع 2 | ربع1 | ربع 4 | ربع 3 | ربع 2 | ربع 1 | المؤشر |
| 10.99 | 10.49 | 10.30 | 8.44 | 8.00 | 7.20 | 6.88 | 7.61 | مخصصات التسهيلات/إجمالي التسهيلات % |
| 28.92 | 31.38 | 33.71 | 35.63 | 36.97 | 37.45 | 37.22 | 33.66 | التسهيلات للقطاع الخاص/ودائع القطاع الخاص % |
| 34.48 | 37.68 | 41.12 | 43.58 | 45.18 | 45.38 | 46.82 | 44.91 | التسهيلات/ودائع العملاء % |
| 56.43 | 55.09 | 54.05 | 51.64 | 52.62 | 51.22 | 49.30 | 49.34 | التوظيفات الخارجية/ إجمالي الودائع % |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، بيانات غير منشورة.

8-5 نشاط غرف المقاصة

تعكس حركة المقاصة درجة كبيرة من التغيرات والتطورات الاقتصادية، وفي ظل التحسن النسبي الذي طرأ على الوضع الاقتصادي خلال الربع الرابع في الضفة الغربية، ارتفاع عدد الشيكات المقدمة للتقاص بمختلف العملات المتداولة (الدولار الأمريكي، والدينار الأردني، والشيكل الإسرائيلي، واليورو) بنسبة 0.1% على أساس ربع سنوي (وبنحو 3.5% على أساس سنوي)، ليصل إلى 640,108 شيكات (بقيمة إجمالية 1705.2 مليون دولار، وبارتفاع نسبته 7.3% على أساس ربع سنوي، وبنحو 5.51% على أساس سنوي) (انظر شكل 8).

شكل 8: اتجاهات قيمة الشيكات المقدمة للتقاص للعامين 2006 و2007



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

وقد تزامن مع تزايد الشيكات المقدمة للتقاص ارتفاع في عدد الشيكات المعادة (المرتجعة) بالعملات المختلفة بنسبة 4% على أساس ربع سنوي (مقابل تراجع نسبته 18.3% على أساس سنوي)، لتصل إلى 83,216 شيكاً (بقيمة 119 مليون دولار، بارتفاع نسبته 4.8% على أساس ربع سنوي، وبنحو 1.9% على أساس سنوي). ومع هذا الارتفاع في عدد الشيكات المعادة، ارتفعت نسبتها إلى الشيكات المقدمة للتقاص إلى 13% على أساس ربع سنوي (مقابل تراجعها إلى 13.7% على أساس سنوي)، (انظر جدول 26).

جدول 26: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص ونسبة الشيكات المعادة منها للعامين 2006 و2007

| المقدم للتقاص | نسبة المعاد/المقدم للتقاص | | الشيكات المعادة | | الشيكات المقدمة للتقاص | | |
|---------------|---------------------------|---------------|-----------------|---------------|------------------------|-----------------|--|
| القيمة % | العدد % | القيمة | العدد | القيمة | العدد | الفترة | |
| القيمة ٥/ | (تعدد ۱۵ | (مليون دولار) | (شيك) | (مليون دولار) | (شيك) | | |
| 8.1 | 19 | 104.6 | 109,581 | 1,293.4 | 583,983 | الربع الثاني 06 | |
| 8.6 | 17 | 115.5 | 99,987 | 1,337.0 | 583,073 | الربع الثالث 06 | |
| 10.7 | 17 | 139.8 | 97,415 | 1,312.1 | 571,844 | الربع الرابع 06 | |
| 9.2 | 15.8 | 125.3 | 87,026 | 1,359.6 | 547,498 | الربع الأول 07 | |
| 8.4 | 13.6 | 117.3 | 79,778 | 1,399.3 | 585,426 | الربع الثاني 07 | |
| 7.5 | 12.5 | 119.0 | 80,020 | 1,588.6 | 639,617 | الربع الثالث 07 | |
| 7.3 | 13.0 | 124.7 | 83,216 | 1,705.2 | 640,108 | الربع الرابع 07 | |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

6- سوق فلسطين للأوراق المالية

مع انتهاء المهلة القانونية المتاحة لتقديم الشركات المدرجة بياناتها المالية الختامية الأولية للسنة المالية المالية الختامية الأولية للسنة المالية المتزم فيه 2008/02/15 كانت كل الشركات المدرجة (الخمس والثلاثين) قد تقدمت ببياناتها، مسجلة بذلك أول إفصاح سنوي تلتزم فيه جميع الشركات المدرجة ضمن المهلة القانونية للإفصاح. وجاءت نتيجة الإفصاح أن 26 شركة قد حققت أرباحاً خلال السنة، فيما كانت الخسارة من نصيب 9 شركات في كل من قطاعات الاستثمار، والخدمات، والصناعة، بواقع 3 شركات لكل قطاع.

عاد عدد الأسهم المتداولة خلال الربع الرابع من العام 2007 للارتفاع قليلاً بنسبة 3.6% بعد الانخفاض الكبير الذي حصل خلال الربع الثالث من العام نفسه، فوصل عدد الأسهم المتداولة في الربع الرابع إلى 63 مليون سهم، ما يعني أن عدد الأسهم ما زال أقل مما كان عليه في الربع الثاني للعام نفسه. كذلك ارتفع حجم التداول بنسبة 3.1% عما كان عليه في الربع الثاني بنسبة 7.7%. فيما بقيت عدد جلسات التداول ثابتة خلال الأرباع الثلاثة الأخيرة، وبقيمة سوقية ثابتة نسبياً، (انظر جدول 27). أما مؤشر القدس، فواصل ارتفاعه في الربعين الأخيرين من العام بعد الانخفاض الذي لحق به خلال الربع الثاني من العام نفسه (انظر شكل 9).

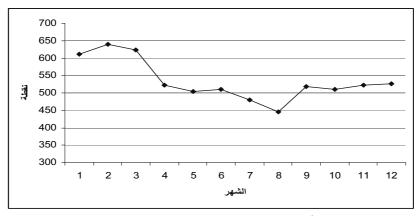
جدول 27: المؤشرات الرئيسية لسوق فلسطين للأوراق المالية

| عدد الأسهم | حجم التداول (قيمة | مؤشر | عدد جلسات | القيمة السوقية | * ***** |
|-------------------|---------------------|--------|-----------|----------------|-------------------|
| المتداولة (مليون) | الأسهم) مليون دولار | القدس | التداول | (مليار دولار) | الفترة |
| 91.7 | 256.2 | 622.87 | 60 | 2.9 | الربع الأول 2007 |
| 85.2 | 198 | 509.69 | 63 | 2.4 | الربع الثاني 2007 |
| 60.8 | 178.1 | 517.18 | 63 | 2.4 | الربع الثالث 2007 |
| 63 | 183.7 | 527.26 | 63 | 2.5 | الربع الرابع 2007 |
| 299.4 | 813.5 | 527.26 | 248 | 2.5 | العام 2007 |
| 222.7 | 1067.4 | 605.00 | 238 | 2.7 | العام 2006 |

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية www.p-s-e.com

وبشكل عام، بقيت مؤشرات العام 2007 أقل مما كان عليه في العام 2006، فقد انخفض حجم التداول بشكل واضح خال العام 2007 مقارنة بالعام السابق، وبنسبة وصلت إلى الثلث تقريباً. وشهد العام 2007 أيضاً انخفاضاً في القيمة السوقية، لتصل إلى 2.5 مليار دو لار مقارنة بـ 2.7 مليار في العام السابق. أما عدد الأسهم المتداولة، فقد شهد ارتفاعاً كبيراً وبنسبة 34% خلال العام 2007.

شكل 9: مؤشر القدس حسب الشهر في العام 2007



المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية www.p-s-e.com.

7- الأسعار والقوة الشرائية

يشهد الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، منذ منتصف العام 2007، تطورات خطيرةً. فإضافة إلى ما يعانيه الاقتصاد من المشكلة المزمنة للبطالة عن العمل، بدأ يعاني أيضاً من مشكلة التضخم، وذلك بعد الارتفاع الكبير في معدل أسعار المواد الاستهلاكية الذي شهده النصف الثاني من العام. فبينما ابتدأ العام 2007 برقم قياسي لأسعار الاستهلاك يساوي أسعار العام والرقم القياسي قد ارتفع إلى 164.01 (1996 هي سنة الأساس)، وهذا يعني أن نسبة التضخم خلال تجاوزت 6.5%. هذا في الوقت الذي كان فيه متوسط نسبة البطالة عن العمل خلال السنة هو 21.5%. وهاتان النسبتان العاليتان للبطالة والتضخم تؤكدان أن الاقتصاد الفلسطيني قد أخذ يعاني من الأزمة المزدوجة: كساد-تضخم أو الركود التضخمي (Stagflation)، وهي المشكلة التي حذرنا من خطر انزلاق الاقتصاد الفلسطيني لها في العدد الماضي من المراقب.

7-1 الأسعار

شهدت أسعار السلع الاستهلاكية تراجعاً طفيفاً في الربع الثاني من العام 2007 نتيجة لضعف الطلب العام الناجم عن الأزمة الاقتصادية التي كانت تمر بها الأراضي الفلسطينية. ومع بوادر الانفراج في بداية الربع الثالث من العام، والذي تـزامن مـع موجة ارتفاع في الأسعار العالمية، شهدت الأراضي الفلسطينية قفزات متتابعة في الأسعار طوال النصف الثاني مـن العـام، وصلت ذروتها خلال شهر آب من العام 2007. وزاد في حدة الارتفاع أن التغيرات كانت من نصيب أسعار معظـم الـسلع الضرورية، وبالتحديد السلع الغذائية، التي يمثل الإنفاق عليها أكثر من 40% من سلة المستهلك الفلسطيني، حيـث شهدت ارتفاعات متتالية، شملت المستوردة منها والمحلية على حد سواء. كما طال الارتفاع سـلعاً أساسـية تـشكل المـدخلات الضرورية في صناعات مختلفة، ما جعل هذا الارتفاع ينعكس في سلسلة من التأثيرات التراكمية في كثير من أسعار الـسلع، حيث أن ارتفاع أسعار الطحين والأرز والوقود والطاقة واللحوم، كان له تأثير مضاعف في أسعار منتجات المخابز والحلويات وخدمات المواصلات خلال الربعين الثالث والرابع من العام 2007.

تشير إحصاءات الربع الثالث من العام 2007 إلى حدوث ارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهاك، مقاسسة بالسشيكل فسي الأراضي الفلسطينية، بلغت نسبته 3.61% مقابل ارتفاع بنسبة 0.21% في الربع الثاني، وانخفاض بنسبة 0.22% في الربع الأول. وقد استمر ارتفاع الأسعار في الربع الرابع من السنة ليصل إلى 3.15% مقارنة بالربع الثالث، وعند مقارنة شهر كانون الأول 2007 مع كانون الأول 2006، نجد أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفع عما كان عليه بنسبة 6.85%، وعند جمع نسب التغير في الأسعار بين الأشهر للعام 2007، نجد أن أسعار العام 2007 ارتفعت بنسبة 6.66% (انظر جدول 286).

جدول 28: الرقم القياسي لأسعار المستهلك العام 2007

| نسبة التغير (%)* | الرقم القياسي | الشبهر |
|------------------|---------------|--------------|
| 0.35 | 154.03 | كانون الثاني |
| (0.40) | 153.42 | شباط |
| (0.17) | 153.16 | آذار |
| (0.29) | 152.71 | نیسان |
| 0.17 | 152.97 | أيار |
| 0.25 | 153.36 | حزيران |
| 0.51 | 154.14 | تموز |
| 2.17 | 157.49 | آب |
| 0.93 | 158.96 | أيلول |
| 0.77 | 160.18 | تشرين الأول |
| 1.43 | 162.47 | تشرين الثاني |
| 0.95 | 164.01 | كانون الأول |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

كان ارتفاع الأسعار أكثر حدة في قطاع غزة، وذلك بسبب الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع، حيث تــشير الأرقـــام القياسية إلى أن متوسط ارتفاع الأسعار خلال العام 2007 بلغ 4.04% في قطاع غزة، و2.52% في بقية الــضفة الغربيـــة، و1.41% في القدس، مقارنة مع متوسط العام 2006.

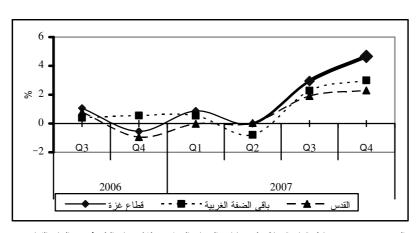
^{*}الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

جدول 29: متوسط ارتفاع الأسعار العام 2007

| النسبة (%)* | المجموعة |
|-------------|---------------------------------|
| 5.23 | المشروبات والتبغ |
| 4.75 | المواد الغذائية |
| 3.15 | سلع وخدمات متنوعة |
| 1.61 | المسكن ومستلزماته |
| 1.21 | النقل والاتصالات |
| 0.50 | خدمات التعليم |
| 0.39 | الأثاث والسلع والخدمات المنزلية |
| (1.72) | السلع والخدمات الترفيهية |
| (0.75) | الأقمشة والملابس والأحذية |
| (0.06) | الرعاية الصحية |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

شكل 10: معدل التضخم بالشيكل في كل من القدس وباقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الربع للعامين 2006 و2007



المصدر: حسبت من قبل "ماس" بناءً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، سنوات مختلفة.

وعلى مستوى المجموعات، كانت مجموعة المواد الغذائية هي السبب الرئيسي وراء الارتفاع الحاصل في الأسعار، حيث ارتفعت بحوالي 5% خلال العام 2007 (أنظر جدول 29) وقد ارتفعت هذه المجموعة بنسبة 3.61% خلال الربع الثالث من العام 2007 بالمقارنة مع الربع الثاني، كما ارتفعت مجموعة المشروبات والتبغ بنسبة 5.99%، والمسكن ومستازماته بنسبة 4.68% خلال الربع الثالث من العام 2007. وعند مقارنة الربع الرابع مع الربع الثالث للعام 2007 على مستوى المجموعات الرئيسية، نجد أن جميع المجموعات بلا استثناء سجلت ارتفاعات متفاوتة، كان أبرزها مجموعة المواد الغذائية بنسبة 5.61%، والمشروبات والتبغ بنسبة 5.19%.

أما على مستوى المناطق والمجموعات المختلفة المكونة للسلة الاستهلاكية، فيلاحظ أن مجموعة المواد الغذائية ارتفعت بنسبة 2061 في قطاع غزة خلال الربع الثالث من العام 2007 بالمقارنة مع الربع الثاني، وذلك بسبب الارتفاع الذي طرأ علم

^{*}الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

مستوى أسعار بعض السلع الأساسية. وفي باقي الضفة الغربية، ارتفعت مجموعة المواد الغذائية بنسبة 4.54% (انظر جدول 30)، كما سجلت مجموعة المواد الغذائية في قطاع غزة ارتفاعاً نسبته 6.84% خلال الربع الرابع من العام 2007 بالمقارنة مع الربع الثالث من العام نفسه، وفي باقي الضفة الغربية سجلت ارتفاعاً بلغت نسبته 5.99% عن الفترة نفسها. كما سلجلت مجموعة المشروبات والتبغ ارتفاعاً غير مسبوق في قطاع غزة وصل إلى 9.13% خلال الربع الرابع من العام 2007، في الوقت الذي سجلت فيه تلك المجموعة ارتفاعاً طفيفاً في باقي الضفة الغربية بلغت نسبته 2.00% للفترة نفسها.

كذلك سجلت أسعار مجموعة المسكن ومستلزماته ارتفاعاً في قطاع غزة نسبته 4.22%، ومجموعة النقل والاتصالات بنسبة 32.1% خلال الربع الرابع من العام 2007. كما واصلت الأسعار في باقي الضفة الغربية لمجموعة النقل والاتصالات ولمجموعة خدمات المسكن ارتفاعها خلال الربع الرابع من العام 2007 بنسبة 1.69%، و5.04% على التوالي.

أما أسعار السلع غير المعمرة (كالمواد الغذائية والسجائر وغيرها من المواد الاستهلاكية) فقد سجلت ارتفاعاً كبيراً بنسبة 4.90% خلال الربع الرابع من العام 2007، في حين سجلت أسعار السلع المعمرة (كالأجهزة المنزلية والسلع الترفيهية) ارتفاعا بنسبة 1.84% خلال الربع الرابع، أما أسعار السلع شبه المعمرة (كالأقمشة والملابس والأحذية) فقد ارتفعت بنسبة 0.97% خلال الربع الرابع.

أما أسعار السلع من حيث كونها سلعاً محلية المنشأ أو مستوردة، فقد سجلت أسعار السلع المحلية ارتفاعاً مقداره 2.73% خلال الربع الرابع، كما سجلت أسعار السلع المستوردة ارتفاعاً أكبر بلغت نسبته 4.33% خلال الربع الرابع 2007، عاكسةً بذلك الارتفاع العالمي للأسعار.

جدول 30: التغيرات الحاصلة على الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية، حسب المنطقة والمجموعة السلعية في الربع الرابع من العام 2007 مقارنة بالربع الثالث من العام نفسه

| القدس | قطاع غزة | باقى الضفة الغربية % | الأراضى الفلسطينية % | المجموعة السلعية |
|-------|----------|----------------------|----------------------|---------------------------------|
| 3.54 | 6.84 | 5.99 | 5.61 | المواد الغذائية |
| 1.41 | 9.13 | 0.26 | 5.19 | المشروبات والتبغ |
| 2.04 | 1.23 | -0.42 | 0.89 | الأقمشة والملابس والأحذية |
| 1.69 | 4.22 | 5.04 | 3.59 | المسكن ومستلزماته |
| 0.47 | 1.88 | 0.77 | 0.92 | الأثاث والسلع والخدمات المنزلية |
| 1.95 | 1.32 | 1.69 | 1.38 | النقل والاتصالات |
| 1.18 | 2.01 | -0.49 | 0.99 | خدمات التعليم |
| 0.39 | 1.02 | -0.11 | 0.54 | الرعاية الصحية |
| 0.84 | -0.22 | -0.33 | 0.04 | السلع والخدمات الترفيهية |
| 2.11 | 1.91 | 0.94 | 2.33 | سلع وخدمات متنوعة |
| 2.29 | 4.66 | 2.99 | 3.42 | الرقم القياسي العام |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

7-2 متوسط أسعار بعض السلع الاستهلاكية الحيوية

تظهر البيانات في جدول 31 أن أسعار معظم هذه السلع قد شهدت ارتفاعاً بشكل ملحوظ خلال الربع الرابع من العام 2007 مقارنة مع الربع الثالث، ويمكن أن يعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع والمواد المستوردة نتيجة ارتفاع أسعارها عالمياً، ومنها

الطحين، والأرز، والمحروقات، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار بعض السلع المصنعة محلياً. وفيما يلي ملخص لحركة أسعار بعض السلع نهاية الربع الرابع من العام 2007 مقارنة بالربع السابق:

أسعار الطحين والأرز:

سجلت أسعار كل من سلعتي الطحين والأرز مستوى قياسياً للارتفاع خلال الربع الرابع من العام 2007 مقارنة مع الربع الثالث من العام نفسه، حيث وصلت نسبة الارتفاع في قطاع غزة إلى 31.69% و 15.72% للسلعتين على التوالي، في حين ارتفعت أسعار الطحين والأرز في الضفة الغربية بنسبة 31.12%، و 10.81% للسلعتين على التوالي خلال الفترة نفسها.

أسعار المحروقات:

ارتفعت أسعار البنزين في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الرابع من العام 2007، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية. وقد ارتفع سعر لتر البنزين في كل من باقي الضفة الغربية بنسبة 2.43% وقطاع غزة بنسبة 2.26%. كما ارتفعت أســعار الغاز المستخدم كوقود منزلي خلال الفترة نفسها بنسبة 19.39% في باقي الضفة الغربية، و15.29% في قطاع غزة.

أسعار منتجات الحليب:

طال ارتفاع الأسعار مواد أساسية أخرى كمنتجات الحليب، إذ تشير البيانات إلى ارتفاع أسعار الحليب المجفف خلال الربع الرابع من العام 2007 بنحو 20.82% في باقي الضفة الغربية، في حين كان ارتفاعها أكثر حدة في قطاع غزة، حيث وصلت نسبة الارتفاع إلى 3.18%.

جدول 31: متوسط أسعار المستهلك لبعض الأصناف الحيوية من السلع حسب الربع للعامين 2006 و 2007

(شیکل)

| (میت) | | | | | | | |
|----------------------|-----------------------------|----------------------|----------------------|----------------------|----------------------|----------------|-----------------------------------|
| | باقي الضفة الغربية قطاع غزة | | | | | | |
| الربع الرابع 2007 | الربع الثالث 2007 | الربع الرابع 2006 | الربع الرابع 2007 | الربع الثالث 2007 | الربع الرابع 2006 | وحدة الشراء | الصنف |
| 160 | 160 | 180 | 130.94 | 146.69 | 149.84 | كيس 50 كغم | سكر –كريستال–بريطانيا |
| 182.83 | 138.83 | 110 | 189.97 | 144.88 | 110 | كيس 60 كغم | طحين أبيض – زيرو –حيفا |
| 108.00 | 93.33 | 85 | 104.43 | 94.24 | 85.08 | كيس 25 كغم | أرز حبة قصيرة–صن وايت–استراليا |
| 1.17 | 1.20 | 2.55 | 3.26 | 2.83 | 3.68 | 1 كغم | بندور ة |
| 1.5 | 1.60 | 2.63 | 2.56 | 2.42 | 3.17 | اكغم | بطاطا |
| 5.89 | 5.76 | 5.43 | 5.90 | 5.76 | 5.43 | 1 لتر | بنزين 96 أوكتان |
| 51.50 | 44.67 | 36 | 53.33 | 44.67 | 36 | اسطوانة 12 كغم | اسطوانة غاز |
| 86.33 | 83.67 | 80 | 85.25 | 84.56 | 84.86 | علبة 2.5 كغم | حلیب مجفف (فرنسا) |
| 25.67 | 24.33 | 22.55 | 22.98 | 20.40 | 20.44 | اكغم | زيت زيتون |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007.

7-3 أسعار العملات

شهد العام 2007 انخفاضاً كبيراً في سعر صرف الدولار والدينار مقابل الشيكل مقارنة بالعام 2006، ويعود انخفاض قيمة الدولار عالمياً -ومن ثم الدينار لارتباطه به- إلى عوامل خاصة بالاقتصاد الأمريكي، من أهمها الأزمة الانتمانية وأزمة

صكوك رهن البيوت (Mortgages) التي كان لها تأثير على مجمل النشاط الاقتصادي، ما دعا بنك الاحتياط الفدرالي (البنك المركزي الأمريكي) إلى تخفيض سعر الفائدة أكثر من مرة كمحاولة لتحفيز النشاط الاقتصادي ومنعه من الانزلاق إلى وضع الركود والتراجع. ومن المعروف أن أحد أهم أسباب المشكلة الاقتصادية الأمريكية هو العجز الكبير في ميزانية الحكومة الاتحادية والناتج عن سياسة إدارة الرئيس بوش في تمويل جزء مهم من تكاليف الحرب في العراق والحرب في أفغانستان عن طريق الضرائب.

أسباب انخفاض قيمة الدولار الأمريكي

من المفيد البدء بالتذكير بأن الانخفاض الحاد في الدولار الذي نشهده هذه الأيام 13 لا يحدث لأول مرة، ففي بدء النصف الثاني من عقد الثمانينيات حدث أيضاً انخفاض حاد في قيمة الدولار. ومن الطبيعي أن أي انخفاض حاد في قيمة الدولار يعكس، بشكل أساسي، اضطراباً في مجمل النظام المالي الأمريكي. وإذا كان الانخفاض الحاد الذي حدث في الثمانينيات قد تزامن مع انهيار أسواق المال في تشرين الأول 1987، فإن الانخفاض الحالي يتزامن مع أزمة رهون العقارات (Mortgages) التي لا تزال تعصف بالسوق المالية وتستدعي تدخل بنك الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي) للحيلولة دون سقوط مؤسسات مالية عملاقة في كارثة الإفلاس. ويبدو من المفيد أيضاً التذكير بأن أزمة منتصف الثمانينيات كانت في جزء مهم منها من نتائج السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة الأمريكية في سنوات حرب فيتنام، كما يبدو الآن أن من أحد أسباب الأزمة الحالية (وليس كل الأسباب) هو سياسات إدارة بوش في تمويل الحرب في العراق وأفغانستان.

من المعروف أن إدارة الرئيس لندون جونسون في الستينيات رفضت بشكل قاطع تمويل حرب فيتنام عن طريق زيادة الضرائب، وأصرت على تمويلها عن طريق الاقتراض. وقد استمرت الإدارات المتعاقبة في السبعينيات بسياسة الاقتراض وتمويل الإنفاق الحكومي بأسلوب عجز ميزانية الحكومة الاتحادية حتى أصبحت الولايات المتحدة أكبر دولة مدينة في العالم في مطلع الثمانينيات. ولقد تسبب ذلك في حصول عجز في ميزان التجارة الخارجي للولايات المتحدة، وذلك بسبب أن تمويل عجز الميزانية تم عبر الاقتراض من الخارج، وليس من الداخل بسبب قلة الادخارات الأمريكية في ذلك الوقت. وهو بشكل مقارب لما يحصل في هذه الأيام. ومن الممكن توضيح ذلك عن طريق الاستعانة بمنطق متطابقة الدخل القومي:

من المعروف أن متطابقة الدخل القومي تعني أن: Y = C + I + G + X - M، أي أن الدخل القومي يساوي مجموع الاستهلاك والاستثمار والمصاريف الحكومية والتصدير ومطروح من ذلك المجموع الاستيراد.

وبما أن: C=Y-T-S، أي أن الاستهلاك يساوي الدخل مطروحاً منه الضرائب والادخار، يمكننا أن نكتب:

الدخل التاريب الدخل التاريب الدخل الدخل الدخل التالي، بعد إعادة ترتيبها وتقسيم الحاصل على الدخل التومي Y = Y - T - S + I + G + X - M)، حيث يشير الحرف الصغير إلى نسبة المتغير للدخل القومي، وهي بهذا الشكل تبين أن حجم العجز في الميزان التجاري يجب أن يكون دوماً مساوياً لحجم العجز في ميزانية الحكومة، مضافاً إليه الفرق بين الادخار والاستثمار. وهذا أمر طبيعي، إذ أنه يعني أن أي عجز في ميزانية الحكومة لا يتم تمويله من فائض الادخار على الاستثمار، سيتم تمويله من فائض الاستيراد على التصدير. أي أن أي عجز في ميزانية الحكومة لا يتم تمويله عن طريق الاقتراض من الداخل (السوق المحلية) سيتم تمويله عن طريق الاقتراض من الذارج (الأسواق الأجنبية).

وفي الوقت الحاضر تقوم الحكومة الأمريكية بتمويل جزء كبير من مصاريف الحرب في العراق وأفغانستان عن طريق الاقتراض وليس عن طريق زيادة الضرائب، وهذا ما يقود إلى توسيع حجم العجز في ميزانية الحكومة الفيدرالية إلى مستويات غير مسبوقة، إذ وصل حجم

13 كان الدولار في العام 2000 يساوي 1.25 يورو، وفي كانون الأول 2003 أصبح يساوي 0.81 يورو، ووصل إلى 0.63 يورو في 31 آذار 2008، وهي أخفض قيمة للدولار منذ أن أعلن الرئيس نكسون فك ارتباط الدولار بالذهب العام 1971. وبلغت قيمة الدولار 0.64 يورو في 8 نيسان 2008. انظر 2008.

40

العجز في العام 2007 إلى 738.6 مليار دولار، أو ما يعادل 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي الشهر المنصرم وحده (آذار 2008)، زاد العجز بمقدار 85 مليار دولار. وبما أن الحكومة الاتحادية لا تستطيع تمويل هذا العجز عن طريق الاستدانة من الادخار الأمريكي، بحكم أن الادخار الأمريكي غير قادر على تمويل الاستثمار الأمريكي (نسبة الادخار المحلي للناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة سالبة منذ سنوات عديدة وتساوي -1.0%)، فإن تمويل العجز يتم عبر الاستدانة من الأموال الأجنبية، وبخاصة الصينية (نسبة الادخار المحلي للناتج المحلي الإجمالي في الصين أكبر من 30%)، وتشير التقديرات إلى أن الولايات المتحدة بحاجة إلى اقتراض حوالي 2 مليار دولار في اليوم لتمويل العجز. وهذا يعني أنه في أي يوم يشتري فيه غير الأمريكيين سندات خزينة أمريكية بأقل من 2 مليار دولار، يكون فيه الطلب على الدولار أقل من العرض، وبالتالي تهبط قيمته.

بناء على ما تقدم، يتضح لنا أن السبب المباشر للهبوط المستمر في قيمة الدولار هو أن الأسواق العالمية لم تعد راغبة في شراء السندات الأمريكية بالوتيرة نفسها التي كانت في السابق، وذلك لأن كثيراً من المشترين الرئيسيين لتلك السندات أصبح لديهم كمية كبيرة منها، وأكثر مما يعتبرونه مناسباً لهم. ففي نهاية العام 2007، كان في حوزة الصين ما يقدر بــ 1.5 تريليون دولار، ويزداد ذلك بمعدل 500 مليار دولار في السنة. والصين لا تستطيع أن تستمر في تجميع الدولارات الأمريكية إلى ما لا نهاية. إنها ترغب، بشكل طبيعي، إلى تحويل جزء من الدولارات التي في حوزتها إلى استثمارات حقيقية في الاقتصاد الأمريكي، وبخاصة في مجال البترول والطاقة، ولكن ذلك جوبه بمعارضة سياسية أمريكية شرسة، ما حدا بالصين إلى الاتجاه نحو الاستثمار في كندا وأمريكا اللاتينية واستراليا بدلاً من الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يعنى، بالطبع، تراجع الطلب على الدولار الأمريكي، وبالتالي انخفاض قيمته.

هذا السبب المباشر في انخفاض قيمة الدولار ما هو في واقع الأمر إلا تعبير عن خلل هيكلي يعاني منه الاقتصاد الأمريكي. وإصلاح هذا الخلل لا يتم إلا عبر إحداث تغيير هيكلي في المجالات التالية:

- (1) الكف عن سياسة تمويل المصاريف الحكومية بأسلوب عجز الميزانية، والاتجاه نحو زيادة استعمال الضرائب في التمويل، حتى تكف الحكومة عن الإقدام على مصاريف لا يؤيدها دافع الضريبة كالحروب المستمرة.
- (2) انتهاج سياسات نقدية ومالية لتشجيع الادخار وترشيد الاستهلاك. فنسبة الاستهلاك من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الآن هي 70%، وكانت في مطلع التسعينيات 50%، وهو وضع لا يمكن استمراره.
- (3) الكف عن السياسة المتهورة التي ابتدأت في عهد إدارة ريغان، وكرست إزالة كل الضوابط والقوانين التي تنظم عمل المؤسسات المالية (Deregulations)، ما أدى إلى حدوث أزمة مالية بعد أخرى تحمل تكلفتها الباهظة المواطن العادي، أو ما يسمى في العرف الأمريكي بدافع الضريبة. فالمؤسسات المالية، وبخاصة المصارف بحاجة إلى قوانين جديدة تنظم أعمالها بشكل يقلل من إمكانيات المغامرات التي يحركها الطمع والجشع ومغامرات الذين يبنون ثرواتهم الحقيقية عن طريق اختراع ثروات وهمية على الورق لمئات الكادحين والمدخرين من البسطاء.

وقد شهد الربع الرابع من العام 2007 انخفاضاً ملحوظاً في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل، حيث انخفض بنسبة 5.74% مقارنة بالربع الثالث، فيما كانت نسبة الانخفاض بين الربع الأخير والأول من العام 6.41% (انظر جدول 32). وبمقارنة معدل سعر الصرف في العام 2007 بمعدل العام 2006، نلاحظ أيضاً انخفاضاً واضحاً بلغت نسبته 7.87%. امتداد لهذا الانخفاض، ولارتباط الدينار الأردني بالدولار، فقد شهد معدل صرف الدينار مقابل الشيكل انخفاضاً مشابهاً خلال العام 2007، حيث انخفض بنسبة 6.19% بين الربعين الرابع والأول، كما أن الربع الرابع شهد انخفاضاً بلغت نسبته 5.25% مقارنة بالربع الذي سبقه، فيما بلغت نسبة الانخفاض بين معدل العامين 2006 و 2007 نسبة 8.7% (انظر جدول 33). كما يمكننا احتساب نسبة التغير في سعر صرف الدولار والدينار خلال العام 2007 عن طريق جمع نسب التغير الشهرية (راجع قسم القوة الشرائية)، حيث انخفض الدولار بنسبة 7.18%، والدينار بنسبة 7.18%.

وبالنظر إلى جداول 32، و 33، و 34، فإننا نلاحظ تدني نسب الفرق في سعر صرف العملات، الأمر الذي يشير إلى كفاءة سوق العملات الفلسطينية وارتفاع حدة المنافسة فيها.

جدول 32: متوسط أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية حسب الأرباع للعام 2007 وخلال العام 2006

| نسبة الفرق | مقدار الفرق | سعر البيع | سعر الشراء | الفترة |
|------------|-------------|-----------|------------|-----------------------------------|
| 0.24 | 0.01 | 4.22 | 4.21 | معدل الربع الأول |
| 0.74 | 0.03 | 4.11 | 4.08 | معدل الربع الثاني |
| 0.24 | 0.01 | 4.19 | 4.18 | معدل الربع الثالث |
| 0.25 | 0.01 | 3.95 | 3.94 | معدل الربع الرابع |
| 0.49 | 0.02 | 4.12 | 4.10 | المعدل في الأراضي الفلسطينية 2007 |
| 0.22 | 0.01 | 4.46 | 4.45 | المعدل في الأراضي الفلسطينية 2006 |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول 33: متوسط أسعار صرف الدينار الأردني مقابل الشيكل الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية حسب الأرباع للعام 2007 وخلال العام 2006

| نسبة الفرق | مقدار الفرق | سعر البيع | سعر الشراء | الفترة |
|------------|-------------|-----------|------------|-----------------------------------|
| 0.17 | 0.01 | 5.95 | 5.94 | معدل الربع الأول |
| 0.17 | 0.01 | 5.76 | 5.75 | معدل الربع الثاني |
| 0.51 | 0.03 | 5.94 | 5.91 | معدل الربع الثالث |
| 0.54 | 0.03 | 5.63 | 5.60 | معدل الربع الرابع |
| 0.34 | 0.02 | 5.82 | 5.80 | المعدل في الأراضي الفلسطينية 2007 |
| 0.16 | 0.01 | 6.30 | 6.29 | المعدل في الأراضي الفلسطينية 2006 |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول 34: متوسط أسعار صرف اليورو مقابل الشيكل الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية حسب الأرباع للعام 2007 وخلال العام 2006

| نسبة الفرق | مقدار الفرق | سعر البيع | سعر الشراء | الفترة |
|------------|-------------|-----------|------------|---|
| 0.18 | 0.01 | 5.57 | 5.56 | معدل الربع الأول |
| 0.54 | 0.03 | 5.58 | 5.55 | معدل الربع الثاني |
| 0.17 | 0.01 | 5.79 | 5.78 | معدل الربع الثالث |
| 0.17 | 0.01 | 5.73 | 5.72 | معدل الربع الرابع |
| 0.35 | 0.02 | 5.67 | 5.65 | المعدل في الأراضي الفلسطينية العام 2007 |
| 0.18 | 0.01 | 5.61 | 5.60 | المعدل في الأراضي الفلسطينية العام 2006 |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول 35 متوسط أسعار صرف العملات الرئيسية الثلاث مقابل الشيكل الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية وإسرائيل حسب الأرباع للعام 2007

| اليورو | | الدينار | | 3 | الدولا | |
|---------|-----------------------|---------|-----------------------|---------|-----------------------|----------------------|
| إسرائيل | الأراضي الفلسطينية | إسرائيل | الأراضي الفلسطينية | إسرائيل | الأراضي الفلسطينية | الفترة |
| 5.52 | 5.56 | 5.95 | 5.94 | 4.22 | 4.21 | معدل الربع الأول |
| 5.51 | 5.55 | 5.76 | 5.75 | 4.08 | 4.08 | معدل الربع الثاني |
| 5.75 | 5.78 | 5.91 | 5.91 | 4.19 | 4.18 | معدل الربع الثالث |
| 5.71 | 5.72 | 5.57 | 5.60 | 3.95 | 3.94 | معدل الربع الرابع |
| 5.62 | 5.65 | 5.80 | 5.80 | 4.11 | 4.10 | المعدل في العام 2007 |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، والبنك المركزي الإسرائيلي.

7-4 القوة الشرائية

القوة الشرائية للمواطن الفلسطيني هي "قدرته على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه من نقود". وتعتمد القوة الشرائية في دول العالم المختلفة على دخل المستهلك وعلى التغير في أسعار "سلة" من السلع والخدمات الأساسية في تلك الدولة، التي يتم قياسها عن طريق الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI). تربط (CPI) والقوة الشرائية علاقة عكسية؛ أي أنه كلما ارتفع (CPI) انخفضت القدرة الشرائية للمواطن، وأصبح دخله أقل قدرة على شراء الكمية نفسها من "سلة" السلع والخدمات.

وبما أن الأراضي الفلسطينية تستخدم عملات عدة (شيكل، دولار، دينار)، فإن سعر صرف العملتين الدولار والدينار مقابل الشيكل تلعب دوراً في تحديد القوة الشرائية للفرد. وتربط سعر صرف العملة والقوة الشرائية علاقة طردية، حيث أنه كلما زاد سعر صرف الدولار الشرائية (يستطيع شراء كمية أكبر من السلع والخدمات).

في المحصلة، فإن القدرة الشرائية للدو لار أو الدينار تعتمد على عاملين اثنين بافتراض ثبات الدخل؛ الأول هو التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالشيكل الإسرائيلي (CPI)، والثاني هو سعر صرف العملة مقابل الشيكل الإسرائيلي، حيث أن معادلة القوة الشرائية للعملة هي كالتالي: نسبة التغير في سعر صرف العملة – نسبة التغير في (CPI).

يوضح جدول 36 وشكل 11 التغير في القوة الشرائية للدولار والدينار في الأراضي الفلسطينية لأشهر العام 2007، وقد تسم احتساب التغير حسب المعادلة الواردة أعلاه. كما أن بالإمكان احتساب تغير القوة الشرائية بين الأرباع لكل من الدولار والدينار بجمع النسب للأشهر الثلاثة المكونة للربع. ويتضح أن الربعين الثالث والرابع قد شهدا أكبر انخفاض في القوة الشرائية لكل من الدولار والدينار، فقد انخفضت القوة الشرائية للدولار والدينار في الربع الثالث بنسبة 55.5% و 5.13% على التوالي. كما انخفضت بنسبة 7.91% للدولار و 7.88% للدينار في الربع الرابع، الأمر الذي يعود بشكل أساسي إلى انخفاض سعر الصرف بشكل كبير في الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام 2007.

جدول 36: تغير القوة الشرائية للدينار والدولار في الأراضي الفلسطينية للعام 2007 حسب الشهر

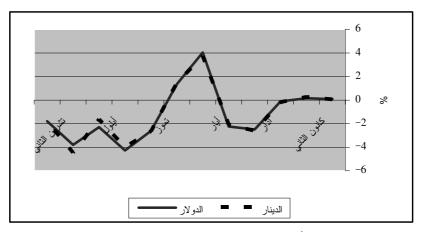
| التغير في سعر صرف تغير القوة الشرائية | | العملة | التغير في | 11 | |
|---------------------------------------|------------|--------|-----------|----------------------|--|
| للعملة (%) | العملة (%) | | (%) CPI | الشهر | |
| 0.08 | 0.43 | دو لار | 0.35 | كانون الثانى | |
| 0.06 | 0.41 | دينار | 0.33 | حالون التا <i>تي</i> | |
| 0.16 | (0.24) | دو لار | (0.40) | شباط | |
| 0.27 | (0.13) | دينار | (0.40) | 244 | |
| (0.11) | (0.28) | دو لار | (0.17) | آذار | |
| (0.17) | (0.34) | دينار | (0.17) |)[1] | |
| (2.50) | (2.79) | دو لار | (0.29) | نيسان | |
| (2.60) | (2.89) | دينار | (0.29) | ىيسى | |
| (2.25) | (2.08) | دو لار | 0.17 | أيبار | |
| (2.07) | (1.90) | دينار | 0.17 | ايار | |
| 4.03 | 4.28 | دو لار | 0.25 | حزيران | |
| 3.73 | 3.98 | دينار | 0.23 | حريران | |
| 1.35 | 1.86 | دو لار | 0.51 | تموز | |
| 1.49 | 2.00 | دينار | 0.51 | ىمور | |
| (2.62) | (0.45) | دو لار | 2.17 | آب | |
| (2.64) | (0.47) | دينار | 2.17 | ĵ· | |
| (4.28) | (3.35) | دو لار | 0.93 | أيلول | |
| (3.98) | (3.05) | دينار | 0.93 | بيتون | |
| (2.30) | (1.53) | دو لار | 0.77 | تشرين الأول | |
| (1.62) | (0.85) | دينار | 0.77 | عمرین ۱۹ون | |
| (3.81) | (2.38) | دو لار | 1.43 | تشرين الثاني | |
| (4.45) | (3.02) | دينار | 1.73 | لسریں سے | |
| (1.8) | (0.85) | دو لار | 0.95 | كاتون الأول | |
| (1.81) | (0.86) | دينار | 0.93 | عتون بيون | |

تم احتساب الأرقام من قبل الباحث بناء على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

وبالتالي، فإن محصلة العام من التغير في القوة الشرائية للدولار ستكون 14.05% و 13.79% للدينار، الذي حدث خلال العام تبعاً للانخفاض في سعر صرف العملتين (7.38% للدولار، و7.12% للدينار)، والارتفاع الكبير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنسبة 6.67%.

^{*} الأرقام بين الأقواس هي سالبة.

شكل 11: تطور التغير في القوة الشرائية لكل من الدينار والدولار في الأراضى الفلسطينية حسب الأشهر للعام 2007



المصدر: تم احتساب الأرقام من قبل الباحث بناء على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

8- السياحة

طرأ بعض التحسن على النشاط السياحي في العام 2007، وإن يكن لا يزال يعاني من الانكماش الناجم عن استمرار الممارسات الإسرائيلية التعسفية والاضطرابات الأمنية. ومن الطبيعي أن يكون التحسن في الدرجة الأولى من نصيب القدس، وبعض التحسن الطفيف في باقي الضفة الغربية، أما قطاع غزة فإن أوضاعه الصعبة لا تسمح بأي تحسن. وفيما يلي عرض لبعض تفاصيل النشاط الفندقي خلال العام 2007.

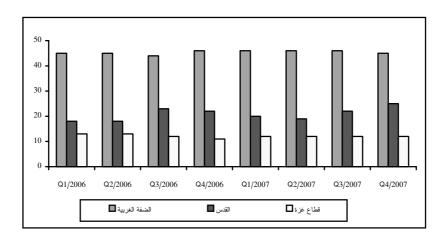
1-8 النشاط الفندقي14

بلغ عدد الفنادق الإجمالي في الأراضي الفلسطينية 112 فندقاً، تشمل الفنادق العاملة والمغلقة مؤقتاً، ويختلف عدد الفنادق العاملة منها حسب الشهر، فقد كان هناك 82 فندقاً عاملاً في شهر كانون الأول 2007، يتوفر فيها 4,124 غرفة، وتضم 8,887 سريراً، في حين كان هناك 80 فندقاً عاملاً في شهر أيلول 2007، يتوفر فيها 4,124 غرفة، وتضم 8,887 سريراً. أما متوسط عدد العاملين خلال الربع الرابع، فقد بلغ 1,238 عاملاً، منهم 1,084 ذكراً، و 154 أنثى.

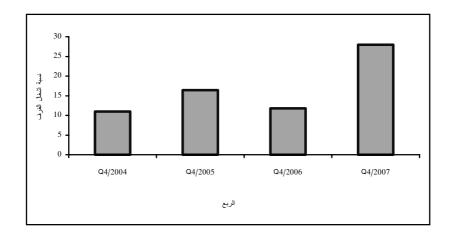
بلغ متوسط إشغال الغرف في الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية 1169.6 غرفة فندقية يومياً، بنسبة 28.0% من الغرف المتاحة، حيث شهد الربع الرابع ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات الإشغال مقارنة مع الربع ذاته للأعوام السابقة.

أن متوسط إشغال (الغرف، الأسرة): عبارة عن حاصل مجموع عدد (الغرف، الأسرة) المشغولة مقسوماً على عدد أيام الإشغال. نسبة إشغال (الغرف، الأسرة) المتاحة مضروباً في العدد مئة. معدل مدة الإقامة: تمثل مجموع عدد ليالي المبيت حسب الجنسية مقسوماً على عدد نز لاء الجنسية ذاتها.

شكل 12: عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الربع، 2006-2007



شكل 13: نسبة إشغال الغرف الفندقية خلال الربع الرابع للأعوام (2004–2007)



يتركز النزلاء في فنادق القدس، حيث وصلت نسبتهم إلى 50.4% من مجموع النزلاء البالغ عددهم 88,912 نـزيلاً، يليها فنادق وسط وجنوب الضفة الغربية وبنسبة 24.0% لكل منهما، أما نسبة نزلاء الفنادق في شمال الضفة الغربية، فقد بلغ 1.2%، في حين بلغت 0.4% في فنادق قطاع غزة.

بلغ عدد ليالي المبيت في فنادق الأراضي الفلسطينية 199,132 ليلة خلال الربع الرابع من العام 2007، حيث شكلت ليالي المبيت النزلاء الفلسطينيين ما نسبته 10.9%، والنزلاء القادمين من الاتحاد الأوروبي 51.9% من إجمالي عدد ليالي المبيت، بينما بلغت نسبة ليالي المبيت للنزلاء القادمين من الولايات المتحدة وكندا 8.5%.

كما بلغ معدل مدة الإقامة خلال الربع الرابع في فنادق الأراضي الفلسطينية 2.2 ليلة لكل نزيل، وبلغ أعلى معدل لمدة الإقامة للنزلاء 2.7 ليلة، وذلك في منطقة القدس، أما في مناطق شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية، فقد بلغ معدل مدة الإقامة 1.9، و 2.1، و 2.1 ليلة لكل نزيل.

ويبين جدول 37 النتائج الأساسية لأهم مؤشرات النشاط الفندقي للربع الرابع من العام 2007، مقارنة مع نتائج الربع الرابع من العام 2006، والربع الثالث من العام 2007، وذلك للتعرف على مدى التغير الذي طرأ على أهم المؤشرات الفندقية، حيث كان الارتفاع في المؤشرات كافة، باستثناء الانخفاض الطفيف في عدد العاملين مقارنة بالربع ذاته من العام السابق.

جدول 37: نسبة التغير في المؤشرات خلال الربع الرابع من العام 2007، مقارنة مع الربع السابق والربع الثالث من العام 2006

| نسبة التغير (%) مقارنة مع الربع الثالث 2007 | نسبة التغير (%) مقارنة مع الربع الرابع 2006 | المؤشر |
|--|--|--|
| 2.5 | 3.8 | عدد الفنادق العاملة كما في نهاية الربع |
| 3.8 | -4.9 | متوسط عدد العاملين خلال الربع |
| 14.9 | 140.3 | عدد النز لاء |
| 4.6 | 144.9 | عدد ليالي المبيت |
| 10.8 | 140.6 | متوسط إشغال الغرف |
| 4.6 | 144.9 | متوسط إشغال الأسرة |
| 12.1 | 137.3 | نسبة إشغال الغرف % |
| 7.1 | 142.9 | نسبة إشغال الأسرة % |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

9- تسجيل الشركات

نقوم دائرة تسجيل الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية – بموجب قانون الشركات الأردني رقم (12) لسنة 1964 بعمليات التسجيل للشركات الفلسطينية المختلفة، حيث يتم تسجيل اسم الشركة والهيئة القانونية لها، بالإضافة إلى قيمة رأسمال الشركة. ويجري العمل حالياً على إقرار قانون فلسطيني جديد للشركات مقدم من قبل وزارة الاقتصاد الوطني، إلا أن النقاش ما زال دائراً على البنود والمواد المختلفة للقانون. تقوم دائرة تسجيل الشركات بتقسيم الشركات إلى ثلاثة أنواع: الشركات المساهمة والعادية، وتستخدم الشركات المساهمة والمساهمة الخصوصية، الشركات العادية، وأخيراً الشركات الأجنبية المساهمة والعادية، وتستخدم بيانات الشركات المسجلة، بشكل غير مباشر، في معرفة الأنشطة التي تتجه إليها الاستثمارات في البلد، ومدى جاذبية البلد في استقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

شهد العام 2007 تحسناً ملموساً في عدد الشركات المسجلة لدى وزارة الاقتصاد، فقد ارتفع بنسبة 88% عن العام 2006، وعلى الرغم من عدم ارتفاع عدد الشركات في الربع الرابع عن الربع الثالث (ارتفع من 260 إلى 261 شركة)، فإنه يعد ارتفاعاً بنسبة 263% عن الربع الرابع في العام الذي سبقه (انظر جدول 38).

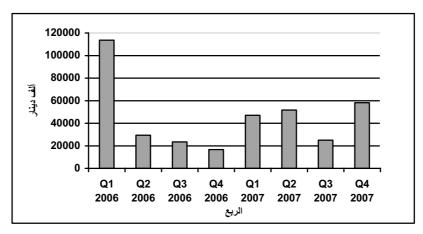
من جهة أخرى، فقد استقر مجموع رأس المال المسجل للشركات الجديدة في العام 2007 على الرغم من الارتفاع الكبير في عدد الشركات المسجلة، حيث وصل إلى 182.3 مليون دينار بالمقارنة مع 183.4 مليون دينار للعام 2006. وقد تم تسجيل أعلى رأسمال في الربع الرابع من العام بقيمة 58.3 مليون دينار (انظر شكل 14)، الأمر الذي يعود بشكل أساسي إلى تسجيل "شركة بيتي للاستثمار العقاري"، وهي شركة مساهمة عامة بلغ رأسمالها 17.6 مليون دينار، وستقوم ببناء مدينة سكنية جديدة تحوي 4000 وحدة سكنية بين رام الله ونابلس.

جدول 38: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة للعامين 2006 و2007 حسب الأرباع

| عدد الشركات | الربع |
|-------------|---------|
| 175 | 2006 Q1 |
| 228 | 2006 Q2 |
| 162 | 2006 Q3 |
| 72 | 2006 Q4 |
| 637 | المجموع |
| 387 | 2007 Q1 |
| 288 | 2007 Q2 |
| 260 | 2007 Q3 |
| 261 | 2007 Q4 |
| 1196 | المجموع |

المصدر: البيانات الخام من دائرة تسجيل الشركات، وزارة الاقتصاد الوطني (2006 و 2007).

شكل 14: قيمة رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في الأراضي الفاسطينية بالدينار الأردني للعامين 2006 و2007 حسب الربع



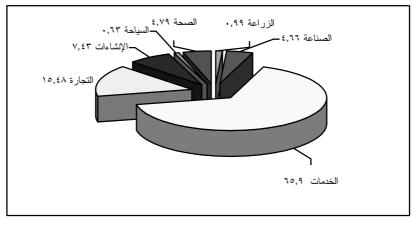
المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، 2007.

يظهر شكل 15 أن الحصة الكبرى من رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في الربع الرابع من العام 2007 كانت من نصيب قطاع الخدمات (65.9%)، يليه قطاع التجارة (15.5%)، ومن ثم قطاع الإنشاءات (7.4%). ويعتبر هذا الترتيب النسبي امتداداً للربع السابق، حيث كانت الحصة الكبرى في الربع الثالث من العام 2007 أيضاً لقطاع الخدمات والقطاعات الأخرى (50.4%)، تلاها قطاع التجارة (33.2%)، ومن ثم قطاع الإنشاءات (13.9%). ومن الملاحظ في الربعين عدم وجود نسبة تذكر لقطاع السياحة، الأمر الذي يعود إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة، وبخاصة بعد أحداث غزة في حزيران.

عند المقارنة حسب الهيئة القانونية للشركات المسجلة (انظر جدول 39)، فإننا نلاحظ أن النسبة الأكبر من رأس المال المسجل في العام 2007 كان للشركات "المساهمة الخصوصية" (51.3%)، بالمقارنة مع 29% للشركات "العادية العامة"، و10.6%

للشركات "المساهمة العامة". وبالمقارنة مع العام 2006، يلاحظ ارتفاع رأس المال المسجل لجميع أنواع الشركات باستثناء الشركات المساهمة العامة.

شكل 15: توزيع رأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الأراضي الفلسطينية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الرابع من العام 2007 (%)



المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، 2007.

جدول 39: توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة جديداً في الضفة الغربية حسب الهيئة القانونية للعامين 2006 و2007

(دينار أردني)

| (2 3 3 2) | | | | | | | | |
|-------------|------------------|-------------|--------|---------------|-------------|------------|------------|-------|
| | الهيئة القانونية | | | | | | | |
| المجموع | عادية | مساهمة | عادية | مساهمة | مساهمة عامة | مساهمة | 71-73- | السنة |
| | محدودة | عامة أجنبية | أجنبية | خصوصية أجنبية | مساهمه عامه | خصوصية | عادية عامة | |
| 112,393,131 | 150,000 | 0 | 0 | 7,680,000 | 22,030,691 | 65,671,920 | 16,860,520 | 2006 |
| 166,319,260 | 0 | 0 | 0 | 15,059,470 | 17,675,000 | 85,301,070 | 48,283,720 | 2007 |

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، 2007.

جدول 40: توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة جديداً في قطاع غزة حسب الهيئة القانونية للعامين 2006 و2007

(دینار أردنی)

| المجموع | شركة مساهمة خاصة | شركة مساهمة عامة | شركة عادية* | السنة |
|------------|---------------------|---------------------|-------------|-------|
| 71,035,188 | 51,035,100 | 20,000,000 | 88 | 2006 |
| 16,008,315 | 16,008,315 | 0 | 0 | 2007 |

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، 2007.

يختلف التصنيف القانوني للشركات في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية، حيث تم جمع الشركات تحت ثلاثة مسميات قانونية، وهي: الشركات العادية، الشركات المساهمة العامة، الشركات المساهمة العامة، الشركات المساهمة العامة، و عند النظر إلى جدول 40 نلاحظ التغير الواضح في رأس المال المسجل للشركات في قطاع غزة، وذلك بين العامين 2006 و 2007. فقد انخفض مجموع

^{*} حسب القانون المصري يسمح بتسجيل الشركات برأسمال يصل إلى صفر.

رأس المال المسجل من 71 مليون دينار في العام 2006، ليصل إلى حوالي 16 مليون دينار في العام 2007، مسجلاً انخفاضاً حاداً بلغت نسبته 77.5%. ويعود السبب في ذلك إلى الأوضاع السياسية المضطربة في قطاع غزة، وبخاصة بعد حزيران؛ أي الربعين الثالث والرابع، حيث أن شهري تشرين الثاني وكانون الأول لم يشهدا أي تسجيل لشركات جديدة في قطاع غزة.

10- اتجاهات آراء أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها حول الأوضاع الاقتصادية 15

يظهر من المسح أن هناك تخوفاً من ازدياد تكلفة الإنتاج ناجماً عن توقع ازدياد أسعار المواد الأولية. ويبدو بشكل واضح أن توقعات الصناعيين في قطاع غزة. وفيما يلي ملخص لنتائج المسح:16

1-10 أداء المنشآت الصناعية بشكل عام

أظهرت نتائج المسح أن 19.9% من أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها يجدون أن أداء العام لمنشآتهم قد تحسس خلال شهر كانون الأول 2007، بينما أفاد 31% بأن أداء المؤسسات قد ساء. ويتوقع 47.9% من أصحاب المنشآت ومديريها في باقي الضفة الغربية أن الأداء العام للمنشآت سيكون أفضل خلال الأشهر الستة اللاحقة لشهر كانون الأول 2007، مقابل 43.6% فقط في قطاع غزة.

2-10 الإنتاج

يشير 17.9% من أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها إلى أن وضع الإنتاج قد تحسن خلال شهر كانون الأول 2007 مقارنة بالشهر السابق، كما يشير 94.2% من أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها إلى أن ارتفاع أسعار المواد الخام له التأثير الأكبر على تكاليف الإنتاج، و70.7% منهم أشاروا إلى قوة تأثير مصاريف النقل على تكاليف الإنتاج، فيما يشير 27.7% منهم إلى أن المنشآت الصناعية تواجه صعوبة أكبر في الحصول على المواد الأولية اللازمة ومدخلات الإنتاج. ويتوقع 15% فقط من أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها تحسن القدرة على الحصول على المواد الأولية اللازمة ومدخلات الإنتاج خلال الأشهر الستة الأولى من العام 2008.

3-10 التشغيل

أشار 8.7% من أصحاب المؤسسات الصناعية إلى وجود تحسن في مستوى التشغيل مقابل 19.3% يعنقدون أنه ساء، أما فيما يتعلق بالإنتاجية فقد أشار 32.8% منهم إلى أن إنتاجية العاملين قد ساءت، مقابل 16.2% يعتقدون بتحسنها. أما بالنسبة للتوظيف، فيلاحظ أن 8.4% فقط من أصحاب المنشآت الصناعية قد قاموا بتشغيل عاملين لديهم خلال شهر كانون الأول 2007، في مقابل 11.5% قاموا بتسريح عاملين في باقى الضفة الغربية وقطاع غزة. أما الانتظام في العمل، فإن 16.5%

¹⁵ يعتمد هذا الجزء من المراقب على "مسح اتجاهات أصحاب (مديريها) المؤسسات الصناعية بشأن الأوضاع الاقتصادية"، وهذا المسح الذي جرى خلال الفترة 6-2008/1/23 يمثل شهر كانون الأول 2007 مقارنة بشهر تشرين الثاني 2007.

¹⁶ تم اعتماد عينة المسح الصناعي العام 2004 كإطار للمعاينة الأولية للعينة، ومن ثم تم حصر المؤسسات الصناعية التي تساهم بما نسبته 70% من إجمالي الإنتاج الصناعي، مستثنياً منها المؤسسات الصناعية التي تشغل أقل من 20 عاملاً.

يرون أنه ازداد سوءاً. وتشير نتائج توقعاتهم إلى أن 43.7% منهم يتوقعون تحسناً في إنتاجية العاملين، و16.7% يتوقعون تحسناً في الانتظام بالعمل خلال الأشهر الستة الأولى من العام 2008.

4-10 الأوضاع المالية الخاصة والتمويل من خلال الاقتراض

أشار 58.1% من أصحاب المؤسسات الصناعية ومديريها إلى أن الأوضاع المالية الخاصة، لم يطرأ عليها أي تغير خلال شهر كانون الأول 2007 مقارنة بالشهر السابق، فيما يعتقد 31.1% منهم أنها ازدادت سوءاً، و12.8% أشاروا إلى أن التسهيلات المصرفية ازدادت سوءاً مقابل الغالبية (81.8%) التي اعتقدت أنه لم يطرأ عليها أي تغير. وتشير نتائج المسح إلى ضعف إقبال المؤسسات الصناعية على طلب القروض من البنوك، حيث أشار 98.5% من أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها إلى أنهم لم يعمدوا لطلب الاقتراض من البنوك العاملة في مقابل 8.0% عمدت للاقتراض مرة واحدة فقط، و0.7% عمدوا للاقتراض من 2-5 مرات. أما التوقعات المستقبلية لهم، فتشير إلى أن 24.2% منهم يتوقعون تحسن الأوضاع المالية الخاصة، و48.8% فقط يتوقعون تحسن التسهيلات المصرفية خلال الأشهر الستة الأولى من العام 2008.

5-10 المبيعات والمنافسة

أفاد 42.9% من أصحاب المنشآت الصناعية بأن قيمة المبيعات كانت أسوأ خلال شهر كانون الأول 2007 مقارنة بما كانت عليه في الشهر السابق. وأفاد 50.1% من أصحاب المنشآت الصناعية بأنهم يتوقعون ارتفاع مستوى المبيعات خلال الأشهر الستة الأولى من العام 2008.

أما فيما يتعلق بالمنافسة، فإن 88.5% من أصحاب المنشآت يجدون منافسة محلية وأجنبية للمنتج الرئيسي لديهم، حيث أشار 77.5% من أصحاب المؤسسات الصناعية إلى وجود منافسة محلية، وترتفع النسبة في قطاع غزة لتصل إلى 95.3% مقابل 77. في باقي الضفة الغربية، كما يرى 22.5% وجود منافسة أجنبية بواقع 26% في باقي الضفة الغربية، و 4.7% في قطاع غزة.

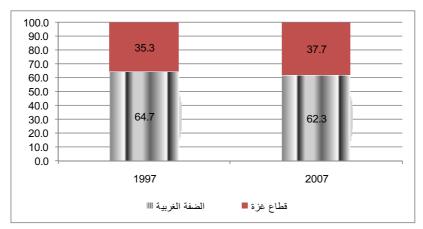
11- السكان في الأراضي الفلسطينية بين تعدادين

بلغ عدد سكان الأراضي الفلسطينية 3.76 مليون فرد في نهاية العام 2007 حسب النتائج الأولية لتعداد السكان. ¹⁷ ويشمل هذا العدد الأفراد الذين جرى عدهم فعلياً، وبلغت نسبتهم 97.3% من مجموع السكان وفقاً للدراسة البعدية التي هدفت إلى قياس نسبة الشمول في التعداد، والتي بينت أن نسبة النقص في شمول التعداد بلغت 2.7%. ومقارنة مع تعداد العام 1997، فإن عدد السكان ازداد بنسبة 29.9% خلال السنوات العشر السابقة؛ أي بمعدل زيادة سكانية تساوي 3% في السنة.

وبالنسبة لتوزع السكان حسب المنطقة، فإن 62.3% يعيشون في الضفة الغربية، ويعيش 37.7% في قطاع غزة. وتظهر نتائج التعداد اختلافاً في التوزيع النسبي للسكان ما بين التعدادين (تعداد السكان العام 1997 والعام 2007)، وكما يظهر من شكل 16، فقد شهد العقد السابق نمواً في عدد سكان القطاع بوتيرة أسرع من نمو السكان في الضفة الغربية، ما أدى إلى زيادة نسبية في وزن سكان قطاع غزة بـ 2.4 نقطة مئوية.

17 أظهرت نتيجة التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت العام 2007 أن العدد الفعلي للسكان يقل عن النقديرات السابقة للتعداد بحوالي 6%، حيث أشارت النقديرات إلى أن عدد سكان الأراضي الفلسطينية 4.01 مليون منتصف العام 2007.

شكل 16: توزيع السكان النسبي في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة، 1997 و2007



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، المؤتمر الصحافي لإعلان النتائج الأولية للتعداد، رام الله- فلسطين. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998. التعداد العام للسكان والمنشآت والمنشآت)، رام الله- 1998، النتائج النهائية للتعداد ملخص (السكان، المساكن، المباني والمنشآت)، رام الله- فلسطين.

وتظهر البيانات زيادة في الوزن النسبي لمنطقتي جنوب الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة بين تعدادي السكان، مقابل تراجع في وزن كل من منطقة وسط الضفة الغربية وشمالها (انظر جدول 41).

جدول 41: توزع الفلسطينيين حسب المنطقة، 1997 و 2007

| التغير في الوزن | جموع سكان الفلسطينية | | سكان | عدد ال | المحافظة/ المنطقة |
|----------------------|-------------------------|---------------------|---------------------|---------------------|--------------------|
| النسبي بين التعدادين | نهاية العام 2007 | نهاية العام 1997 | نهاية العام 2007 | نهاية العام 1997 | |
| -1.2 | 24.9 | 26.1 | 935,19 | 755,630 | شمال الضفة الغربية |
| -1.7 | 18.1 | 19.9 | 682,263 | 574,896 | وسط الضفة الغربية |
| 0.6 | 19.3 | 18.8 | 727,645 | 542,950 | جنوب الضفة الغربية |
| 2.4 | 37.7 | 35.3 | 1,416,539 | 1,022,207 | قطاع غزة |
| | 100 | 100 | 3,761,646 | 2,895,683 | الأراضي الفلسطينية |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، المؤتمر الصحافي لإعلان النتائج الأولية للتعداد، رام الله- فلسطين.

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1998، النتائج النهائية للتعداد- ملخص (السكان، المساكن، المبانى والمنشآت)، رام الله- فلسطين.

أما بالنسبة التغير في الوزن النسبي للمحافظات الفلسطينية خلال الفترة 1997 – 2007، فإننا نلاحظ زيادة في الوزن النسبي لكل محافظات قطاع غزة، وكانت أعلى زيادة في محافظة شمال غزة، بينما سجلت محافظة واحدة في الضفة الغربية زيادة في وزنها النسبي، وهي محافظة الخليل، فيما تراجع الوزن النسبي لمحافظات القدس، ونابلس، وجنين، وطولكرم، وسلفيت، وقلقيلية. وكان أعلى تراجع في وزن محافظة القدس، حيث تراجع وزنها النسبي بــ 1.7 نقطة. أما المحافظات الأخرى في الضفة الغربية (طوباس، ورام الله والبيرة، وأريحا، وبيت لحم فلم يطرأ تغير على وزنها النسبي خلال السنوات العشر السابقة (انظر جدول 42).

جدول 42: التوزيع النسبي لسكان المحافظات

| التغير في الوزن | جموع سكان لفلسطينية | النسبة من ما الأراضي ال | لسكان | عدد ا | المحافظة/ المنطقة |
|----------------------|------------------------|-------------------------|---------------------|---------------------|---------------------------------------|
| النسبي بين التعدادين | نهاية العام 2007 | نهاية العام 1997 | نهاية العام 2007 | نهاية العام 1997 | , , , , , , , , , , , , , , , , , , , |
| -0.2 | 6.8 | 7.0 | 256212 | 203026 | جنين |
| 0.0 | 1.3 | 1.3 | 48771 | 36609 | طوباس |
| -0.4 | 4.2 | 4.6 | 158213 | 134110 | طولكرم |
| -0.1 | 2.4 | 2.5 | 91046 | 72007 | قلقيلية |
| -0.1 | 1.6 | 1.7 | 59464 | 48538 | سلفيت |
| -0.5 | 8.5 | 9.0 | 321493 | 261340 | نابلس |
| 0.0 | 7.4 | 7.4 | 278018 | 213582 | رام الله والبيرة |
| -1.7 | 9.6 | 11.3 | 362521 | 328601 | القدس |
| 0.0 | 1.1 | 1.1 | 41724 | 32713 | أريحا |
| 0.0 | 4.7 | 4.7 | 176515 | 137286 | بيت لحم |
| 0.6 | 14.7 | 14.0 | 551130 | 405664 | الخليل |
| 0.9 | 7.2 | 6.3 | 270245 | 183373 | شمال غزة |
| 0.5 | 13.2 | 12.7 | 496410 | 367388 | غزة |
| 0.4 | 5.5 | 5.1 | 205534 | 147877 | دير البلح |
| 0.3 | 7.2 | 6.9 | 270979 | 200704 | خان يونس |
| 0.4 | 4.6 | 4.2 | 173371 | 122865 | رفح |
| | 9.3 | 9.0 | 349886 | 260151 | الأراضي الفلسطينية |

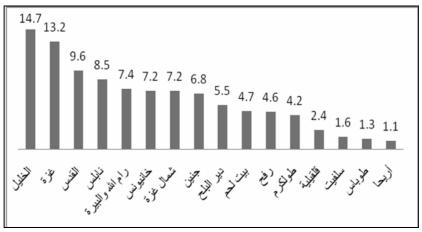
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، المؤتمر الصحافي لإعلان النتائج الأولية للتعداد، رام الله- فلسطين.

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1998، النتائج النهائية للتعداد - ملخص (السكان، المساكن، المباني والمنشآت)، رام الله- فلسطين.

ويوجد تفاوت كبير بين المحافظات الفلسطينية من حيث عدد سكانها. فقد أظهرت نتائج التعداد السكاني العام 2007 أن محافظة الخليل هي أكبر المحافظات الفلسطينية سكاناً، ويعيش فيها 14.7% من سكان الأراضي الفلسطينية؛ أي 41724 نسمة بينما يعيش في أصغر المحافظات الفلسطينية (محافظة أريحا) 1.1% من سكان الأراضي الفلسطينية؛ أي 41724 نسمة (انظر شكل 17).

وفي السياق ذاته، فقد تفاوتت معدلات النمو السكاني في المحافظات الفلسطينية، حيث كان معدل النمو السكاني السنوي في جميع محافظات غزة ومحافظتي الخليل وطوباس في الضفة الغربية أعلى من معدلات الزيادة في الأراضي الفلسطينية، بينما كانت معدلات الزيادة في محافظة رام الله مماثلة للنمو السكاني في عموم الأراضي الفلسطينية، فيما سجلت باقي محافظات الضفة الغربية نمواً سكانياً أقل من المعدل العام للنمو السكاني في الأراضي الفلسطينية، حيث كان أقل نمو سكاني في محافظة القدس (1% سنوياً) (انظر جدول 43).

شكل 17: ترتيب المحافظات الفلسطينية حسب حجم سكانها، 2007



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، المؤتمر الصحافي لإعلان النتائج الأولية للتعداد، رام الله- فلسطين.

جدول 43: النمو السكاني في المحافظات الفلسطينية، 1997- 2007

| معدل التغير السنوي | النمو السكاني 1997–2007 | المحافظة/ المنطقة |
|-----------------------|----------------------------|--------------------|
| 2.6 | 26.2 | جنين |
| 3.3 | 33.2 | طوباس |
| 1.8 | 18.0 | طولكرم |
| 2.6 | 26.4 | قلقيلية |
| 2.3 | 22.5 | سلفيت |
| 2.3 | 23.0 | نابلس |
| 3.0 | 30.2 | رام الله والبيرة |
| 1.0 | 10.3 | القدس |
| 2.8 | 27.5 | أريحا |
| 2.9 | 28.6 | بيت لحم |
| 3.6 | 35.9 | الخليل |
| 4.7 | 47.4 | شمال غزة |
| 3.5 | 35.1 | غزة |
| 3.9 | 39.0 | دير البلح |
| 3.5 | 35.0 | خان يونس |
| 4.1 | 41.1 | رفح |
| 3.0 | 29.9 | الأراضي الفلسطينية |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، المؤتمر الصحافي لإعلان النتائج الأولية للتعداد، رام الله- فلسطين.

تثير هذه البيانات سؤالاً طبيعياً حول أهمية ومعنى التغيرات الملاحظة بين التعدادين في توزيع الـسكان الفلـسطينيين بـين المحافظات والمناطق.

نظرياً، تعزى هذه التغيرات إلى الهجرة الخارجية، والهجرة الداخلية، وزيادة السكان الطبيعية (عدد الولادات – عدد الوفيات). ولا تتوفر لدينا بيانات موثوقة حول الهجرة الخارجية يسمح باستخدامها لفحص تأثيرها على المحافظات المختلفة. وكذلك لا تتوفر بيانات حديثة حول الهجرة الداخلية. لكن الانطباع العام يشير إلى توجه أهل شمال الضفة الغربية إلى وسطها، وتحديداً إلى مدينتي رام الله والبيرة وضواحيهما، ومن المؤشرات على ذلك انتقال العمالة من شمال الضفة الغربية إلى وسطها، وانتقال رؤوس الأموال، وقيام المستثمرين من شمال الضفة الغربية بنقل استثماراتهم، أو جزء منها إلى وسطها، وذلك بتأثير تفاوت الأوضاع الأمنية بين الشمال والوسط.

وفي السياق ذاته، فإن معدلات الخصوبة في محافظات وسط الضفة الغربية هي الأدنى بين المحافظات الفلسطينية. وعلى الرغم من ذلك، فإننا نشهد نمواً سكانياً كبيراً نسبيا في محافظة رام الله والبيرة، وهو ما يذكي الانطباع العام بأنها محافظة جاذبة للهجرة الداخلية، وربما الخارجية أيضاً.

وبالنسبة لمحافظات قطاع غزة، فإن الزيادة الطبيعية الكبيرة فيها (مقارنة مع الضفة الغربية)، وبقاء معدلات الخصوبة مرتفعة فيها نترافق مع تدني معدلات الهجرة الخارجية منها، رغم زيادة حدة ووتيرة القمع والحصار الإسرائيليين في قطاع غزة.

ويعكس الحراك السكاني في الأراضي الفلسطينية بين مناطقها ومحافظاتها خلال العقد الماضي أثر إجراءات السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، وبالتحديد جدار الفصل العنصري، وحصار القدس والعمل المتسارع على تهويدها، وتواصل الإغلاق المشدد لمحافظات شمال الضفة الغربية، والتدمير المنهجي للبنية الاقتصادية فيها، ما يدفع باتجاه تعزيز الميل للهجرة إلى وسط الضفة الغربية، أو الهجرة للخارج.

11-1 حجم الأسرة

بلغ متوسط حجم الأسرة في الأراضي الفلسطينية 5.8 أفراد نهاية العام 2007 حسب بيانات التعداد العام للسكان. ويشكل ذلك تراجعاً في متوسط حجم الأسرة بنسبة 7.9% مقارنة بالعام 1997 (انظر جدول 44). وعلى الرغم من أن حجم الأسرة يميل للتراجع في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن معدلات التراجع في الضفة الغربية أكبر منها في قطاع غزة. فقد تراجع متوسط حجم الأسرة بنسبة 8.8% في الضفة الغربية خلال العقد الماضي، بينما تراجع متوسط حجم الأسرة بنسبة 5.8% في قطاع غزة خلال الفقد الماضي، بينما تراجع متوسط حجم الأسرة بنسبة 5.8% في قطاع غزة خلال الفترة نفسها.

جدول 44: متوسط حجم الأسرة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والمحافظة 1997 و2007

| التغير في متوسط حجم الأسرة % | متوسط حجم الأسرة 2007 | متوسط حجم الأسرة 1997 | المحافظة/ المنطقة |
|------------------------------|--------------------------|--------------------------|-------------------|
| 10.2- | 5.3 | 5.9 | جنين |
| 13.1- | 5.3 | 6.1 | طوباس |
| 8.6- | 5.3 | 5.8 | طولكرم |
| 8.2- | 5.6 | 6.1 | قلقيلية |
| 10.0- | 5.4 | 6.0 | سلفيت |
| 8.5- | 5.4 | 5.9 | نابلس |
| 10.2- | 5.3 | 5.9 | رام الله والبيرة |
| 3.7- | 5.2 | 5.4 | القدس |
| 11.3- | 5.5 | 6.2 | أريحا |
| 8.6- | 5.3 | 5.8 | بیت لحم |

| التغير في متوسط حجم الأسرة % | متوسط حجم الأسرة 2007 | متوسط حجم الأسرة 1997 | المحافظة/ المنطقة |
|------------------------------|--------------------------|--------------------------|--------------------|
| 9.0- | 6.1 | 6.7 | الخليل |
| 8.3- | 5.5 | 6.0 | الضفة الغربية |
| 6.9- | 6.7 | 7.2 | شمال غزة |
| 5.8- | 6.5 | 6.9 | غزة |
| 7.2- | 6.4 | 6.9 | دير البلح |
| 8.7- | 6.3 | 6.9 | خان يونس |
| 5.8- | 6.5 | 6.9 | رفح |
| 5.8- | 6.5 | 6.9 | قطاع غزة |
| 7.9- | 5.8 | 6.3 | الأراضي الفلسطينية |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، المؤتمر الصحافي لإعلان النتائج الأولية للتعداد، رام الله- فلسطين.

وقد بلغ عدد الأسر في الأراضي الفلسطينية 646755 أسرة نهاية العام 2007. ويشكل هذا العدد زيادة بنسبة 40.7% في عدد الأسر الفلسطينية خلال الفترة 1997–2007، حيث بلغ عدد الأسر 459632 أسرة العام 2007.

11-2 المبانى والوحدات السكنية

تمثل النتائج الأولية عدد المباني والوحدات السكنية التي تم حصرها خطل الفترة من 2007/10/20 إلى تمثل النتائج الأولية عدد المباني والوحدات السكنية التي تسم حصرها خطاع غزة، باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية العام 1967، بلغ (473,951)، منها (325,260) في باقي الضفة الغربية و (148,691) في قطاع غزة؛ أي أن عدد المباني في قطاع غزة يساوي ما نسبته (451,543) من مجموع المباني. في حين بلغ عدد الوحدات السكنية (693,805) وهي في باقي الضفة الغربية (451,543) وحدة، وفي قطاع غزة (34.962) وحدة؛ أي أن نسبة الوحدات السكنية في قطاع غزة هي باقي الضفة الغربية وقطاع غزة.

11-3 المنشآت الاقتصادية

تمثل النتائج الأولية لتعداد المنشآت جميع المنشآت في الأراضي الفلسطينية التي تم حصرها خلل الفترة مثل النتائج الأولية لتعداد المنشآت جميع المنشآت في الأراضي الفلسطينية، باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية العام 1967، (138,728)، منها (95,318) منشأة في باقي الضفة الغربية، ومن هذه المنشآت هناك (119,547) منشأة عاملة على مستوى الأراضي الفلسطينية، تشمل القطاع الخاص، والشركات الحكومية، والقطاع الأهلي، ويعمل فيها (314,506) عمال، منها (83,582) منشأة في باقي الضفة الغربية، يعمل فيها (216,654) عاملاً، و(35,965) منشأة في قطاع غزة يعمل فيها (97,852) عاملاً. وتشكل المنشآت العاملة في قطاع غزة ما نسبته (30.1 %) من إجمالي المنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية.

12- التعليم

1-12 التعليم في القدس

تعاني العملية التربوية في القدس الشرقية من مشكلة تعدد أنظمة التعليم فيها، وفي الوقت ذاته تفتقد المدينة إلى سلطة تربوية واحدة، تشرف وتراقب العملية التربوية، وتضبط التعدد في أنظمة التعليم، وتتحكم في آثارها، حيث تخضع بعض مدارس القدس إلى إشراف وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، وتالثة تخضع لإشراف وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، بالإضافة إلى المدارس الخاصة والأهلية.

وبلغ عدد المدارس في القدس 146 مدرسة، تشرف وزارة التربية والتعليم الفلسطينية على 26% منها، والمعارف الإسرائيلية على 37%، وتشكل المدارس الخاصة والأهلية ما نسبته 31.5% من مدارس المدينة، بينما تشرف الأونروا على 5.5% من مدارس القدس الشرقية.

وبالنسبة للطلاب، فإن أكثر من نصفهم ملتحقون بالمدارس التي تديرها بلدية القدس ودائرة المعارف الإسرائيليتين، وبلغت نسبتهم 53.6% من مجموع الطلاب العرب في القدس، والبالغ عددهم 70157 طالباً وطالبة العام 2008/2007، بينما تنضم مدارس الأوقاف الإسلامية والمدارس الخاصة والأهلية 41.3% من الطلاب في القدس الشرقية، ومدارس الأونروا 5.1%.

ويعمل في مدارس القدس 3589 معلماً ومعلمة، يعمل 47.45% منهم في المدارس التابعة للمعارف الإسرائيلية (تابعة السي بلدية القدس الإسرائيلية)، ويعمل في المدارس التابعة للأوقاف 20.8%، وفي المدارس الخاصة والأهلية 28%، بينما يعمل 38.8% في مدارس الأونروا (انظر جدول 45).

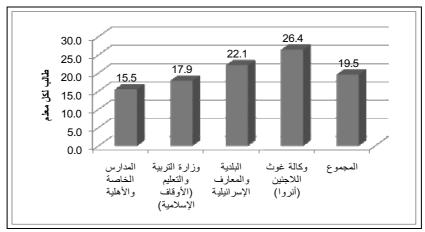
جدول 45: توزع المدارس والطلاب والمعلمين في القدس حسب السلطة المشرفة، 2008/2007

| سون | المعلم | الطلاب | | الشُّعب | | المدارس | | المدارس | | السلطة المشرفة |
|------|--------|--------|-------|---------|------|---------|-----|--|--|----------------|
| % | 212 | % | 212 | % | عدد | عدد % | | | | |
| 20.8 | 746 | 19 | 13329 | 19.3 | 472 | 26.0 | 38 | وزارة التربية والتعليم (الأوقاف الإسلامية) | | |
| 28.0 | 1008 | 22.3 | 15663 | 25.7 | 627 | 31.5 | 46 | المدارس الخاصة والأهلية | | |
| 3.8 | 135 | 5.1 | 3561 | 4.3 | 105 | 5.5 | 8 | وكالة غوث اللاجئين (الأونروا) | | |
| 47.4 | 1700 | 53.6 | 37604 | 50.7 | 1240 | 37.0 | 54 | البلدية والمعارف الإسرائيلية | | |
| 100 | 3589 | 100 | 70157 | 100 | 2444 | 100 | 146 | المجموع | | |

المصدر: وزارة النربية والتعليم العالي الفلسطينية، 2008. التعليم في القدس. نقلاً عن الصفحة الإلكترونية للوزارة: 25/2/2008:WWW.MOHE.GOV.PS

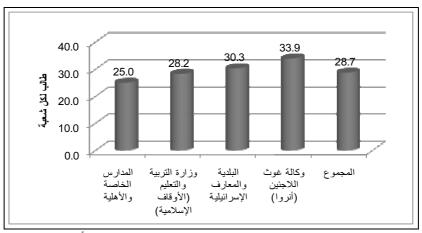
ويظهر من الشكلين 18 و19 أن المدارس الخاصة في القدس الشرقية هي الأفضل من حيث معدل عدد الطلبة لكل معلم، أو من حيث عدد الطلبة لكل شعبة، تليها مدارس الأوقاف الإسلامية، وتزيد هذه المعدلات في مدارس الأونروا ومدارس بلديــة القدس الإسرائيلية.

شكل 18: معدل عدد الطلبة لكل معلم في مدارس القدس العربية حسب الجهة المشرفة، 2007-2008



المصدر: حسبت بناء على بيانات وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، نقلا عن الصفحة الإلكترونية للوزارة 25/2/2008WWW.MOHE.GOV.PS

شكل 19: الكثافة الصفية في مدارس القدس العربية حسب الجهة المشرفة، 2007-2008



المصدر: حسبت بناء على بيانات وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، نقلاً عن الصفحة الإلكترونية للوزارة: 25/2/2008: WWW.MOHE.GOV.PS.

وتتسبب إجراءات الاحتلال الإسرائيلي في القدس في خلق مشاكل عديدة، منها عدم ملاءمة الغرف المستعملة كصفوف للتدريس، وذلك لصعوبة الحصول على رخص لبناء المدارس من البلدية الإسرائيلية. لذلك، تلجأ الوزارة إلى شراء أو استئجار مبان سكنية لاستعمالها كمدارس. بالإضافة إلى ذلك، فإن غالبية هذه المدارس تفتقر إلى الترميم والصيانة الدورية، وبخاصة المدارس الموجودة في البلدة القديمة، فأبنيتها قديمة وتفتقر إلى الملاعب وساحات اصطفاف للطلبة، والمختبرات العلمية والعلوم المنزلية والحاسوب (WWW.MOHE.GOV.PS).

وضاعف جدار العزل العنصري من المشاكل التي تواجه العملية التعليمية في القدس الشرقية. فقد تسبب الجدار في إعاقة حوالي 20% من طلبة مدارس القدس من الوصول إليها، حيث يسكن هؤلاء الطلبة في ضواحي القدس التي عزلها الجدار عن مركز المدينة. وفي السياق ذاته، يعيق الجدار وصول المعلمين إلى مدارسهم، وبخاصة أولئك الذين عليهم التنقل على جانبي

جدار العزل العنصري. ومن ناحية أخرى، فإن الجدار تسبب في عزل مدارس عديدة عن نسبة كبيرة من طلابها. وتقع 11 مدرسة تابعة لوزارة التربية خارج الجدار، و 27 مدرسة داخله.

وتشكل العملية التعليمية أحد محاور الصراع للحفاظ على عروبة القدس، وتعزيز صمود أهلها العرب، وبخاصة أن السياسة الإسرائيلية العامة تسعى إلى تخفيض عدد ونسبة العرب في المدينة. وللعملية التعليمية في القدس آثارها المباشرة على واقع ومستقبل الصراع في المدينة، وتحتل مشكلة معدلات التسرب المرتفعة حيزاً مهماً في اهتمامات الجهاز التربوي الفلسطيني. وقد أظهرت الدراسات أن المدارس التابعة للبلدية الإسرائيلية في القدس تعاني من معدلات تسرب كبيرة، تزيد 120 مرة عن معدلات التسرب في التعليم العام في الوسط اليهودي.

2-12 حصار غزة يدمر العملية التعليمية فيها

تضررت العملية التعليمية في قطاع غزة بصورة كبيرة نتيجة الحصار المشدد والمتواصل الذي تفرضه إسرائيل على القطاع، والذي شمل إغلاق المعابر كافة، واقتصار عملها على إدخال بعض السلع الضرورية، وبكميات قليلة، لا تغطي احتياجات السكان هناك. وعززت إسرائيل إجراءات الحصار بقطع الكهرباء، وتقليص كميات الوقود التي تسمح بدخولها إلى قطاع غزة. وتشير تقارير الجهات الدولية ذات العلاقة إلى تأثير كارثي على العملية التعليمية كما هو واضح في المقتطفات التالية من تقارير جهات مختلفة.

حذر صندوق الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف من أن نحو 200 ألف طفل في غزة استأنفوا دراستهم، مع بداية الفصل الدراسي الثاني، محرومون من التدفئة والكهرباء، بسبب الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة. ولفتت اليونيسيف، من جهة أخرى، إلى أن عدداً كبيراً من التلامذة لا يمكنهم إجراء امتحاناتهم، وأن مستقبلهم على المحك. وعلى خط مواز، أعلنت وكالة غوث وتشغيل اللجئين الفلسطينيين (الأونروا) أن تلامذة غزة سيحرمون من القرطاسية طيلة 45 يوماً بسبب التأخير في إصدار الإذن الإسرائيلي للتزود بالورق.

وتشير معدلات الالتحاق وعلامات الامتحانات إلى حدوث انخفاض كبير وفقاً لتصريحات ممثلة اليونيسيف الخاصة. فقد انخفضت معدلات الالتحاق للصفوف من الأول حتى العاشر، حيث انخفضت من 96.8% في العام 2001 إلى 91.2% في العام 2000–2000، كما أن الإنجازات التعليمية تعاني أيضاً، فقد أظهر مسح للأونروا في مدارسها بغزة أن ما بين 66–90% من الطلبة في الصفوف من الرابع حتى التاسع رسبوا في الرياضيات، وأن 61% من طلبة الصف الثامن رسبوا في اللغة العربية.

وتقول مديرة إحدى مدارس غزة: منذ أشهر ونحن نتخطى الحصص التي تتطلب استهلاكاً كبيراً للطاقة مثل تكنولوجيا المعلومات أو مختبرات العلوم والأنشطة اللامنهجية، نحن نفتقر إلى الأوراق للطباعة، وإلى الطباشير، وتحتاج أجهزة الفاكس والطابعات وأجهزة العرض الرأسي وآلات تصوير الوثائق إلى قطع الغيار، وإذا أضيف إلى ذلك البرد والعتمة ونقص المواد، فإن ما يجري في الأساس هو حرمان الأطفال من التعليم.

من ناحية أخرى، تتعطل الآن مشاريع بناء وترميم في المدارس الحكومية ومدارس الأونروا بقيمة ملايين الدولارات بسبب القيود على استيراد الاسمنت ومواد البناء. ويقول كريس جانس المتحدث باسم الأونروا التي تدير 214 مدرسة، إن قيام إسرائيل بمنع دخول المواد الأساسية إلى قطاع غزة يتسبب بضربة مدمرة لبرامجنا التعليمية، فأكثر من نصف الميزانية العامة للأونروا تصرف على التعليم، لأننا نؤمن بأن التعليم يعد إحدى الطرق المهمة لمنح الجيل القادم شيئاً من الأمل، وهو يفتح المجال للخلاص من الاعتمادية والفقر المدقع.

نقلاً عن الصفحة الإلكترونية لوزارة التربية والتعليم العالى الفلسطينية.

WWW.MOHE.GOV.PS

وتظهر تقارير وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية أن القمع الإسرائيلي ألحق خسائر بشرية كبيرة بالطلاب والمعلمين والموظفين خلال سنوات انتفاضة الأقصى. فقد استشهد 700 شخص من الأسرة التعليمية، معظمهم من طلاب المدارس، وجرح 4860 فرداً من الأسرة التعليمية منذ بداية انتفاضة الأقصى وحتى 8 آذار 2008. كذلك تعرض 927 طالباً ومعلماً للاعتقال خلال الفترة نفسها، بالإضافة إلى المئات من طلبة الجامعات الذين تعرضوا للاعتقال ولم تتضمنهم الإحصائية المرفقة (وزارة التربية والتعليم منذ 2008/9/28. أثر الاحتلال الإسرائيلي على التربية والتعليم منذ 2008/9/28).

جدول 46: الخسائر البشرية التي أصابت أطراف العملية التعليمية في الأراضي الفلسطينية بسبب إجراءات الاحتلال القمعية منذ 2008/3/6 – 2008/3/6

| العدد | الة | ا لد |
|-------|---------------|-------------|
| 36 | معلمون | |
| 650 | طلبة مدارس | |
| 7 | مو ظفون | شهداء |
| 6 | موظفو جامعات | |
| 1 | طلبة محو أمية | |
| 190 | معلمون | |
| 708 | طلبة مدارس | معتقلون |
| 29 | مو ظفون | معتقتون |
| _ | طلاب جامعات | |
| 55 | معلمون | |
| 3547 | طلبة مدارس | |
| 1245 | طلبة جامعات | جرحى |
| 13 | موظفون | |

المصدر: 25/2/2008<u>WWW.MOHE.GOV.PS</u>

12-3 ترتيب قطاع التعليم الفلسطيني بالمقارنة مع 14 دولة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أوضح تقرير النتمية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي أصدره البنك الدولي (2008)، أنه على الرغم من الاستثمارات الكبيرة التي قامت بها دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجال التعليم، وعلى الرغم من دلالة الكثير من الاستثمارات في مجال اقتصاديات التعليم على وجود ارتباطات ومؤشرات قوية توحي بعلاقة إيجابية بين التعليم والنمو الاقتصادي، فإن هذه الدول لم تبلغ المستوى المرجو من النمو الاقتصادي. وكما ورد في التقرير، فيعزى سبب هذه الظاهرة غير المتوقعة، إلى أن العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، هي علاقة مشروطة بنوعية التعليم، والبنية الاقتصادية لهذه الدول، بالإضافة إلى عدم المواءمة بين الطلب المتزايد على سوق العمل، والفرص المتاحة للخريجين، وهذا الأخير سببه النمو السكاني الكبير والمتزايد، الذي يفوق حجم النمو في فرص العمل. من

ناحية أخرى، يفيد هذا التقرير بأن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومن خلال استثماراتها في مجال التعليم، قد استطاعت زيادة نسب الإقبال على التعليم في جميع المراحل الدراسية، وبخاصة الابتدائية منها، وتقليل نسبة الأمية بشكل ملحوظ، إلا أن معظم هذه الدول، لم تبذل الجهود اللازمة والمطلوبة لتحسين مخرجات التعليم، من حيث النوعية، والخصائص، بل أخذت استثماراتها في التعليم البعد الهندسي للقطاع التعليمي فقط؛ أي من ناحية القدرة الاستيعابية، ولم تركز على جودة المخرجات، أو احتياجات سوق العمل.

ومع أن الحالة الفلسطينية تختلف كثيراً عن غيرها، وبخاصة من ناحيتي الاستقرار السياسي والاقتصادي، فإنها حققت مراتب متفوقة في بعض المؤشرات التعليمية المقارنة التي حللها التقرير، والتي يمكن أن تعزى إلى أسباب عدة، منها أن الدعم والمتابعة المقدمان للتعليم في الأراضي الفلسطينية تعتبر مرتفعة مقارنة بالدول الأخرى. من جهة ثانية، نلاحظ عدم ملاءمة المقارنة بين الأراضي الفلسطينية وبعض الدول التي يعتبر فيها النفط من أهم مركبات الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من كل ذلك، فإننا سنعرض بعض نتائج التقرير للاستدلال بها عن حالة التعليم في الأراضي الفلسطينية مقارنة بدول السشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

أشارت نتائج النقرير عن الوضع التعليمي الفلسطيني خصوصاً، إلى أنه يتصف بالصفات نفسها الواردة أعلاه، وذلك عند النظر في مؤشرات تعليمية تعكس أهم خصائص القطاع التعليمي، وأداءه، وتنافسية مخرجاته، ومواءمته للطلب في سوق العمل. فبمقارنة أداء القطاع التعليمي في الأراضي الفلسطينية مع هذه الدول باستخدام أربعة أبعاد، يتبين ما يلي:

البعد الأول: شمولية التعليم على المجتمع، وهذا من خلال الاطلاع على مؤشرات التسجيل في المراحل التعليمية المختلفة، وهما: مؤشر صافي نسبة التسجيل (NER) للمرحلة الأساسية، فقد صنف أداء القطاع التعليمي الفلسطيني بالمرتبة الرابعة، ومؤشر إجمالي نسبة التسجيل (GER) في المرحلة الثانوية، فقد تصدر القطاع التعليمي الفلسطيني التصنيف فيه، أما مؤشر صافي نسبة التسجيل (GER) للمرحلة الثالثية، فقد كان تصنيفه في المرتبة الثالثة، (انظر جدول 47).

جدول47: ترتيب القطاع التعليمي الفلسطيني بالمقارنة مع 14 دولة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

| المرتبة | المؤشر |
|---------|--|
| الرابعة | صافي نسبة التسجيل (NER) في المرحلة الابتدائية |
| الأولى | إجمالي نسبة التسجيل (GER) في المرحلة الثانوية |
| الثالثة | إجمالي نسبة التسجيل (GER) في المرحلة الثالثية |
| الثانية | أقل نسبة أمية |
| السادسة | امتحانات قدرات الطلبة في الرياضيات والعلوم (TIMSS) |
| الأولى | معدل إكمال التعليم في المرحلة الابتدائية |
| الرابعة | التكافؤ بين الجنسين – المرحلة الابتدائية |
| الخامسة | التكافؤ بين الجنسين - المرحلة الثانوية |
| الثامنة | التكافؤ بين الجنسين – المرحلة الثالثية |

MENA Development Report, the Road not Traveled: المصدر:
Education Reform in the Middle East and North Africa,
2008. The World Bank.

- البعد الثاني: نوعية التعليم من خلال النظر إلى نسب الأمية، فقد كانت هذه النسبة في الضفة الغربية وقطاع غزة ثاني أقل نسبة بالمقارنة مع هذه الدول. وبالنسبة إلى امتحانات ذات مستوى عالمي، لتقييم أداء وقدرات الطلبة في الرياضيات والعلوم (TIMSS)، فقد كان أداء الطلبة الفلسطينيين متوسطاً.
- البعد الثالث: فاعلية القطاع التعليمي من خلال معدلات إكمال الدراسة الابتدائية، حيث تميز القطاع التعليمي الفلسطيني بأعلى معدل إكمال المرحلة الابتدائية.
- البعد الرابع: العدالة في التعليم، من خلال مؤشرين لقياس مدى شمولية التعليم على المجتمع، وهما: مؤشر التكافؤ بين الجنسين. وكما يلاحظ من جدول 47، فإن التكافؤ يقل مع التقدم في المرحلة التعليمية، أما مؤشر عامل جيني للتعليم Gini coefficient، الذي يقيس انتشار التعليم في شرائح الدخل المختلفة، فلم يتم حسابه بالنسبة لواقع التعليم الفلسطيني.

13- الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة

أكدت اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار في قطاع غزة أن "الآثار الكارثية للحصار تطل برأسها في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية كافة، لتجعل من قطاع غزة منطقة منكوبة". فقد تسبب الحصار في شلل شبه كامل في حركة الأفراد والبضائع، وأدى إلى شلل اقتصادي. وقد ترافق الحصار المشدد الذي فرضته إسرائيل على قطاع غزة مع استمرار العمليات العسكرية التي تقوم بها إسرائيل بصورة شبه يومية.

ومن الجدير بالذكر أن قطاع غزة يعتمد بشكل شبه كامل على استيراد البضائع من إسرائيل وعبرها؛ أي أن معابره مع إسرائيل هي نافذة الغزيين على العالم الخارجي، واستمرار إغلاقها لمدة تزيد على التسعة أشهر يعني تحويل 1.5 مليون مواطن في قطاع غزة إلى كتلة من المعتمدين على ما يرشح من مساعدات إنسانية ضئيلة، تتحكم إسرائيل في كمية هذه المساعدات ووتيرتها.

"فمنذ حصاره، لم يسمح الاحتلال بإدخال أيِّ من المواد الخام إلى القطاع، ولم يسمح بتصدير أيٍّ من منتجات القطاع، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى 85%، حسب بعض التقديرات، فيما تصل النسبة حسب تقديرات البنك الدولي إلى 66% بعد أن كانت 35% مع نهاية العام 2006. وقد حصل ازدياد حاد في مستوى البطالة ليصل إلى مستوى 65%، الأمر الذي حدَّ من قدرة المواطنين الغزيين على تلبية احتياجاتهم الإنسانية الأساسية، بجانب انخفض حاد في مستوى دخل المواطن ليصل ما دون 650 دو لاراً سنوياً". ومن ناحية أخرى، فقد انخفضت الطاقة الإنتاجية القطاع الخاص في قطاع غزة إلى 11% فقط منذ فرض الإغلاق الشامل على قطاع غزة منتصف شهر حزيران العام 2007. وتشير البيانات الأولية إلى أن أكثر من 45% من مؤسسات القطاع الخاص قامت بوقف أنشطتها التجارية بالكامل، في حين أن أكثر من 55% من تلك المؤسسات خفضت أنشطتها التجارية بنسبة تتجاوز 75% (اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار على قطاع غزة، آذار 2008، تقرير عن الحصار الإسرائيلي منذ شهر حزيران 2007 وحتى نهاية شباط 2008).

13–1 قطاع الصحة

مس الحصار الشامل على القطاع بقدرة القطاع الصحي على تقديم أبسط الخدمات الصحية الأساسية للمواطنين، وعلى الرغم من دخول كميات من الأدوية من جمهورية مصر العربية وعبرها أثناء انهيار الجدار الحدودي، فإن ذلك لم يساعد على إنقاذ القطاع الصحي، أو يحسن من مستوى خدماته المقدمة للمواطنين. وتشير تقارير وزارة الصحة إلى نفاد عدد كبير من الأدوية الأساسية تجاوز عددها أكثر من 76 صنفاً، ونفاد أكثر من 120 صنفاً من المهمات الطبية. كما أن حوالي 120 صنفاً من الأدوية على وشك النفاد خلال أيام. ومن جانب آخر، تعطل حوالي 90 جهازاً طبياً بسبب عدم توفر قطع الغيار اللازمة الإصلاحها.

كذلك منعت قوات الاحتلال الإسرائيلي مئات المرضى الذين يحتاجون إلى تلقي العلاج خارج قطاع غزة من مغادرته. وأفادت تقارير منظمة الصحة العالمية أن مئات الحالات المرضية الحرجة التي تحتاج إلى عمليات جراحية متخصصة، وتحديداً المخ والأعصاب والعظام وعلاج من أمراض مثل السرطان والكلى والقلب، لم تتمكن من السفر للخارج لغرض العلاج. فقد تم رفض السماح لحوالي 1150 مريضاً بمغادرة قطاع غزة لتلقي العلاج منذ بدء الحصار حتى نهاية شباط 2008. وتفيد بيانات وزارة الصحة بأن 1300 بحاجة للعلاج خارج القطاع، منها 210 حالات مرضية حرجة. وسجلت اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار وفاة 105 مرضى 105 بسبب عدم توفر العلاج المناسب لهم في قطاع غزة، وحرمانهم من تلقي العلاج في مؤسسات صحية خارجه، أو بسبب فقدان الأدوية الضرورية لهم (اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار على قطاع غزة، آذار 2008. تقرير عن الحصار الإسرائيلي منذ شهر حزيران 2007 وحتى نهاية شباط 2008).

13-2 المواد الغذائية

سمحت إسرائيل منذ فرضها للحصار المشدد بمرور المواد الغذائية الأساسية وبشكل منقطع، ويسمح الاحتلال الإسرائيلي بمرور قائمة أساسية من المواد الغذائية لا تتجاوز أكثر من 14 نوعاً، الأمر الذي أدى إلى نقص ملحوظ في المواد الغذائية واختفاء عدد كبير من الأصناف الغذائية، كما أدى إلى ارتفاع حاد في أسعارها بجانب عوامل أخرى.

وحسب برنامج الغذاء العالمي، فإن 62% من الأسر الفلسطينية في قطاع غزة صرحت عن انخفاض في الإنفاق، وأن نسبة 93,5% منهم تحدثوا عن تخفيض إجمالي على شراء الغذاء، ما أدى إلى تخفيض بنسبة 98% في شراء اللحوم، وانخفاض بنسبة 86% في شراء منتجات الألبان (اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار على قطاع غزة، آذار 2008. تقرير عن الحصار الإسرائيلي منذ شهر حزيران 2007 وحتى نهاية شباط 2008).

14- مستويات المعيشة

ما زالت الأزمة الاقتصادية الاجتماعية التي تعيشها الأراضي الفلسطينية المحتلة تؤثر بصورة سلبية على مستويات معيشة الفلسطينيين فيها، وبخاصة في قطاع غزة. فقد حولت الإجراءات الإسرائيلية قطاع غزة إلى سجن كبير يتحكم السجان الإسرائيلي في كمية ونوعية الغذاء الذي يدخل إلى القطاع، وكمية الدواء وأنواعه، وكمية النفط، كما يحدد متى يجب على غزة أن تعيش في الظلام، ومتى تتحرك سيارات الإسعاف! وخلقت هذه الممارسات البربرية حالة أصبح فيها معظم السكان (أكثر من 80% وفق تقديرات المنظمات الدولية) عاجزين عن توفير احتياجاتهم الأساسية، ويعتمدون على ما يرشح من مساعدات دولية.

1-14 الفقر

شهدت الأعوام الأخيرة ارتفاعاً متواصلاً في مستويات الفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وصلت إلى مستوى غير مسبوق. فالتقديرات الحديثة تشير إلى أن 80 % من الفلسطينيين في قطاع غزة و 47% في الضفة الغربية يعيشون تحت خط الفقر (وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، 2008. النداء الخاص بصندوق الأونروا 2008–2009). كما أظهر مسح لشركة الشرق الأدنى أن 91% من الفلسطينيين يتلقون مساعدات بغض النظر عن أهميتها لهم 91. فيما أفاد 60% من

¹⁸ بلغ عدد وفيات المرضى في قطاع غزة كنتيجة مباشرة للحصار (منعهم من السفر إلى خارج القطاع لتلقي العلاج المناسب والمستعجل، أو بسبب عدم توفر الأدوية) 112 حالة وفاة حتى 14 آذار 2008.

¹⁹ نفذ المسح نهاية شهر كانون الثاني 2008، على عينة مكونة من 1000 مبحوث، وأجريت المقابلات مع المبحوثين بواسطة الهاتف، وهي تعبر عن الاتجاه العام لتدهور الأوضاع المعيشية للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الفلسطينيون بأنهم بحاجة إلى مساعدة (شركة الشرق الأدنى للاستشارات، 2008. استطلاع رأي نهاية شهر كانون الثاني (2008). بينما تشير تقديرات برنامج الغذاء العالمي إلى أن 70% من سكان قطاع غزة يعيشون تحت خط الفقر (1.2 دولار للفرد يومياً)، ويعتمد 75% من سكانه على المساعدات الغذائية من برنامج الغذاء العالمي ومن الأونروا (2008-2008).

2-14 المساعدات الاجتماعية

تشير البيانات المتوفرة في مطلع العام 2008 إلى أن الغالبية العظمى من الفلسطينيين تلقوا مساعدات، وبخاصة في قطاع غزة. فقد أوضحت نتائج استطلاع شركة الشرق الأدنى أن 30% من الفلسطينيين يعتمدون على المساعدات بشكل كبير، و 57% يعتمدون إلى حد ما على المساعدات و 44% لا يستطيعون العيش دون مساعدات، مقابل 9% يعتبرون أن المساعدات لا تحدث أي تغيير.

وبالنسبة للجهة الرئيسية التي تقدم المساعدات للفلسطينيين، فإن 71% ممن يتلقون مساعدات يحصلون عليها من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين(الأونروا). وتتوزع باقي النسب كالتالي: 8% من وزارة الشؤون الاجتماعية، 8% من الفصائل السياسية، و2% من لجان الزكاة، ومثلها من الدول العربية والحكومات الأجنبية، 4% من مصادر أخرى (شركة الشرق الأدنى للاستشارات، 2008. استطلاع رأي نهاية شهر كانون الثاني 2008).

وفي السياق نفسه، توضح بيانات برنامج الغذاء العالمي أن 850 ألفاً من اللاجئين في قطاع غزة يتلقون مساعدات غذائية من الأونروا، و300 ألف من غير اللاجئين يتلقون مساعدات غذائية من برنامج الغذاء العالمي (WWW.WFP.ORG -2-15 (2008).

وتتراجع قدرة المنظمات الدولية العاملة في قطاع غزة على إيصال المساعدات الغذائية للمحتاجين لها، وحسب برنامج الغذاء العالمي، فإن احتياطي المواد الغذائية غير كاف، ويحتاج إلى إدخال 20 شاحنة محملة بالغذاء يومياً حتى يستطيع برنامج الغذاء العالمي والأونروا الإيفاء باحتياجات السكان من الغذاء (<u>WWW.WFP.ORG</u>).

وبصورة عامة، فقد تراجعت وتيرة تقديم المساعدات الطارئة في الضفة الغربية بسبب وصول الأوضاع المعيشية في قطاع غزة بالإضافة غزة إلى درجة كارثية، وضرورة تركيز الدعم الإغاثي فيها. وتقدم جهات عديدة مساعداتها الإغاثية في قطاع غزة بالإضافة إلى برنامج الغذاء العالمي والأونروا، مثل الدعم المقدم من جهات عربية عديدة، أو من جمعيات خيرية.

14-3 المساعدات الدورية

لم يطرأ تغير يذكر على المساعدات الدورية المقدمة من وزارة الشؤون الاجتماعية، حيث تقدم مساعدات نقدية دورية أو مساعدات على شكل تأمين صحي لحوالي 47 ألف أسرة في الأراضي الفلسطينية في إطار برامجها المتعددة. كذلك لم يجر تغيير في حجم وآليات المساعدات المقدمة من قبل مؤسسة أسر الشهداء والجرحي، أو من قبل وزارة شؤون الأسرى. أما بالنسبة للجان الزكاة، فقد جرى تغيير جذري في آلية عملها بعد إعادة تشكيلها وتشديد رقابة صندوق الزكاة على عملها، ولا تتوفر بيانات حول حجم مساعداتها خلال الشهرين السابقين.

وبالنسبة للأونروا، فقد قدمت مساعدات دورية لحوالي 126 ألف فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في نهاية العام 2007، منهم نحو 95 ألف في قطاع غزة، و 4% من سبته 9% من مجموع اللاجئين في قطاع غزة، و 4% من اللاجئين في الضفة الغربية (WWW.UN.ORG.UNRWA)، الأونروا بالأرقام، كانون الأول 2007).

ونقوم الأونروا حالياً بمراجعة برنامج مساعداتها الدوري الذي نقدمه إلى أفقر الفقراء من اللاجئين، لتحسين كفاية المساعدة المقدمة للأسرة، وتحسين آلية استهداف الأسر الفقيرة.

15- الإجراءات الإسرائيلية

1-15 الشهداء والجرحي

أشارت تقارير مجموعة الرقابة الفلسطينية الشهرية إلى أن حالات الاغتيال في مطلع العام 2008 بلغت 5 حالات اغتيال من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، التي تنفذ بحق نشطاء الفصائل الفلسطينية، وذلك في كانون الثاني وشباط. كما أشار تقرير المجموعة إلى أن عدد الشهداء قد وصل إلى 171 شهيداً في أول شهرين من العام 2008، وبلغ عدد الجرحى نحو 629 جريحاً فلسطينياً في الفترة نفسها، ومن بين الجرحى 57 طفلاً.

15-2 عوائق الحركة والتنقل

رصدت مجموعة الرقابة الفلسطينية 955 حاجزاً عسكرياً مفاجئاً (حواجز مؤقتة) في الضفة الغربية خلال الشهرين الأولين من العام 2008، فيما بلغ عدد مرات الإغلاق الكلي للمعابر مع إسرائيل 260 مرة للفترة نفسها، في حين أن مطار عرفات الدولي مغلق منذ بدء الانتفاضة ولا يزال، وقامت قوات الاحتلال بمنع التجول 45 مرة على تجمعات سكانية مختلفة خلال كانون الثاني وشباط من العام 2008. هذا بالإضافة إلى العديد من الحواجز الثابتة التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من حياة المواطن الفلسطيني، حيث أصبحت بدورها أشبه بنقاط عبور حدودية، حيث تقوم قوات الاحتلال بتفتيش المواطنين وتأخيرهم لساعات طويلة على هذه الحواجز، كما أنها تقوم أحياناً بالتحقيق مع بعضهم، هذا إضافة إلى الإغلاق الكلي لهذه الحواجز بدعوى الإجراءات الأمنية، الأمر الذي يؤدي إلى تقطيع أوصال الضفة الغربية وعزل الشمال عن الوسط والوسط عن الجنوب.

15-3 الاعتداءات على قطاعي التعليم والصحة

بلغ عدد الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع التعليم الفلسطيني 8 اعتداءات خلال أول شهرين من العام 2008، وشملت هذه الاعتداءات مداهمة المدارس وتفتيشها، والتمركز في محيط المدارس ومحاصرتها. أما بالنسبة لقطاع الصحة، فقد أشارت تقارير مجموعة الرقابة إلى حدوث 14 اعتداء على هذا القطاع خلال الفترة نفسها، وشملت هذه الاعتداءات منع وصول سيارات الإسعاف لنقل الجرحي وجثامين الشهداء، ورفض التنسيق مع أجهزة الإسعاف.

4-15 الاعتداءات على الممتلكات وهدم المنازل

استمرت ظاهرة استهداف سلطات الاحتلال الإسرائيلي الممتلكات الفلسطينية العامة والخاصة، فقد قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بهدم 23 منز لا خلال كانون الثاني وشباط من العام 2008، كما قامت باحتلال 121 منز لا واستخدامها لأغراض عسكرية لفترات مختلفة. ورصدت تقارير المجموعة 286 اعتداءً على الممتلكات الفلسطينية، وتركزت هذه الاعتداءات على الحاق الأضرار بالأراضي الزراعية والمحال التجارية وتدمير سيارات، كذلك تدمير وتخريب البنية التحتية في قطاع غزة، وشمل تجريف مزروعات وبركسات ومزارع لتربية الدواجن، واقتلاع أشجار زيتون وأشجار مثمرة أخرى في محافظات جنين، وقلقيلية، وخان يونس، ورفح.

5-15 النشاطات الاستيطانية واعتداءات المستوطنين

استمرت الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية، ورصدت مجموعة الرقابة الفلسطينية 44 نشاطاً استيطانياً خـــلال أول شهرين من العام 2008، وشملت هذه النشاطات، مصادرة أراض وتجريفها، والانتهاء من أعمال البنى التحتية لتوسيع بعــض المستعمرات، وكذلك تعديل أمر عسكري ومصادرة 766 دونماً بدلاً من 292 دونماً من أراضي الظاهريــة ودورا وعــرب الرماضين بمحافظة الخليل، وذلك لاستكمال إقامة الجدار.

كذلك استمرت اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين على المواطنين الفلسطينيين وعلى ممتلكاتهم. وتم رصد 44 اعتداء خلال أول شهرين من العام 2008، وشملت هذه الاعتداءات: دخول باحات المسجد الأقصى المبارك وملعب المدرسة الإبراهيمية بمدينة القدس، دهس مواطن، ما أدى إلى استشهاده قرب حاجز في مدينة رام الله، رشق المواطنين بالحجارة والزجاجات الفارغة بمحافظتي قلقيلية والبلدة القديمة بمدينة الخليل، إطلاق نار عشوائي قرب بلدة كفر الديك بمحافظة سلفيت وتكرار الدخول إلى أراضي المواطنين وقراهم ومداهمة بيوتهم وسرقة أغنامهم وتقطيع أشجار والشجار معهم، وكذلك تفجير صخور داخل مستعمرة أدى إلى تصدع جدران مدرسة بمحافظة قلقيلية.



Palestine Monetary Authority (PMA)



Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)



Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

Quarterly Economic and Social Monitor

Volume 12

Participated in this issue:

Fadle Mustafa Naqib (Editor) Muhannad Hamid (General Coordinator)

Research Team:

From Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

Muhannad Hamid (Coordinator)

Ibrahim Shikaki Asrar Zahran Hassan Ladadweh Obaida Salah Philip Khoury Riyad Al-Halees

From the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS):

Amina Khasib (Coordinator)

Ashraf Samarah Ahmad Omar Fathi Frasin Saadi Al-Masri Omayma Al Ahmad

From Palestine Monetary Authority (PMA)

Mohammad Atallah (Coordinator)

Mohammad Abed Wafa Onnab Mutasem Abu Daqa

Copyright

© 2008 Palestine Economic Policy Research Institute (MAS) P.O. Box 19111, Jerusalem and P.O. Box 2426, Ramallah

Telephone: +972-2-298-7053/4 Fax: +972-2-298-7055 e-mail: info@pal-econ.org

© 2008 Palestinian Central Bureau of Statistics

P.O. Box 1647, Ramallah

Telephone: +972-2-2406340 Fax: +972-2-2406343 e-mail: <u>diwan@pcbs.gov.ps</u>

© 2008 Palestine Monetary Authority

P.O. Box 452, Ramallah

Telephone: +972-2-2409920 Fax: +972-2-2409922 e-mail: <u>info@pma-palestine.org</u>

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photo copying, or otherwise, without the prior permission of the Palestine Economic Policy Research Institute/MAS, the Palestinian Central Bureau of Statistics and Palestine Monetary Authority.

To Order Copies

Contact the Administration on the above addresses.

qtz



This issue of the *Economic & Social Monitor* was funded by Palestine Monetary Authority, the German Ministry for Economic Cooperation and Development (BMZ) through the German Technical Cooperation (GTZ), and the Core Funding Group (CFG) of the PCBS

April, 2008

FOREWORD

This issue of the Monitor follows the approach adopted in recent issues. The aim is to give our readers an understanding of developments in each sector of the economy, including the following:

- An account of the economic and social developments in the West Bank and the Gaza Strip for 2007, with special emphasis on the third and fourth quarters of 2007, and the first quarter of 2008, according to the latest data published by the PCBS and PMA and other official circles.
- An analysis of the education sector in East Jerusalem. In particular, the serious deterioration the sector suffers due to the Israeli measures that are part of wider Israeli plans aiming to 'Judaize' the city by destroying the social infrastructure of its Arab citizens in order to force them out of the city to the remaining West Bank, or out of Palestine.
- ♦ There is a summary of the results of the population census completed by the PCBS in 2007 and a comparison of these results against the population census a decade ago.
- ♦ The issue includes a complete analysis of the public fiscal developments, with a comprehensive review of previous periods and of future plans.

In this issue we have also adopted a new approach, which we hope to continue using in future. This is the introduction of some topics of importance inside boxes that are independent from the main body of text. There are two objectives to this: the first is to draw attention to those topics of local, regional or international importance at the time the issue of the Monitor is about to be published; the second, is to open some space to deal with a specific topic through the use of the technical terminology that is not necessarily consistent with the language in the remaining text, or, to include details that are more appropriate in an independent frame.

In this issue of the Monitor, three such boxes were introduced: the first deals with the announcement of the British Gas Group to suspend negotiations with Israel on the extraction of Gaza's offshore natural gas reserves, the story of which reveals some telling aspects about the Israeli policy towards the Palestinian economy; the second, deals with the recent depreciation of the US dollar and the American policies responsible for it; and the third, deals with the deteriorating humanitarian situation in the Gaza Strip.

We look forward to hearing the opinion of our readers on this new feature, or on any other aspect of the Monitor. In our constant efforts to make this publication as useful and relevant as possible, we highly value the feedback we receive. Finally, we would like to thank the teams from the three institutions whose hard work and cooperation made this issue possible.

Mohamed Nasr

Director General Palestine Economic Policy Research Institute (MAS) Luay Shabaneh

President Palestinian Central Bureau Of Statistics (PCBS) Jihad Al-Wazir

Governor
Palestine Monetary Authority
(PMA)

Contents

| 1. The Monitor Outlook | 1 |
|--|----|
| 2- Economic Activities | 3 |
| 3- Labor Market | 9 |
| 3.1 Labor Force and Labor Force Participation | 10 |
| 3-2 Unemployment | 13 |
| 3-3 Wages and Work Hours | 15 |
| 3-4 Vacancy Announcements in Local Newspapers | 16 |
| 4- Public Finance Developments | 17 |
| 4-1 Development in Public Finance Stances | 17 |
| 5- Banking Developments in the Palestinian Territories (PT) | 22 |
| 5-1 Number of Banks and Bank Branches | 23 |
| 5-2 Total Assets of Operating Banks in the PT | 24 |
| 5-3 Credit Facilities Portfolio | 24 |
| 5-4 Banks' Investments Abroad | 27 |
| 5-5 Deposits | 27 |
| 5-6 Equity | 29 |
| 5-7 Selected Bank Performance Indicators | 29 |
| 5-7-1 Capital Adequacy to Risk-weighted Assets | 30 |
| 5-7-2 Bad Debt Provisions to Total Credit Facility | 30 |
| 5-7-3 Private Sector Credit Facilities to Private Sector Deposits | 30 |
| 5-7-4 Credit Facilities to Clients' Deposits | 30 |
| 5-7-5 Investments Abroad to Total Deposits | 30 |
| 5-8 Clearing House Activities | 30 |
| 6- Palestinian Stock Market | 31 |
| 7- Prices and Purchasing Power | 32 |
| 7-1 Prices | 33 |
| 7-2 Average Prices of Selected Essential Commodities | 35 |
| 7-3 Currency Prices | 36 |
| 7-4 Purchasing Power | 39 |
| 8- Tourism | 40 |
| 8-1 Hotel Activity | 41 |
| 9- Company Registration | 42 |
| 10- Expectations of Owners and Managers of Industrial Establishments regarding the | e |
| Economic Conditions | 45 |
| 10-1 Industrial Establishments' General Performance | 45 |
| 10-2 Production | 45 |
| 10-3 Employment | 45 |
| 10-4 Financial Position and Credit Financing | 46 |
| 10-5 Sales and Competition | 46 |
| 11- Population of the Palestinian Territories between Two Censuses | 46 |
| 11-1 The Family Size | 50 |
| 11-2 Buildings and Housing Units | 51 |

| 11-3 Economic Establishments | 51 |
|---|-----|
| 12- General Education | 51 |
| 12-1 Education in Jerusalem | 51 |
| 12-2 The Israeli Siege Destroys the Educational Process in the Gaza Strip | 53 |
| 12-3 The Ranking of the Palestinian Education Sector in Comparison with 14 ME | ENA |
| Countries | 55 |
| 13- The Israeli Siege of the Gaza Strip | 56 |
| 13-1 The Health Sector | 57 |
| 13-2 Food Stuffs | 57 |
| 14- Standards of Living | 58 |
| 14-1 Poverty | 58 |
| 14-2 Social Assistance | 58 |
| 14-3 Regular Assistance | 59 |
| 15- The Israeli Measures | 59 |
| 15-1 The Martyrs and Injured | 59 |
| 15-2 Obstacles to Movement and Travel | 59 |
| 15-3 Assaults on Education and Health Sectors | 60 |
| 15-4 Assaults on Properties and House Demolitions | 60 |
| 15-5 Settlements Activities and Settlers Assaults | 60 |

List of Tables

| Table 1: | Percentage of Palestinian GDP per Capita to its 1999 Level* | 3 |
|------------|---|-----|
| Table 2: | Economic Growth and Employment* | 4 |
| Table 3: | Main Economic Indicators in the Remaining West Bank and Gaza Strip | 5 |
| Table 4: | The Contribution of Economic Activities in the GDP in the Remaining West Bank | |
| | and Gaza Strip, in Constant Prices: 1997 base year (%) | 6 |
| Table 5: | The Contribution of Economic Activities in the GDP in the Remaining West Bank | |
| | and Gaza Strip by Quarters of 2006-2007, in Constant Prices: 1997 base year, (%) | 7 |
| Table 6: | Main Labor Market Indicators: 1999-2007 | 10 |
| Table 7: | Labor Force Participation Rate in the Palestinian Territories According to Place of | |
| | Work and Gender: 1999-2007 (%) | 10 |
| Table 8: | Percentage Distribution of the Employed Persons in the Palestinian Territories | |
| | According to Employment Status and Region, 1999-2007 (%) | 11 |
| Table 9: | Distribution of the Employed Persons in the Palestinian Territories According to | |
| | Region and Economic Activity, 1999-2007 (%) | 12 |
| Table 10: | Distribution of Employment in the Palestinian Territories According to Place of | |
| 14010 10. | Work, 1999-2007 (%) | 12 |
| Table 11: | Unemployment Rate for Individuals Aged 15 Years and Over in the Palestinian | 12 |
| ruote 11. | Territories According to Gender and Region, 1999-2006, (%) | 13 |
| Table 12: | Total Number of Unemployed from the Total Participants in the Labor Force (15 | 13 |
| 1 aut 12. | Years and above) in the Palestinian Territories According to Region, 1999-2007, | |
| | | 13 |
| Table 12. | (%) | 13 |
| Table 13: | Unemployment Rate in the Palestinian Territories According to Gender and Age | 1.4 |
| TD 11 14 | Groups: 1999-2007, (%) | 14 |
| Table 14: | Unemployment Rate in the Palestinian Territories by Gender and Years of | 1.4 |
| T 11 15 | Schooling, 1999-2007, (%) | 14 |
| Table 15: | Average Weekly Work Hours, Number of Monthly Working Days and Daily Wage | |
| | in NIS for Paid Workers from the Palestinian Territories by Place of Work, 1999- | |
| | 2007 | 15 |
| Table 16: | Number of Job Vacancies Advertised in Local Newspapers during 2006 and 2007 | |
| | by Sector, Geographical Area and Scientific Degree | 16 |
| Table 17: | The Number of Advertised Vacancies in the Local Newspapers during the 3rd and | |
| | 4th Quarters of 2007 by Sector, Geographical Area and Scientific Degree | 17 |
| Table 18: | Public Revenues Development for 2006 and 2007 (USD millions) | 21 |
| Table 19: | Public Expenditures Developments for 2006 and 2007 (USD millions) | 22 |
| Table 20: | Developments in Number of Banks and Branches in the Palestinian Territories | |
| | during 2007 | 23 |
| Table 21: | The Distribution of the Credit Facility Portfolio for 2006 and 2007 (USD Million) | 26 |
| Table 22: | Distribution of Clients' Deposits by Quarter for 2006 and 2007 (%) | 28 |
| Table 23: | Main Items in Banks' Consolidated Balance Sheet by Quarter: 2006-2007 | 29 |
| Table 24: | Bank Performance Indicators by Quarter for 2006 and 2007 (%) | 30 |
| Table 25: | The Number and Value of Checks Presented for Clearing and the Percentage of | |
| | Bounced Checks by Quarter: 2006 and 2007 | 31 |
| Table 26: | Main Indicators of the PSE, 2007 | 32 |
| Table 27: | The CPI for 2007 | 33 |
| Table 28: | Average Increase in Prices in 2007 | 34 |
| Table 29: | Changes in the CPI in the PT by Region and Commodity Categories in the Fourth | 51 |
| 1 4010 27. | Quarter of 2007 as Compared to the Third Quarter of the Same Year | 35 |
| Table 30: | Average Prices for Selected Consumer Prices of Essential Commodities by Quarter | 33 |
| i auto 30. | for 2006 and 2007 (NIS) | 36 |
| Table 21. | | 30 |
| Table 31: | The Average of the Exchange Rates of the USD vis-à-vis the NIS in the PT by | 20 |
| Table 22. | Quarter of 2007 and during 2006 The Average of the Evolution Retained the IOD via à via the NIS in the DT by | 38 |
| Table 32: | The Average of the Exchange Rates of the JOD vis-à-vis the NIS in the PT by | 20 |
| | Quarter for 2007 and during 2006 | 38 |

| Table 33: | The Average of the Exchange Rates of the € vis-à-vis the NIS in the PT by Quarter of 2007 and during 2006 | 38 |
|-----------|--|----|
| Table 34: | The Average of the Exchanges Rates of USD, JOD, and the € vis-à-vis the NIS in the PT and Israel by Quarter for 2007 | 39 |
| Table 35: | The Change in the Purchasing Power of the JOD and USD in the PT for by Month the Year 2007 | 39 |
| Table 36: | Percentage Change in Hotel Activity Indicators during the 3rd Quarter of 2007 Compared to the Previous Quarter and 3rd Quarter of 2006 | 42 |
| Table 37: | Development of the Number of Companies by Quarter for 2006 and 2007 | 43 |
| Table 38: | The Distribution of Capital for Newly Registered Companies in the West Bank by | |
| | Legal Classification for 2006 and 2007 (JOD) | 44 |
| Table 39: | The Distribution of Capital for Newly Registered Companies in the Gaza Strip by | |
| | Legal Classification for 2006 and 2007 (JOD) | 45 |
| Table 40: | The Distribution of the Palestinians in the PT by Region, 1997 and 2007 | 47 |
| Table 41: | Relative Distribution of the Palestinian Population by Governorate | 48 |
| Table 42: | The Population Growth in the Palestinian Governorates, 1997-2007 | 49 |
| Table 43: | The Average Family Size in the PT by Region and Governorate for 1997 and 2007 | 50 |
| Table 44: | The Distribution of Schools, Pupils, and Teachers in East Jerusalem by the | |
| | Supervising Authority, 2007/2008 | 52 |
| Table 45: | Human Losses that Affected the Partners in the Education Process in the PT Due to the Israeli Occupation Oppressive Measure during September 28/2000-March | |
| | 3/2008 | 54 |
| Table 46: | The Ranking of the Palestinian Educational Sector in Comparison with 14 MENA | |
| | Countries | 56 |

List of Figures

| Figure 1: | Public Revenues Development during 2006 and 2007 | 20 |
|------------|---|----|
| Figure 2: | Public Expenditures Developments during 2006 and 2007 | 21 |
| Figure 3: | Development in Banks' Assets/Liabilities in the Palestinian Territories in 2006 and | |
| | 2007 | 24 |
| Figure 4: | General Trends in Credit Facilities Extended by Operating Banks in the Palestinian | |
| | Territories | 25 |
| Figure 5: | Indicators of the Ratios of Limping Loans (2006 and 2007) | 26 |
| Figure 6: | Banks' Investments Abroad for 2006 and 2007 | 27 |
| Figure 7: | Trends in Clients' Deposits by Quarter for 2006 and 2007 | 28 |
| Figure 8: | Trends in Checks Presented for Clearance by Quarter: 2006 and 2007 | 31 |
| Figure 9: | Al-Quds Index by Months in 2007 | 32 |
| Figure 10: | Shekel-based Inflation Rate in Jerusalem, the Remaining West Bank and the Gaza | |
| | Strip by Quarter of 2006 and 2007 | 34 |
| Figure 11: | Developments in the Purchasing Power of the JOD and USD in the Palestinian | |
| | Territories by Month for the Year 2007 | 40 |
| Figure 12: | Number of Operating Hotels in the Palestinian Territories by Quarter, 2006-2007 | 41 |
| Figure 13: | Hotel Room Occupancy Rates during the 4th Quarter for 2004-2007 | 41 |
| Figure 14: | Total Capital for Newly Registered Companies in the Palestinian Territories in | |
| | JOD by Quarter for 2006 and 2007 | 43 |
| Figure 15: | Distribution of Newly Registered Companies' Capital in the Palestinian Territories, | |
| | by Economic Activity during the 4th Quarter of 2007 (%) | 44 |
| Figure 16: | The Relative Distribution of the Population in the PT by Region, 1997 and 2007 | 47 |
| Figure 17: | The Ranking of the Palestinian Governorates by the Size of Population, 2007 | 49 |
| Figure 18: | Pupils-Teacher Ratio in the East Jerusalem Schools by the Supervising Authority, | |
| | 2007-2008 | 52 |
| Figure 19: | Class Density in the east Jerusalem Schools by the Supervising Authority, 2007- | |
| | 2008 | 53 |
| | | |

Definitions and Terminology

Average Wage Consumer Price Index

(CPI)

Crude Divorce Rate Crude Marriage Rate Dependency Ratio Employees compensations ÷ number of waged employees

A statistical tool to measure the changes in the prices of goods and

services purchased by the consumer between two periods.

The number of divorce cases per 1,000 population at the mid of the year. The number of marriages per 1,000 population at the mid of the year. The number of dependents including children below 15 years old and old people above 65 years old per 100 population at the working age of those

who are between 15-65 years old.

Disposable Gross National Income

Total value of income accrued to residents and available for spending on consumption goods and services, or saving. It equals GNI plus net

current inflows from abroad.

Drop out RatioTotal pupils who left school during the academic year divided by all

enrolled pupils in the basic and secondary levels of education.

Dwelling Density Employment

Number of persons per room

The number of working people within labour force and includes

employers, paid workers, self-employed persons, in addition to unpaid

workers who are family members.

Enrolment Rates Total number of enrolled pupils at institutions of education at a certain

level divided by population whose age is within the legal age to be

enrolled at that level.

Family One or more persons who are bound or unbound by kinship, living

usually in one house or part of it, and share food or any other living

The value of final goods and services produced during the year.

arrangements.

Gross Domestic Product (GDP)

Gross National Income (GNI) Gross National

Disposable Income (GNDI)

Household Consumption The value of total value of incomes accrued to residents.

Available income for residents that is either used for spending on consumption goods and services or for saving. It equals GNI plus net

current transfers from abroad.

The sum of money spent on the purchase of goods and services, the value of goods and services the household receives from the employer, and the goods consumed of household production, and the imputed value of rent

of owned dwelling unit.

Household Expenditure

Labour Force

It includes; expenditure of the household on the purchase of goods and services for living purposes; the value of goods and services the

household receives from the employer and specified for consumption by the household; the cash spent on charges, fees, taxes and religious tax, grants, presents, interest on loans, and other non consumption items. The number of infants (below one year of age) per 1,000 of living new

Infant Mortality Rate The number of infar

born during a year.
All persons who belong to the working age and are either employed or

unemployed.

Manpower All persons in the West Bank and Gaza Strip who had completed 15

years of age and above.

Median Age The age that divides the studied community into two equal parts, i.e. half

the women who married during 2004 and their ages were equal to or less than the median age, and the other half of them of whom ages were equal

or greater than the median age.

Remaining West Bank The West Bank, excluding that part Israel had annexed by force after the

1967 occupation. This term was invented for statistical purposes and

Total Fertility Rate Unemployment Rate

because of the difficulties in gathering information of that part of Jerusalem due to the Israeli roadblocks and other restrictions. The average of living newly born per woman during her fertility life. Includes those persons who belong to the working age and did not work during the reference period in any kind of work, and those who were ready for work during the period and actively searched for a job.

INTRODUCTION

The Palestinian people in the West Bank and Gaza Strip experience a daily life of severe harshness, difficulty and complexity. In addition to the Israeli occupation practices that over-step all red lines stipulated for by international laws, Israel has escalated operations of collective punishment, murder, destruction and siege. The crisis of national split, and the existence of two governments in the West Bank and Gaza Strip has created a public atmosphere of frustration, and reinforced Israel's capacity to commit the most serious crimes against the Palestinian people without effective Arabic or international protest.

In spite of all this, the Palestinian human being continues the daily work to feed his/her children and to provide for their education under the most severe unemployment conditions, and the continuous increase in the cost of living, while assuring every day his/her limitless capacity to steadfastly endure and resist the Israeli occupation.

The efforts exerted by many Palestinian institutions under these harsh circumstances to help the Palestinian human being to steadfast and sustain life are invaluable, as they require a great deal of planning and adaptation to the changing circumstances. However, the fate of these efforts continue to be of limited effectiveness as the basis for achieving radical progress in the life of the Palestinian citizen would not come before the ending of the conditions of split and fragmentation. The restoration of true national unity that would lead to a unified leadership capable of putting together a national comprehensive development project that would constitute the true leverage of economic activity is needed in this respect.

EXECUTIVE SUMMARY

Economic Activity

Initial estimates of national accounts for 2007 show annual GDP rising by 0.7% compared with 2006, reaching \$4,135.8 million. However, this means GDP per capita fell by almost 2%. The shares of manufacturing industry and commercial services fell in comparison to other services like health, education, defence, agriculture, transportation and telecommunication, commerce, and financial intermediation.

Labour Market

Participation in the labour force fell to 42.4% in the fourth quarter of 2007, with male and female participation reaching 66.8% and 15.5%, respectively. ILO-definition unemployment decreased to 22.2% in the same quarter, being highest among persons aged 15-24 years. The average daily wages of waged workers increased in the West bank and in Israel but remained constant in the Gaza Strip. In 2007, more than 94% of vacancies advertised in newspapers were in the private sector and non-governmental organisations (NGOs).

Public Finance

Although non-tax domestic revenues increased by 39% in 2007 to reach \$117 million, clearance revenues fell by 4.5% to \$697 million and tax revenues fell by 14% to \$117 million. However, budget support increased by 57.3% to \$1,175 million. Public spending rose by 39% to reach \$2,732 million of which \$500 million was "net lending" to settle unpaid bills.

Banking

The number of banks operating in the Palestinian Territory (PT) remained unchanged at 22, but the number of branches increased to 162 by the end of 2007. Banks' assets increased by 5.1% in the fourth quarter of 2007 in comparison to the third quarter, and deposits rose by 5.5% in the same period. However, the value of credit facilities dropped by 3.9%. The number of cheques presented for clearing rose slightly, by 0.1%, but the number of these cheques that bounced increased by 4%.

Palestinian Securities Exchange (PSE)

The value of shares traded during 2007 decreased by 23.8% in comparison to the previous year, while market capitalisation fell by 7.4%. The Al-Quds (Jerusalem) index of leading shares finished the year 12.9% below its close at the end of 2006.

Prices and Purchasing Power

Prices continued to soar in the fourth quarter of 2007, with the Consumer Price Index (CPI) rising by 3.4% compared with the third quarter and 6.7% compared with the end of 2006. The fourth quarter saw a sharp drop in the exchange rates of the Jordanian Dinar (JOD) and US Dollar (US\$) against the Israeli Shekel, with falls of 5.7% and 5.3% respectively, in comparison to the third quarter and 7.8% and 7.9%, respectively, from their levels at the end of 2006. The purchasing power of the JOD fell by 14.5% over the course of 2007, while that for the US\$ dropped by 13.8%.

Tourism

Compared with the previous quarter, the number of hotels operating in the Palestinian Territory increased by 2.5% in the fourth quarter of 2007; the number of employees rose by 3.8%; the number of visitors increased by 14.9%; and room occupancy rates rose by 10.8%.

Company Registration

The number of newly registered companies reached 1,196 in 2007, a rise of 88% in comparison with 2006. However, at JOD182.3 million, the total capital of these firms remained almost unchanged from 2006 levels (JOD 183.4 million).

Industry Expectations

47.9% of owners and managers of industrial firms in the West Bank expected their company's performance to improve in the six months that followed December 2007, while only 24.6% of those in the Gaza Strip said the same.

Population

According to the recent census, the population of the Palestinian Territory reached 3.76 million inhabitants by the end of 2007, 62.3% of whom live in the West Bank and 37.7% in the Gaza Strip. This compares to 64.7% and 35.3% respectively in the 1997 census.

Education

The number of schools in Jerusalem reached 146 in 2007/2008, but the Palestinian Ministry of Education supervises only 37 of them. Gross enrolment reached 70,157 students, more than half of who go to schools run by the Israeli Jerusalem Municipality and Education Ministry. As a result of the siege imposed by Israeli forces on the Gaza Strip, enrolment in basic education fell to 96.8% in 2006/2007.

Standard of Living

Poverty rates rose in the Palestinian Territory, where 80% of households in the Gaza Strip and 47% of families in the West Bank live below the poverty line. 30% of Palestinian households depend mainly on assistance, and 4% could not survive without it.

Israeli Measures

171 Palestinians were killed and 629 injured in the first two months of 2008. During the same period, 23 houses were demolished and another 121 were occupied for military purposes. Israeli forces also confiscated 766 dunums of land in Hebron governorate alone to complete construction of the Separation Wall.

1. The Monitor Outlook

The year 2007 ended with two contradicting phenomena in the economic situation in the Arab region. The first is positive; it concerns the accelerating economic growth resulting from the sky rocketing increase in the price of oil. This resulted in multiplicative increases in oil rents in the Arab oil exporting countries, which lead to the acceleration of the economic growth rates in these countries, as well as in other Arab countries that are indirectly affected from the oil bubbles. As a result the economic growth rate in the Arab Mashreq countries reached 5.4% in constant prices for 2007¹. The second phenomenon is negative; it concerns the huge increase in the international prices especially those of foodstuffs, construction materials, and therefore housing rents. This has been reflected in the Arab economies as an increase in inflation rates - the average inflation rate in the Mashreq countries reached 7.9% during 2007. The increase in the international prices of wheat had a large impact on the increase of bread prices for poorer social classes, especially that this increase was accompanied by the reduction of government subsidies to essential commodities in some Arab countries². The large depreciation of the US Dollar resulted in huge losses to many Arab institutions and individuals who hold financial portfolios of which American bonds and stocks constitute a high percentage.

The Palestinian Territory (PT) suffered from the results of the negative phenomenon outlined above, and the resulting inflation, without any participation in the positive phenomenon. In fact, the growth rate of the GDP of 2007 was below one percent (0.7%). If the international financial boycott of the Palestinian National Authority (PNA) in the West Bank and Gaza Strip had not been terminated, the negative growth rate could have been comparable to -8.8%, as it was in the Gaza Strip in 2006. The termination of the international financial boycott of the PNA in the West Bank resulted in the resumption of the PNA's capacity to pay the salaries of public sector employees. This contributed to the increase in the size of consumption that helped to stop the decline in economic activity, which took place in 2006.

Reviewing the Palestinian economy in 2007, we find that the Palestinian economy entered into stagflation: the inflation rate approached 7% (please see section 7 below), and at the same time the average unemployment rate reached 21.5% during the same year. There is no doubt that this difficult problem had severe economic and social results; in addition to the very difficult economic conditions created for the poor classes, they also caused the pauperization of the lower strata of the middle class.

As we mentioned in the previous Monitor, the year 2007 started with a high degree of optimism when it was agreed in the Mecca Conference, between Fateh and Hamas, to form a national unity government to work on the termination of the unjust international siege imposed on the PNA; to end chaos and lawlessness; and to enhance the indigenous capacity of the Palestinian economy to struggle against the occupation. But what happened was totally contrary to that and can be summarized as follows:

- ♦ The collapse of the national unity government in mid June three months after it was established.
- An odd and strange status quo was created whereby two governments exist, one in Gaza and the other in Ramallah.
- ♦ The continuation of the Jewish settlements expansion in the West Bank by Israel in spite of the convening of the Annapolis Peace Conference.
- The tightening of the Israeli siege and air raids on the Gaza Strip, and the continuation of the organized assassination operations in both the West Bank and the Gaza Strip, not to mention the daily arrests of Palestinians in the West Bank.
- ♦ The total withhold of the support to the PNA approved in the Paris Economic Conference.

1

The Arab countries in the ESCWA are: Palestine, Lebanon, Syria, Iraq, Egypt, Kuwait, Yemen, the United Arab Emirates, Qatar, Bahrain, Oman and Saudi Arabia.

Subsidies for some essential commodities were reduced in Egypt, Jordan and Yemen.

Within this context it is important to stop at the third point above, which is the Jewish settlement activity in the PT. Before a week elapsed after the conclusion of the Annapolis Conference, (attended by 40 states and international organizations) where it was agreed upon to reconvene the negotiations between the Palestinian and Israeli sides, the intention of Israel was declared to construct 300 housing units in Abu Ghoniem Mountain' Settlement. The construction of this settlement, which started a few weeks after the signing of the Oslo Agreement on September 13th 1993, is considered as one of the factors that lead to the collapse of the Oslo Agreement. Consecutive declarations were then made by the Israeli Government to construct new housing units in the surrounding areas of Jerusalem of which 600 housing units were in Pesgat Zeeve, a settlement surrounded by Arab villages. Press reports mentioned that that expansion is a part of a plan to construct 4000 housing units in the settlements around Jerusalem. The Israeli Peace Now Movement mentioned in one of its reports that, "the density of the Israeli settlement activity which took place in the surrounding of Jerusalem during the two months following the Annapolis Conference was unprecedented. The settlement expansion activity was not confined to the Jerusalem area but extended to the Jewish settlements in the remaining areas of the West Bank where housing units were built to be occupied by settlers who left the settlements in the Gaza Strip.

Due to the hostile Israeli activities, and the resulting failure of all of the calming and peace efforts that were exerted by some Arab and foreign parties, it was difficult to build estimates and projections of what the situation would be in 2008. Such estimates, if at all, would be subject to changes according to situation on the ground.

The World Bank's reports indicate that the status quo in the Gaza Strip has lead to clear differences in the standards of living between the West Bank and the Gaza Strip, and that the deteriorating economic condition in the Gaza Strip has become increasingly difficult to handle. The Bank's reports emphasized that the acceleration of the growth of Jewish settlements, and the restrictions imposed by Israel on the movement of citizens and goods justified by Israel on the pretext of security considerations, actually multiplies the difficulty of the economic conditions in the PT. The result of this is that the opportunities to achieve the objectives of the development plans articulated by the PNA have become very slim. In the face of these circumstances and challenges: the PNA is in pursuit of improving the economic environment by undertaking some reforms of the economic laws, to solve the problem of salaries of the public employees, to pay the arrears to the private sector, and to meet its commitments which were articulated in the development plan of 2008-2010. The PNA is also persistently seeking to open up to the world in spite of the suffocating Israeli measures. The Palestine Investment Conference that was held in Bethlehem during 21-23 of May 2008 is considered within this context. It was attended by a large number of Arab and foreign investors who came to know Palestinian society and its capacity to be steadfast and produce and adapt to the domestic, regional and international changes. The organizers of the conference hope that it will lead to the undertaking of many investment projects by Arab and foreign investors in the Palestinian economy, especially in its productive sectors.

2- Economic Activities

The last three years were a period of contraction in the general economic activity. This was an understandable result of the oppressive Israeli practices, the deterioration in the state of security, and the political divide in the Palestinian arena. It is of course natural that this situation would lead to a large decline in the standard of living of the average Palestinian, as compared with the previous levels of these standards or as compared to standards of living of the average citizen in neighboring countries³.

Table 1: Percentage of Palestinian GDP per Capita to its 1999 Level*

| Percentage (%) | Year |
|----------------|------|
| 92 | 2000 |
| 82 | 2001 |
| 73 | 2002 |
| 80 | 2003 |
| 82 | 2004 |
| 85 | 2005 |
| 76 | 2006 |
| 74 | 2007 |

^{*} GDP per capita for 1999 was US\$ 1,589.

When compared to its level in 1999, the average GDP per capita in the last 8 years lost more than one quarter of its 2002 level, and that it started to regain part of that loss during 2003, until the loss reached about 15% with the end of 2005, but then it declined at the beginning of 2006 so that it almost reached what it used to be in 2002 (i.e. less than 75% of its 1999 level). And when we compare the Palestinian GDP/Capita to the income per capita of four neighboring countries we can see that in 1995 it was less than its level in Israel, almost equal to its level in Jordan, and higher than its level in Egypt and Syria. While in 2006, the Palestinian GDP/Capita was less than its level in those four countries, and that the reduction rates had been very high. It is sufficient to observe that while the 1995 Palestinian GDP/Capita was almost equal to its level in Jordan, in 2006 it has deteriorated to become less than half of Jordanian per capita income. This appears in tables 1 and 2.

It is known that the big challenges that the PNA faced when it was established in 1994 was the economic situation it inherited from the Israeli occupation represented by: Israel's control over a substantial proportion of the Palestinian natural resources (land and water); the excessive dependence of the Palestinian economy on external sources of income generation (workers income from Israel and the Israeli settlements, and the income of Palestinian workers in the Arab Golf states); the sector imbalances (i.e. the large decline of the contribution of agriculture and the very low contribution of industry in the GDP); the total dependence of Palestinian exportation, importation and employment on Israel; and the very low level of productive investment and social services. Therefore, this severe decline comes on a background of political and economic developments that continued to affect the Palestinian situation since the PNA was established in 1994.

_

It is imperative to note here that the figures of GDP per capita in the past years are not those that appeared in the previous Monitor. The reason behind this is that the PCBS published new figures. Also the Population Census of 2007 induced a change in the estimation of the population in those years. Accordingly, we calculated the GDP per capita by using new estimates of GDP and population (the population figure was estimated on the basis of the 1997 and 2007 population figures which meant that population growth averaged 2.616% during the last ten years).

Table 2: The Ratio of the Palestinian Income /Capita to Its Level in Neighboring Countries (%)

| 2006 ^(b) | 1995 ^(a) | Country |
|---------------------|---------------------|---------|
| 0.91 | 1.68 | Egypt |
| 0.46 | 0.96 | Jordan |
| 0.78 | 1.84 | Syria |
| 0.06 | 0.11 | Israel |

Sources: (a) UNCTAD/GDS/SEU published on June 30, 1998.

(b) The World Bank's statistics.

However, the achievements of the PNA in the time of limited autonomy government (1994-2000) in dismantling the economic inheritance of the Israeli occupation were limited and weak. This was due to the Israeli noncompliance to implement the agreements it signed with the Palestinians. There were other reasons also, that pertain to the structure of the PNA and its incapacity to establish a reasonable bureaucracy that should be immune from corruption, with the ability to articulate a comprehensive national program for reconstruction and development.

Nevertheless, the partial achievements of the PNA contributed to the repair of some important facilities of infrastructure. This was seen particularly in the expansion of the aspects of social services, and in encouraging Palestinian Diaspora capital to invest in the PT, especially in the sectors of communication, construction, tourism, and services.

Subsequently most of these achievements stopped due to the Israeli oppressive measures that accompanied the Al-Aqsa *Intifada* that erupted in late November 2000, which culminated in direct reoccupation of the West Bank. The two years that followed (2001 and 2002) witnessed a large deterioration in economic activities due to the practices of the Israeli army in incursions, closures, acts of killings, house and property demolitions, and curfews that lasted for many weeks in the towns of the West Banks.

This deterioration somehow recessed towards the end of 2003, while 2004 and 2005 witnessed high growth rates (see table 3), and it was expected that this growth would continue in a way that economic activities would recover their 1999 levels. However, 2006 witnessed a sharp deterioration due to the fact that Israel refrained from transferring the clearance revenues to the PNA (tax and customs revenues that Israel collects on the behalf of the PNA). This resulted in the deprivation of the public sector employees from receiving their monthly salaries for many months. In addition the international boycott prevented the banks from transferring Arab and international assistance to the Palestinian Ministry of Finance. The deterioration was very sharp and the GDP per capita declined by 11.1% as compared to its 2005 level, and thus it declined to 76% of its 1999 level, and the decline continued in 2007 until the GDP per capita reached to 74% of its pre-*Intifada* level.

Table 2: Economic Growth and Employment*

| Indicator * | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 1 st Quarter 2007 | 2 nd Quarter 2007 | 3 rd Quarter 2007 | 4 th Quarter 2007 | 2007 |
|--------------------------------------|---------|---------|---------|---------|---------|------------------------------------|------------------------------------|------------------------------------|------------------------------------|---------|
| GDP in Constant Prices (USD million) | 3,838.9 | 4,165.3 | 4,247.7 | 4,502.6 | 4,107.0 | 959.0 | 1,060.7 | 1,053.9 | 1062.2 | 4,135.8 |
| GDP/Capita (USD) | 1,156.8 | 1,265.4 | 1,310.3 | 1,352.6 | 1,201.5 | 270.2 | 301.0 | 301.2 | 305.7 | 1178.1 |
| Average Growth Rate of GDP/Capita | (12.3) | 9.4 | 3.5 | 3.2 | (11.1) | 3.7 | 11.4 | 0.06 | 1.5 | (2) |
| Average Unemployment Rate (%) | 31.3 | 25.6 | 26.8 | 23.5 | 23.6 | 21.6 | 19.2 | 23.2 | 22.2 | 21.5 |

Source: PCBS 2008, National Accounts Statistics, and Labor Survey, Ramallah-Palestine.

^{*} GDP and GDP/Capita figures were calculated according to the statistics of GDP as they were reported in the last revision of the PCBS. Population figure was calculated for the different years according to the census of population in 1997 and also that of 2007 with its annual increase of 2.616%.

⁻ Figures in parentheses are negative values.

This decline in economic activity, combined with Israel's refusal to release the accrued Palestinian taxes (through the clearance system), resulted in a massive PNA budget deficit. Such deficit rendered the PNA unable to pay about half of its employees and forced it to cut down on public spending and important social services. This substantial deterioration reflected the specific characteristics of countries' economies that suffer from conflicts, crisis, and longterm instability. Including the following characteristics:

- * Rising and high unemployment and poverty rates, greatly endangering the social fabric. During the second half of 2007 a sharp rise in the prices of consumption items took place, which threatens the Palestinian economy of sliding down into a problem of stagflation.
- ♦ Distortions in the economic structure leaning towards the decline of the productive sectors (agriculture and industry) necessary to meet basic needs. A transformation in the industrial base occurs in favor of low-wage, low-productivity activities.
- ♦ Workers' mobility from the formal sector to the informal sector.
- ♦ Some established businesses move to neighboring countries and local capital is invested abroad.
- ♦ Income and consumption inequality worsens in favor of the wealthy, and the increase in marginalization and exclusion processes.

These characteristics started to disappear in 2004 and 2005 as the economy regained its ability to grow (appearing in different degrees since the beginning of 2001), but then started to reappear again quickly in 2006, especially during the fourth quarter, as the conflict between Fateh and Hamas movements started to intensify and magnify the alreadyexisting unstable conditions due to the Israeli occupation. This was compounded by the general strike of PNA employees in protest to the inability of the PNA to pay their salaries. All this led to a huge contraction in the economic activity that continued until mid 2007, after which glimpses of slight recovery started to appear in response to the dismantling of the financial siege on the PNA in the West Bank (while it continued against the Gaza Strip). Preliminary estimates of the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) indicate little decline in the unemployment rate and poverty rate in the West Bank, and a rise in both of these rates in the Gaza Strip. The private sector in the Gaza Strip is experiencing a suffocating crisis due to the Israeli and international siege that encompasses travel, transportation and importation of raw materials, and the exportation of Gaza Strip products. The siege also caused the cutting off of electricity, and the prevention of fuel delivery at various intervals. Preliminary results for 2007 indicate that the GDP decline has stopped and that the GDP has increased over its 2006 level by less than one percent (0.7%). However, this increase was lower than the population annual growth rate; therefore the GDP per capita declined by about 2% as it appears in table 3 above.

Table 3: Main Economic Indicators in the Remaining West Bank and Gaza Strip

| Indicator | 1999 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|
| GDP (million \$, constant prices) * | 4,511.7 | 3,838.9 | 4,165.3 | 4,247.7 | 4,502.6 | 4,107.0 | 4,135.8 |
| GDP per capita (\$, constant prices) * | 1,589.0 | 1,156.8 | 1,265.4 | 1,310.3 | 1,352.6 | 1,201.5 | 1,178.1 |
| Final Consumption Expenditure (million \$) | 5,532.0 | 4,446.0 | 5,032.0 | 5,797.0 | 6,407.0 | 6,491.0 | 6,811.0 |
| Aggregate Investment (million \$) | 1,898.0 | 780.0 | 972.0 | 1,024.0 | 1,081.0 | 848.0 | 816.0 |
| Government Expenditure (million \$) | 1,044.0 | 914.0 | 978.0 | 1,197.0 | 1,378.0 | 1,454.0 | 1,480.0 |
| Net Commodity Trade Balance (million \$) | (4926) | (5,821) | (2,038) | (2,441) | (2,698) | (2,661) | (2,833) |
| Total Commodity Imports (million \$) | 3805 | 2,535 | 2,844 | 3,279 | 3,597 | 3,479 | 3,615 |
| Total Commodity Exports (million \$) | 689 | 367 | 356 | 402 | 467 | 417 | 366 |
| Employment (thousands) | 588 | 477 | 564 | 578 | 633 | 666 | 722 |
| Total employment in the local economy (thousands) | 452 | 428 | 509 | 527 | 569 | 603 | 656 |
| Total employment in Israel (thousands) | 136 | 49 | 55 | 51 | 64 | 63 | 66 |
| Labor force participation rate (%) | 41.6 | 38.1 | 40.3 | 40.4 | 40.7 | 41.3 | 41.9 |

| Indicator | 1999 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|--|---------|---------|----------|----------|----------|----------|-----------|
| Unemployment rate (ILO definition) | 11.8 | 31.3 | 25.6 | 26.8 | 23.5 | 23.6 | 21.5 |
| Inflation rate (Shekel-based) * | 2.51 | 6.27 | 3.75 | 3.87 | 2.31 | 3.27 | 6.67 |
| Poverty rate (percentage of the population)* | 21 | 60 | 67.6 | 53.7 | 51.5 | 56.8 | 60.1 |
| Public revenues (million \$) | 942.0 | 295.0 | 763.0 | 1,050.0 | 1,370.0 | 721.0 | 1,616.0 |
| Public expenditures (million \$) | 1411 | 1,251.0 | 1,651.0 | 1,528.0 | 2,281.0 | 1,707.0 | 2,877.0 |
| Surplus/ Deficit before assistance (million \$) | (469.0) | (956.0(| (888.0(| (478.0(| (911.0(| (986.0) | (1,261.0) |
| Surplus/ Deficit after assistance (million \$) | 28.0 | (259.0(| (268.0) | (125.0(| (275.0) | 33.0 | 61.0 |
| Actual Foreign Disbursed Assistance (million \$) | 497.0 | 697.0 | 620.0 | 353.0 | 636.0 | 1,019.0 | 1,322.0 |
| Public debt (million \$) | 391.50 | 1,089.0 | 1,235.76 | 1,421.75 | 1,602.18 | 1,493.83 | 1,439.37 |
| Bank Deposits by residents (million \$) | 2,875.1 | 3,432.1 | 3,624.5 | 3,946.2 | 4,190.1 | 4,202.6 | 5,099.9 |
| Credit facilities extended to residents (million \$) | 1,005.5 | 953.7 | 1,071.2 | 1,422.6 | 1,791.4 | 1,903.3 | 1,758.5 |

Source: Palestinian Monetary Authority.

Note: Numbers in parenthesis are negative.

Table 5 shows structural distortions of the economy, which were manifested in the decline of productive sectors such as industry, agriculture and construction, in favor of service sectors, predominantly, commercial services and public administration services.

Table 4: The Contribution of Economic Activities in the GDP in the Remaining West Bank and Gaza Strip, in Constant Prices: 1997 base year (%)

| Economic Activity | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 * |
|--|---------|---------|---------|---------|---------|
| Agriculture and Fishing | 10.1 | 7.5 | 6.9 | 8.1 | 8.3 |
| Mining, Manufacturing Industry, Water and Electricity Supplies | 11.8 | 13.2 | 12.5 | 12.9 | 12.8 |
| Mining and quarrying | 0.4 | 0.4 | 0.4 | 0.4 | 0.5 |
| Manufacturing Industry | 9.2 | 11.2 | 10.6 | 10.8 | 10.6 |
| Water and Electric Supplies | 2.2 | 1.6 | 1.5 | 1.7 | 1.7 |
| Construction | 3.5 | 2.4 | 2.7 | 2.5 | 2.5 |
| Retail and Wholesale | 9.1 | 8.5 | 8.3 | 9.3 | 10.0 |
| Transportation, storage and telecom. | 9.1 | 10.5 | 10.2 | 11.3 | 11.6 |
| Financial intermediation | 3.4 | 4 | 4.2 | 4.5 | 4.7 |
| Services | 23.4 | 24.6 | 24.4 | 22.9 | 21.8 |
| Real estate, rental and commercial services activities | 11.0 | 10.1 | 9.9 | 10.9 | 8.2 |
| Communal, social, and personal services activities | 0.9 | 1 | 1.0 | 1.1 | 1.1 |
| Hotels and restaurants | 0.5 | 1.5 | 1.5 | 1.6 | 1.6 |
| Education | 8.2 | 7.6 | 7.6 | 6.2 | 7.6 |
| Health and social work | 2.8 | 4.4 | 4.4 | 3.1 | 3.3 |
| Public administration and defense | 15.5 | 17.3 | 17.7 | 13.5 | 14.5 |
| Domestic services | 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.2 |
| Publicly-owned enterprises | 2.0 | - | - | - | - |
| Subtract: financial intermediation (with indirect clearing) | -2.9 | -2.9 | -3.1 | -3.3 | -3.4 |
| Add: Customs fees | 3.5 | 6.5 | 6.1 | 6.9 | 6.9 |
| Add: Net VAT on imports | 11.3 | 8.2 | 9.9 | 11.2 | 10.1 |
| GDP (%) | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |
| GDP (million \$) | 4,165.3 | 4,247.7 | 4,502.6 | 4,107.0 | 4,135.8 |

Source: PCBS, 2007, National Accounts, Ramallah – Palestine.

Differences in sectoral contributions took place between 2006 and 2007 (see Table 6) whereby some improvement in the performance of the agricultural sector is evident during the first three quarters of 2007 as compared to their counterparts in 2006. The contribution of the manufacturing

^{*} Source of those figures followed by (*) is the PCBS.

industry in the first two quarters was better than in the last two quarters, and the contribution of the services sector showed improvement at the end of 2007 after it had declined at the end of 2006 and the beginning of 2007.

Table 5: The Contribution of Economic Activities in the GDP in the Remaining West Bank and Gaza Strip by Quarters of 2006-2007, in Constant Prices: 1997 base year, (%)

| E | | 200 |)6 | | 2007 | | | | | |
|--|------|---------|------|-------|-------|---------|---------|---------|--|--|
| Economic Activities | Q1 | Q2 | Q3 | Q4 | Q1 | Q2 | Q3 | Q4 | | |
| Agriculture and Fishing | 5.9 | 7.3 | 7.0 | 12.7 | 8.0 | 9.1 | 8.1 | 7.7 | | |
| Mining, Manufacturing Industry, and Water and Electricity Supplies | 11.1 | 12.3 | 14.0 | 14.5 | 13.8 | 12.4 | 12.4 | 12.4 | | |
| Mining and quarrying | 0.4 | 0.4 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | | |
| Manufacturing Industry | 9.3 | 10.3 | 11.7 | 12.1 | 11.5 | 10.3 | 10.3 | 10.2 | | |
| Water and Electric Supplies | 1.4 | 1.6 | 1.8 | 1.9 | 1.8 | 1.6 | 1.6 | 1.7 | | |
| Construction | 2.6 | 2.6 | 2.6 | 2.4 | 2.8 | 2.9 | 2.4 | 2.0 | | |
| Retail and Wholesale | 8.7 | 8.8 | 10.1 | 9.7 | 10.5 | 10.1 | 10.1 | 9.5 | | |
| Transportation, storage and telecom. | 11.4 | 10.7 | 11.4 | 12.0 | 11.7 | 10.6 | 12.0 | 11.9 | | |
| Financial intermediation | 4.4 | 4.3 | 4.6 | 4.9 | 4.7 | 4.5 | 4.6 | 4.8 | | |
| Services | 24.2 | 24.3 | 22.6 | 20.2 | 17.5 | 21.8 | 24.0 | 24.1 | | |
| Real estate, Rental and Commercial Activities | 10.2 | 10.1 | 11.9 | 11.5 | 5.8 | 8.4 | 9.3 | 9.4 | | |
| Communal, social and personal services activities | 1.0 | 1.0 | 1.0 | 1.2 | 1.1 | 1.0 | 1.0 | 1.1 | | |
| Hotels and restaurants | 1.6 | 2.1 | 1.4 | 1.4 | 1.1 | 1.5 | 2.1 | 1.8 | | |
| Education | 7.6 | 7.4 | 5.6 | 4.0 | 6.4 | 7.6 | 8.1 | 8.3 | | |
| Health and social work | 3.8 | 3.7 | 2.7 | 2.1 | 3.1 | 3.3 | 3.5 | 3.5 | | |
| Public administration and defense | 15.6 | 14.2 | 13.6 | 10.2 | 14.2 | 14.1 | 14.8 | 14.8 | | |
| Domestic services | 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.2 | | |
| Subtract: financial intermediation (with indirect clearing) | -3.2 | -3.2 | -3.5 | -3.7 | -3.5 | -3.3 | -3.3 | -3.4 | | |
| Add: Customs duties | 5.9 | 6.5 | 7.5 | 8.0 | 6.6 | 6.4 | 7.2 | 7.2 | | |
| Add: Net VAT from imports | 13.2 | 12.0 | 9.9 | 8.9 | 13.5 | 11.2 | 7.5 | 8.8 | | |
| GDP (%) | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | | |
| GDP (million \$) | | 1,071.8 | | 958.6 | 959.0 | 1,060.7 | 1,053.9 | 1,062.2 | | |

Source: PCBS, 2008, National Income Accounts, Ramallah – Palestine.

The Failure of Negotiations between the British Gas Co. (BG) and Israel to Reach an Agreement on the Sale of Gaza's Gas to Israel

The BG Co. announced that on 20 December 2007 it had closed its office in Tel Aviv and stopped the negotiations with the Government of Israel (GoI) pertaining to reach an agreement on the sale to Israel of the natural gas BG was planning to mine from the beach of Gaza. It is of value to review the reasons that lead to this failure as it gives a clear idea about the tendencies of the GoI towards economic cooperation with the Palestinian side. The following points clarify how things went:

- ❖ It is known that the Palestinian National Authority (PNA) gave on November 1999 the BG an exclusive right to search for natural gas in the whole sea area around the beach of Gaza. The international Company of Contracting Consortium (CCC) and the Palestinian Investment Fund (PIF) are partners with BG. In September 2000 it was announced that a natural gas field was discovered in the regional Palestinian waters 36 km west from Gaza city. At the end of 2000, two production wells were drilled which are "Gaza Marine -1" and "Gaza Marine -2". Accordingly, after these two successful discoveries a study was undertaken which indicated that preliminary estimates of the gas reserves in the Palestinian waters franchise are about 2 trillion cubic feet of natural gas, which is a medium amount, not too little and not too much in regard to the small Palestinian economy, Preliminary estimates indicated that it is expected (when this gas is excavated and sold commercially) it would bring the PNA Treasury about an annual amount of \$100 million⁴.
- ♦ The volume of the discovered gas exceeds the Palestinian local demand, which meant it was necessary to secure a market for gas before the start of production. BG, the largest partner in the group, during the discovery phase, started to discover marketing opportunities. In fact, there were not many choices due to the geo-political situation. There were two markets: either the Israeli market directly such that Israel would buy the natural gas for local uses; or indirectly to the Egyptian market, whereby the gas would be transported to Egypt from where it would be exported to the European and American markets. BG chose to study the first marketing possibilities on the basis that the cost (particularly the transportation cost) is lower and the profitability is higher, even if some British press reports indicated that BG was tending first to the Egyptian market. Due to the intensive pressures by the British Prime Minister, Tony Blair at that time⁵, it chose the Israeli market.
- ♦ In the year 2001, BG finalized a technical study on the basis of which it suggested a plan to build a marine pipeline that would transport the gas to the new Gaza Electricity Station. This would mean that a local Palestinian energy source would be provided, and the dependence on the importation of fuel from Israel would stop. The plan indicated that selling the gas to Israel would take place by transporting it through pipelines from the city of Gaza to Asqalan (Ashkelon) from where it could be further transported to the other Israeli areas. In the year 2002, the PNA subscribed to the BG plan.
- ♦ In the year 2004, the Israeli prime minister Ariel Sharon refused to discuss the possibility of purchasing the Palestinian gas on the basis that the revenues would go to finance resistance actions against Israel. This Israeli position did not change until Sharon disappeared from the political scene and the acceptance by his successor, Ehud Ulmert to start the negotiations with the BG during the summer of 2006.
- ♦ The negotiations between BG and the GoI continued for about one and a half years with no progress. The spokesman of BG announced that the negotiations would retreat as points of dispute arouse on issues that have been agreed upon previously⁶. Rumors circulated that the main disputes were about prices, payment settlement, and on whether the Israeli government pays in cash or in kind against the goods and services imported from the PNA to Israel. It became clear after negotiations were suspended, however, that the main dispute was about who would control the distribution of gas. Israel refused categorically BG's plan to transfer the gas first to the main central station in Gaza and then further to Asqalan in Israel. Israel insisted that a marine pipeline should be built on the coast to Asqalan in Israel to supply gas

_

To know more about the issue, look Walid Khadouri, "The natural gas in the Palestinian waters: possibilities and challenges", *Journal of Palestinian Studies*, issue 72.

The London *Telegraph*, 26 December 2007, and *The Electronic Intifada*, 23 January 2008.

⁶ Al-Hayat, 3 February 2008.

to its electricity power plant first, and then a land pipeline would be built to transfer gas from Asqalan to the city of Gaza, i.e. that the complete control over the Palestinian gas supply (or no supply) to the Palestinians would be in the hands of Israel. The BG's spokesman was cautious to emphasize that this dispute with the GoI took place before Hamas took over the authority in Gaza.

The Israeli position in the case of gas demonstrates the nature of the Israeli position towards all of the economic relations with the Palestinians. It is well known since the Oslo Agreement was signed that the Israeli position, American position, and the European position, insist that the economy should be separated from the politics, and that joint Arab-Israeli projects should be established to prepare a fertile land for the growth of the peace process and its reinforcement. That was the reason behind the economic summits that were held in the 1990s, and that was the reason behind the Annapolis Conference that was held towards the end of 2007. Objectively speaking, it has become obvious that Israel accepts that reasoning, but only when the separation of economy from politics leads to the normalization between the Arabs and Israel at zero cost and without any political horizon. But when economic cooperation works to strengthen the Palestinian or the Arab side, then Israel considers the issue from the point of view of pure politics. The case of BG is but only one example of this Israeli position. Israel simply refuses to give up a situation it created and enforced during the years of occupation, a situation that puts into her hands the ability to cut the supplies of gas to the Palestinians any time she deems necessary to practice collective punishment against them.

3- Labor Market

The Palestinian labor market has suffered extensively throughout the years of occupation from imbalances between demand and supply. The Palestinian labor force has consistently increased its size at high rates, exceeding the local market's ability to absorb it. During the 1970's and 80's, surplus labor force was generally absorbed by exporting Palestinian labor-to-labor markets to Israel and the Arab Gulf countries.

With the Gulf War in the early 1990s the situation changed drastically as many Palestinians fled Kuwait and returned to the West Bank and Gaza Strip. Similarly, Israel began to reduce the number of Palestinian workers inside the Green Line and the settlements.

From 1994-2000, the Palestinian labor market experienced some limited adjustment as the public sector began to expand and employ some of the excess labor. Reconstruction projects encouraged the private sector to increase its investments in ways that expanded its capacity to employ more workers. In addition, Israel allowed in certain years (1998, 1999, and 2000), more Palestinian workers to work inside the Green Line. With the eruption of the Al-Aqsa *Intifada*, the limited labor market adjustment process stopped, and the labor market imbalance was exacerbated because of the vast decline in economic activity due to Israel's oppressive measures against the Palestinian people, namely: sieges, closures, the construction of the Apartheid Separation Wall, and the restrictions on the movement of persons and goods between the West Bank and within cities and villages.

Table 7 illustrates that the average increase in manpower during the last seven years was higher than the average increase in the labor force. This indicates that labor force participation was declining. The table also illustrates that the average increase in the labor force was higher than the average increase in employment. This indicates that the average unemployment rate was rising (average annual increase was 7.5%). Likewise, average increase of employment in the public sector surpassed that of the private sector.

Table 6: Main Labor Market Indicators: 1999-2007

| Indicator | 1999 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| Manpower (thousands, 15 years and over) | 1604 | 1822 | 1881 | 1954 | 2031 | 2111 | - |
| Labor force (thousands, employed and | 667 | 694 | 750 | 790 | 827 | 872 | - |
| Employed (thousands) | 588 | 477 | 564 | 578 | 633 | 666 | 722 |
| employed by the private sector | 59% | 66.1% | 69.6% | 68.8% | 67.1% | 66.7% | 67.3% |
| employed by the public sector | 18% | 23.6% | 20.7% | 22.5% | 23.0% | 23.7% | 23.3% |
| employed in Israel and the settlements | 23% | 10.3% | 9.7% | 8.7% | 9.9% | 9.6% | 9.4% |
| Unemployment rate (%) | 11.8% | 31.3% | 25.6% | 26.8% | 23.5% | 23.6% | 21.6% |

Source: PCBS, Labor Force Survey, 1999-2007.

The following section elaborates the conditions of the labor market through comparing the situation before the *Intifada* (the 3rd quarter of 2000) with the current conditions of the labor market (in the 4th quarter of 2007), as well as making a comparison between the 4th quarter of 2007 and the previous quarter of the same year. These comparisons allow us to examine both the short and long term trends of changes in the labor market.

3.1 Labor Force and Labor Force Participation

The Labor Force Participation Rate (LFPR, i.e. the sum of employed and unemployed divided by population aged 15 years and above) grew substantially during the early nineties. After registering an average of 40% in the eighties, LFPR reached 44% in 1993; however, the local market's inability to absorb higher numbers of workers caused many to withdraw from the market. This led to a decrease in LFPR in the late-nineties when it reached 41.6%. However, LFPR dropped again during the early years of the *Intifada* period, reaching 38.1% in 2002 and then increasing a little bit during 2003 and 2005. During the last quarter of 2007 the LFPR reached 41.4%, which is lower than the corresponding quarter in 2006, approaching the pre-*Intifada* level (see Table 8). In spite of that, the number of those employed increased during the last seven years to reach 666 thousands at the end of 2006, as compared to 597 thousands in 2000. This increase is due to the increase in the size of the labor force resulting from the huge population growth during the same period.

Table 7: Labor Force Participation Rate in the Palestinian Territories According to Place of Work and Gender: 1999-2007 (%)

| Region and Gender | 1999 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | Q3/ 2000 | Q2/ 2006 | Q3/ 2006 | Q4/ 2006 | Q2/ 2007 | Q3/ 2007 | Q4/ 2007 |
|----------------------------|------|------|------|------|------|--------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|
| | | | | | В | oth Ge | nders | | | | | | |
| West Bank | 43.4 | 40 | 41.8 | 42.5 | 42.9 | 44.1 | 45.3 | 43.7 | 44.6 | 45.7 | 44.8 | 44.8 | 44 |
| Gaza Strip | 38 | 34.4 | 37.5 | 36.4 | 36.7 | 36.1 | 40.1 | 35.7 | 35.3 | 38 | 38 | 38.9 | 36.6 |
| Palestinian Territories | 41.6 | 38.1 | 40.3 | 40.4 | 40.7 | 41.3 | 43.5 | 40.9 | 41.3 | 43 | 42.4 | 42.7 | 41.4 |
| Males | | | | | | | | | | | | | |
| West Bank | 72.4 | 67.1 | 68.5 | 68.7 | 69.5 | 69.8 | 75.2 | 69.6 | 71.6 | 69.7 | 69.8 | 71.1 | 69.1 |
| Gaza Strip | 67.4 | 62.2 | 65.4 | 63.5 | 63.9 | 63.7 | 68.4 | 63.9 | 62.3 | 64.8 | 64.1 | 66 | 62.6 |
| Palestinian Territories | 70.7 | 65.4 | 67.5 | 66.9 | 67.6 | 67.7 | 72.9 | 67.6 | 68.3 | 68 | 67.8 | 69.3 | 66.8 |
| | | | | | | Fema | les | | | | | | |
| West Bank | 14.1 | 12.4 | 14.7 | 15.9 | 15.8 | 17.9 | 15 | 17.2 | 17.1 | 21.2 | 19.4 | 17.9 | 18.4 |
| Gaza Strip | 8.8 | 6.5 | 9.2 | 9.1 | 9 | 8.1 | 11.7 | 7.2 | 7.8 | 10.8 | 11.5 | 11.5 | 10.2 |
| Palestinian Territories | 12.3 | 10.4 | 12.8 | 13.5 | 13.4 | 14.5 | 13.8 | 13.7 | 13.9 | 17.5 | 16.6 | 15.7 | 15.5 |

Source: PCBS, Labor Force Survey, 1999-2007.

The above-mentioned changes were associated with the following adjustment dynamics:

- ♦ The divergence between the LFPR between the West Bank and Gaza Strip continued, but the gap between them has been increasing after the eruption of Al-Aqsa *Intifada*. This may be attributed to the tightening of the Israeli siege on the Gaza Strip.
- ♦ There has been an important change along gender lines; although LFPR for males in the present time is less than its level prior to the *Intifada*, female LFPR has increased. This is primarily attributed totally to the West Bank (as the rate declined in the Gaza Strip), as women were increasingly entering the labor market to compensate for the lost income of their male relatives (see Table 8).
- Another change related to workers' employment status. Table 9 below shows that the percentage of those employed in establishments they own or partially own, and which do not employ waged workers, increased substantially. This increase was accompanied by a decrease in the ratio of waged workers. This indicates that a considerable percentage of those who lost their work in Israel or in the private sector after the *Intifada* tended to work for themselves.
- ♦ Another change in the labor market was associated with the change of employment within economic sectors. A comparison of the contribution of economic sectors prior to the *Intifada* with that of the current period shows a large contribution by the services sector and a slight increase in the agricultural sector. However, the contribution of the construction sector was almost halved compared to the pre-*Intifada* level. Similarly, the contribution of mining, quarrying and manufacturing industry also declined (see Table 10).

Table 8: Percentage Distribution of the Employed Persons in the Palestinian Territory According to Employment Status and Region, 1999-2007 (%)

| Region and Work Status | 1999 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | Q3/ 2000 | Q2/ 2006 | Q3/ 2006 | Q4/ 2006 | Q2/ 2007 | Q3/ 2007 | Q4/ 2007 |
|---------------------------|------|------|------|------|--------|----------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|
| | | | | | | West E | Bank | | | | | | |
| Establishment owner | 6.6 | 4.1 | 4.1 | 5 | 5 | 4.7 | 4.6 | 4.7 | 5 | 4.4 | 4.2 | 4.7 | 5 |
| Self-employed | 18.6 | 27.8 | 29.3 | 28.1 | 27.6 | 27 | 19.9 | 28.6 | 26.7 | 24.5 | 26.3 | 24.7 | 23.5 |
| Paid worker | 66.5 | 57.5 | 55.3 | 55.1 | 56.4 | 55.7 | 66.2 | 56 | 55.9 | 53.7 | 55.6 | 57.6 | 59.7 |
| Unpaid family member | 8.3 | 10.6 | 11.3 | 11.8 | 11 | 12.6 | 9.3 | 10.7 | 12.4 | 17.4 | 13.9 | 13 | 11.8 |
| Gaza Strip | | | | | | | | | | | | | |
| Establishment owner | 2.8 | 2.6 | 2.2 | 1.9 | 2.6 | 4.2 | 4 | 3 | 3.7 | 7.2 | 3.4 | 3 | 2.4 |
| Self-employed | 19.1 | 24.3 | 24.5 | 22.2 | 22.4 | 19.4 | 13.6 | 21 | 19.9 | 15.6 | 21.5 | 20.5 | 22.7 |
| Paid worker | 71.1 | 63.6 | 61.7 | 66.5 | 67.1 | 69.6 | 71 | 69.8 | 70.6 | 67.3 | 64.3 | 64.8 | 62.5 |
| Unpaid family member | 7 | 9.5 | 11.6 | 9.4 | 7.9 | 19.8 | 11.4 | 6.2 | 5.8 | 9.9 | 10.8 | 11.7 | 12.4 |
| | | | | | Palest | tinian T | Territo | ries | | | | | |
| Establishment owner | 5.5 | 3.7 | 3.5 | 4.1 | 4.3 | 4.6 | 4.4 | 4.3 | 4.7 | 5.2 | 4 | 4.2 | 4.3 |
| Self-employed | 18.7 | 26.8 | 27.8 | 26.5 | 26.1 | 25 | 18.1 | 26.6 | 25 | 22.2 | 25 | 23.5 | 23.3 |
| Paid worker | 67.8 | 59.2 | 57.2 | 58.3 | 59.5 | 59.3 | 67.6 | 59.6 | 59.6 | 57.2 | 58.1 | 59.6 | 60.5 |
| Unpaid family member | 8 | 10.3 | 11.5 | 11.1 | 10.1 | 11.1 | 9.9 | 9.5 | 10.7 | 15.4 | 12.9 | 12.7 | 11.9 |

Source: PCBS (2007), Labor Force Survey Database, 1999-2007.

Table 9: Distribution of the Employed Persons in the Palestinian Territory According to Region and Economic Activity, 1999-2007 (%)

| Economic Activity and Region | 1999 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | Q3/ 2000 | Q2/ 2006 | Q3/ 2006 | Q4/ 2006 | Q2/ 2007 | Q3/ 2007 | Q4/ 2007 |
|--|------|------|------|------|------|------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|
| Palestinian Territori | es | | | | | | | | | | | | |
| Agriculture, Forestry & Fishing | 12.6 | 14.9 | 15.7 | 15.9 | 14.6 | 16.1 | 12.7 | 15.2 | 13.7 | 21.5 | 17.3 | 15.1 | 15.3 |
| Mining, quarrying and manufacturing Industry | 15.5 | 12.9 | 12.5 | 12.7 | 13 | 12.4 | 15 | 12.3 | 13.5 | 12.2 | 12.6 | 12.8 | 12.3 |
| Construction | 22.1 | 10.9 | 13.1 | 11.7 | 12.9 | 11.1 | 21.7 | 11.5 | 11.4 | 9.5 | 11.1 | 11.6 | 10.4 |
| Services and other sectors | 28.1 | 35.7 | 32.8 | 34.9 | 34.4 | 35.5 | 28.6 | 36.1 | 35.1 | 34.4 | 34.8 | 35.3 | 36.4 |
| West Bank | | | | | | | | | | | | | |
| Agriculture, Forestry & Fishing | 11.5 | 14.1 | 14.9 | 16.9 | 15.7 | 17.8 | 11.7 | 16.8 | 15.1 | 24.1 | 19.2 | 16.1 | 15.9 |
| Mining, quarrying and manufacturing Industry | 16.5 | 14.5 | 14 | 14 | 14.8 | 14.6 | 16.1 | 14.7 | 16.1 | 14.2 | 14.5 | 15.4 | 15 |
| Construction | 23.9 | 12.7 | 14.3 | 13 | 14.4 | 12.9 | 24.2 | 13.4 | 13.7 | 11.1 | 13.1 | 14.8 | 13.9 |
| Services and other sectors | 24.7 | 31.1 | 29.4 | 29.5 | 28.5 | 29 | 24.6 | 29.6 | 28.2 | 27.7 | 29.1 | 28.6 | 30.2 |
| Gaza Strip | | | | | | | | | | | | | |
| Agriculture, Forestry & Fishing | 15.2 | 16.6 | 17.4 | 13.4 | 11.7 | 11.1 | 16.2 | 10.7 | 9.2 | 14.1 | 12.7 | 12.7 | 13.9 |
| Mining, quarrying and manufacturing | 13.1 | 8.9 | 9.2 | 9.1 | 8.3 | 6.3 | 12.3 | 5.7 | 5.7 | 6.3 | 8 | 5.8 | 5.5 |
| Construction | 17.8 | 6.3 | 10.4 | 8.2 | 9.3 | 6 | 15.9 | 6.1 | 4.6 | 4.9 | 6.2 | 3.7 | 1.5 |
| Services and other sectors | 36.5 | 47.6 | 40.9 | 49.1 | 49.4 | 53.7 | 38 | 54.1 | 56.3 | 53.4 | 48.9 | 52.2 | 52.2 |

Source: PCBS (2007), Labor Force Survey Database, 1999-2007.

It is natural that these adjustment changes lead to a change in the distribution of workers between the West Bank and Gaza Strip, especially that the conditions in these two areas were different, particularly in the last two years. Therefore, the dynamics of adjustment were different, especially after Israel unilaterally withdrew from the Gaza Strip, and put it under a land, air and sea siege. Therefore, we see in Table 11 that the West Bank share in the total workers in the Palestinian Territory had increased between the 3rd quarter of 2000 (the last quarter before the *Intifada*) and the 4th quarter of 2007 by almost 13%, while the increase in the Gaza Strip was 17.7%. In addition, the increase in the two areas was not sufficient to account for the huge decline in the share of workers in Israel and the Israeli settlements (from 22.1% to 10% over the same period), therefore, the unemployment rate increased in both the West Bank and the Gaza Strip as we will see later.

Table 10: Distribution of Employment in the Palestinian Territory According to Place of Work, 1999-2007 (%)

| Place of Work | 1999 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | Q3/ 2000 | Q2/ 2006 | Q3/ 2006 | Q4/ 2006 | Q2/ 2007 | Q3/ 2007 | Q4/ 2007 |
|----------------------|------|------|------|------|------|------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|
| West Bank | 52.9 | 62.7 | 60.9 | 64.1 | 61.7 | 64.4 | 54.1 | 65.1 | 64.4 | 64.6 | 62.8 | 62.6 | 61.6 |
| Gaza Strip | 24.2 | 27.0 | 29.4 | 27.2 | 28.4 | 26.0 | 23.8 | 26.2 | 25.1 | 25.9 | 28.7 | 28.1 | 28.4 |
| Israel & Settlements | 22.9 | 10.3 | 9.7 | 8.7 | 9.9 | 9.6 | 22.1 | 8.7 | 10.5 | 9.5 | 8.5 | 9.3 | 10.0 |

Source: PCBS (2007), Labor Force Survey Database, 1999-2007.

3-2 Unemployment

The problem of unemployment is not new to the Palestinian economy as it reached 24% in 1996 then declined gradually until it reached 11.8% in 1999. But the problem was aggravated during the second *Intifada* with unemployment increasing to 31.3% in 2002. It then slightly declined by the end of 2003 as a result of the relatively improved economic activity when it reached 19.2% in the 2nd quarter of 2007, ultimately reaching 22.2% in the 4th quarter of the same year. Nevertheless, the unemployment rate in this quarter was almost twice its pre-*Intifada* level (3rd quarter of 2000) (see Table 12).

Table 11: Unemployment Rate for Individuals Aged 15 Years and Over in the Palestinian Territory According to Gender and Region, 1999-2006, (%)

| Region and Gender | 1999 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | Q3/ 2000 | Q2/ 2006 | Q3/ 2006 | Q4/ 2006 | Q2/ 2007 | Q3/ 2007 | Q4/ 2007 | |
|----------------------|-------------------------|------|------|------|------|---------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|--|
| | Palestinian Territories | | | | | | | | | | | | | |
| Males | 11.6 | 33.5 | 26.9 | 28.1 | 23.7 | 24.2 | 9.5 | 23.7 | 24.2 | 23.5 | 19.4 | 23.4 | 23.4 | |
| Females | 13 | 17 | 18.5 | 20.1 | 22.3 | 20.5 | 12.6 | 19.1 | 24.5 | 16.2 | 18 | 22.1 | 17 | |
| Total | 11.8 | 31.3 | 25.6 | 26.8 | 23.5 | 23.6 | 10 | 22.9 | 24.2 | 22 | 19.2 | 23.2 | 22.2 | |
| West Bank | | | | | | | | | | | | | | |
| Males | 9.2 | 30.9 | 25.5 | 24.3 | 20.8 | 18.9 | 6.8 | 18.3 | 18.5 | 17.4 | 16.3 | 18.6 | 20.5 | |
| Females | 11.1 | 14 | 15.8 | 16.6 | 18.3 | 17.6 | 10.9 | 16.9 | 21.6 | 12.5 | 14 | 18.6 | 14.2 | |
| Total | 9.5 | 28.2 | 23.8 | 22.9 | 20.3 | 18.6 | 7.5 | 18 | 19.1 | 16.2 | 15.8 | 18.6 | 19.4 | |
| | | | | | (| Gaza St | trip | | | | | | | |
| Males | 16.6 | 39.1 | 29.6 | 35.9 | 29.6 | 35.1 | 15.3 | 34.6 | 36.3 | 35.6 | 25.7 | 33.1 | 29.4 | |
| Females | 19.3 | 28.4 | 26.8 | 31.6 | 35.2 | 32.3 | 17.1 | 29 | 36.5 | 29.8 | 30.4 | 32.1 | 26.3 | |
| Total | 16.9 | 38.1 | 29.2 | 35.4 | 30.3 | 34.8 | 15.5 | 34 | 36.3 | 34.8 | 26.4 | 32.9 | 29 | |

Source: PCBS, Labor Force Survey, 1999-2007.

The following are the most important characteristics of unemployment in the current period:

- ♦ The highest rate of unemployment is found amongst the young, particularly those aged 15-24 (see Table 14).
- There is a fundamental difference between male and female unemployment rates, particularly with regards to years of schooling. The unemployment rate for individuals having 13 years or more of schooling was higher for females than males. Actually, this difference has existed in the Palestinian labor market for a long time, which indicates that female labor force participation is increasing at a higher rate than the average increase in the demand for females in the labor market (see Table 15).

Table 12: Total Number of Unemployed from the Total Participants in the Labor Force (15 Years and above) in the Palestinian Territory According to Region, 1999-2007, (%)

| Region | 1999 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | Q3/ | Q2/ | Q3/ | Q4/ | Q1/ | Q2/ | Q3/ |
|----------------------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|
| West Bank | 44,000 | 135292 | 122924 | 124418 | 115417 | 112735 | 38,000 | 107,600 | 117,200 | 103,200 | 103,800 | 100,500 | 118,200 |
| Gaza Strip | 35,000 | 81757 | 70919 | 87155 | 78606 | 92837 | 35,000 | 89,400 | 95,200 | 99,400 | 88,300 | 76,900 | 99,000 |
| Palestinian Territories | 79,000 | 217049 | 193843 | 211573 | 194023 | 205572 | 73,000 | 197,000 | 212,400 | 202,600 | 192,100 | 177,400 | 217,200 |

Source: PCBS, Labor Force Survey, 1999-2007.

Table 13: Unemployment Rate in the Palestinian Territory According to Gender and Age Groups: 1999-2007, (%)

| Age group & Gender | 1999 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | Q3 /2000 | Q2 /2006 | Q3 /2006 | Q4 /2006 | Q2 /2007 | Q3 /2007 | Q4 /2007 |
|-----------------------|------|------|------|------|------|--------|-------------|-------------|-------------|--------------|-------------|-------------|-------------|
| | | • | • | | | Both (| Genders | 5 | • | | • | | |
| 15-24 | 17.3 | 48.2 | 38.4 | 39.8 | 36.4 | 35.7 | 14.1 | 33.7 | 36.7 | 33.7 | 30.5 | 38.8 | 36.9 |
| 25-34 | 11.4 | 36.6 | 24.1 | 25.1 | 22.0 | 23.0 | 11.4 | 22.6 | 23.5 | 22.0 | 18.5 | 22.1 | 19.8 |
| 35-44 | 9.0 | 37.2 | 21.6 | 22.2 | 18.6 | 18.7 | 6.5 | 18.5 | 19.3 | 16.1 | 15.0 | 14.9 | 17.4 |
| 45-54 | 8.8 | 30.5 | 19.0 | 22.2 | 19.1 | 18.7 | 6.7 | 19.4 | 19.0 | 16.6 | 14.2 | 17.6 | 16.6 |
| 55+ | 5.9 | 27.7 | 13.2 | 15.1 | 12.1 | 11.6 | 3.6 | 11.3 | 10.8 | 12.3 | 8.3 | 11.5 | 13.0 |
| Total | 11.8 | 38.0 | 25.6 | 26.8 | 23.5 | 23.6 | 10.0 | 22.9 | 24.2 | 22.0 | 19.2 | 23.2 | 22.2 |
| | | | | | | M | ales | | | | | | |
| 15-24 | 16.9 | 47.0 | 38.3 | 38.9 | 34.8 | 34.4 | 13.0 | 33.3 | 34.1 | 32.8 | 29.5 | 37.0 | 35.9 |
| 25-34 | 10.5 | 37.4 | 25.1 | 26.1 | 21.3 | 22.9 | 9.9 | 22.5 | 22.6 | 23 .0 | 17.3 | 21.1 | 20.3 |
| 35-44 | 8.8 | 39.7 | 23.6 | 24.4 | 19.7 | 20.1 | 6.7 | 19.7 | 20.6 | 18.3 | 16.1 | 15.8 | 19.7 |
| 45-54 | 9.6 | 32.2 | 21.3 | 25.4 | 21.9 | 21.5 | 7.6 | 22.2 | 21.7 | 20.2 | 16.9 | 20.4 | 19.3 |
| 55+ | 6.9 | 30.0 | 15.5 | 17.8 | 14.3 | 13.8 | 4.4 | 13.1 | 12.7 | 15.6 | 10.6 | 14.6 | 15.7 |
| Total | 11.6 | 39.0 | 26.9 | 28.1 | 23.7 | 24.2 | 9.5 | 23.7 | 24.2 | 23.5 | 19.4 | 23.4 | 23.4 |
| | | | | | | Fen | nales | | | | | | |
| 15-24 | 20.6 | 59.7 | 39.1 | 44.8 | 46.1 | 43.2 | 22.1 | 36.2 | 52.8 | 38.0 | 35.4 | 49.6 | 42.6 |
| 25-34 | 16.1 | 28.9 | 19.4 | 20.6 | 25.5 | 23.1 | 19.0 | 22.7 | 27.7 | 18.1 | 23.1 | 26.7 | 17.8 |
| 35-44 | 9.8 | 14.1 | 10.8 | 11.5 | 13.2 | 12.2 | 5.4 | 12.4 | 13.3 | 8.0 | 11.1 | 10.8 | 7.5 |
| 45-54 | 5.2 | 10.9 | 6.5 | 5.0 | 4.2 | 5.2 | 2.5 | 5.4 | 5.5 | 3.3 | 2.6 | 4.0 | 4.9 |
| 55+ | 1.8 | 1.5 | 1.3 | 1.2 | 1.9 | 1.4 | 0.8 | 2.0 | - | 1.1 | 1.3 | 1.6 | 3.5 |
| Total | 13.0 | 28.4 | 18.6 | 20.1 | 22.3 | 20.5 | 12.6 | 19.1 | 24.5 | 16.2 | 18.0 | 22.1 | 17.0 |

Source: PCBS, Labor Force Survey, 1999-2007.

Table 14: Unemployment Rate in the Palestinian Territory by Gender and Years of Schooling, 1999-2007, (%)

| Number of school years and Gender | 1999 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | Q3/ 2000 | Q2/ 2006 | Q3/ 2006 | Q4/ 2006 | Q2/ 2007 | Q3 /2007 | Q4/ 2007 |
|-----------------------------------|------|------|------|------|------|--------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|
| | | | | | Both | Gende | rs | | | | | | |
| 0 | 5.4 | 17.4 | 12.4 | 14.1 | 8 | 8.4 | 3.3 | 7.4 | 9.4 | 6.2 | 7.9 | 7.8 | 8.9 |
| 1-6 | 12.2 | 37.9 | 28.8 | 31.3 | 26.2 | 27.9 | 11 | 25.8 | 28.1 | 27 | 20 | 23 | 22.5 |
| 7-9 | 11.9 | 37.3 | 28.9 | 29.6 | 24.8 | 25.1 | 9.5 | 24.3 | 25.8 | 22.6 | 19.5 | 22.4 | 24.7 |
| 10-12 | 11.7 | 33.6 | 26.8 | 27.8 | 23.5 | 23.9 | 8.6 | 23.1 | 23.6 | 23.7 | 19.1 | 23.7 | 24.2 |
| 13+ | 12.5 | 18.9 | 19.9 | 21.3 | 21.8 | 20.8 | 12.8 | 21.2 | 22.5 | 17.9 | 19.5 | 24.4 | 18.6 |
| Total | 11.8 | 31.3 | 25.6 | 26.8 | 23.5 | 23.6 | 10 | 22.9 | 24.2 | 22 | 19.2 | 23.2 | 22.2 |
| | | | | | N | Iales | | | | | | | |
| 0 | 9.3 | 29.2 | 22.4 | 27.3 | 16.4 | 16.5 | 6.7 | 14.3 | 16.7 | 13.9 | 17.3 | 17.1 | 20.9 |
| 1-6 | 13.4 | 41.3 | 31.8 | 35 | 28.8 | 31 | 12.1 | 28.5 | 30.5 | 31.8 | 23.1 | 27 | 26.2 |
| 7-9 | 12.4 | 38.9 | 30.6 | 31.2 | 26 | 26.8 | 9.8 | 25.9 | 27.5 | 25.2 | 21.5 | 24.2 | 26.7 |
| 10-12 | 11.7 | 34.9 | 28.1 | 29.4 | 24.1 | 25 | 8.6 | 24.2 | 24.3 | 25.8 | 20.3 | 25.3 | 26.4 |
| 13+ | 8.8 | 17.5 | 16.3 | 16.8 | 16.6 | 15.9 | 8.5 | 17.7 | 16.2 | 12.4 | 13.6 | 18.1 | 13.5 |
| Total | 11.6 | 33.5 | 26.9 | 28.1 | 23.7 | 24.2 | 9.5 | 23.7 | 24.2 | 23.5 | 19.4 | 23.4 | 23.4 |

| Number of school years and Gender | 1999 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | Q3/ 2000 | Q2/ 2006 | Q3/ 2006 | Q4/ 2006 | Q2/ 2007 | Q3 /2007 | Q4/ 2007 |
|-----------------------------------|------|------|------|------|------|-------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|
| | | | | | Fe | males | | | | | | | |
| 0 | 1.1 | 2.2 | 2.4 | 1.8 | 1.6 | 1.8 | 0.5 | 0.8 | 3.4 | 0.9 | 0.8 | - | 0.9 |
| 1-6 | 3.2 | 7.6 | 5.6 | 6.2 | 7.8 | 9.1 | 1.7 | 7.6 | 11 | 5.3 | 4.2 | 2.5 | 4.1 |
| 7-9 | 6.3 | 12.7 | 9.8 | 11.1 | 11.3 | 9.1 | 6.3 | 7.8 | 9.1 | 5.8 | 5.4 | 6.5 | 6 |
| 10-12 | 11.6 | 18.2 | 14.8 | 12.6 | 17.2 | 13.2 | 8.1 | 11.6 | 17.2 | 9.8 | 10.4 | 10.1 | 6 |
| 13+ | 21.9 | 22.5 | 28.3 | 30.8 | 32.5 | 31.3 | 24 | 28.8 | 36.3 | 29 | 32.1 | 38.1 | 28.8 |
| Total | 13 | 17.1 | 18.6 | 20.1 | 22.3 | 20.5 | 12.6 | 19.1 | 24.5 | 16.2 | 18 | 22.1 | 17 |

Source: PCBS, Labor Force Survey, 1999-2007.

3-3 Wages and Work Hours

Quarterly data regarding the 4th quarter 2007 indicate that the average daily wage in the Gaza Strip was 20% lower than its West Bank level and less than half the average daily wage for paid workers in Israel. This reflects the demand conditions for Palestinian workers in these three markets.

On the other hand, the average daily wage of the West bank employees registered an increase during the 3rd and 4th quarters of 2007 by 2.3% to reach NIS 78.9, while the average in the Gaza Strip remained as it is around NIS 64.1. The average daily wage for those working in Israel and in the settlements increased from NIS 131.9 in the 3rd quarter of 2007 to NIS 133 in the 4th quarter of the same year (see table 16).

Table 15: Average Weekly Work Hours, Number of Monthly Working Days and Daily Wage in NIS for Paid Workers from the Palestinian Territory by Place of Work, 1999-2007

| Place of Work | Average Weekly Work Hours | Average Monthly Work Days | Average Daily Wage (NIS) | Median Daily Wage (NIS) |
|----------------------|------------------------------|------------------------------|-----------------------------|----------------------------|
| | | 1999 | <u> </u> | |
| West Bank | 44.6 | 23.5 | 66.2 | 60.0 |
| Gaza Strip | 43.2 | 24.0 | 51.4 | 46.2 |
| Israel & Settlements | 44.4 | 20.3 | 105.8 | 100.0 |
| Total | 44.2 | 22.6 | 75.5 | 69.2 |
| | • | 2006 | | |
| West Bank | 42.2 | 23.1 | 77.9 | 69.2 |
| Gaza Strip | 39.9 | 24.0 | 68.9 | 65.4 |
| Israel & Settlements | 43.8 | 21.3 | 131.6 | 134.6 |
| Total | 41.7 | 23.1 | 83.3 | 73.1 |
| | | 4 th Q/2006 | | |
| West Bank | 41.5 | 22.1 | 79.3 | 67.3 |
| Gaza Strip | 7.37 | 23.5 | 67.0 | 61.5 |
| Israel & Settlements | 42.3 | 20.4 | 130.6 | 134.6 |
| Total | 40.4 | 22.3 | 83.1 | 70.0 |
| | | 1st Q/2007 | | |
| West Bank | 41.9 | 22.2 | 79.4 | 70.0 |
| Gaza Strip | 40.6 | 23.5 | 66.9 | 61.5 |
| Israel & Settlements | 44.6 | 20.9 | 128.5 | 130.0 |
| Total | 41.9 | 22.4 | 82.8 | 73.1 |
| | | 2 nd Q/2007 | | |

| Place of Work | Average Weekly Work Hours | Average Monthly Work Days | Average Daily Wage (NIS) | Median Daily Wage (NIS) |
|----------------------|------------------------------|------------------------------|-----------------------------|----------------------------|
| West Bank | 42.4 | 22.3 | 76.9 | 69.2 |
| Gaza Strip | 40.4 | 23.5 | 63.7 | 57.7 |
| Israel & Settlements | 45.9 | 19.4 | 130.9 | 126.9 |
| Total | 42.3 | 22.3 | 80.4 | 70.0 |
| | | 3 rd Q/2007 | | |
| West Bank | 42.5 | 22.0 | 77.1 | 70.0 |
| Gaza Strip | 39.7 | 22.4 | 64.1 | 57.7 |
| Israel & Settlements | 43.9 | 20.3 | 131.9 | 123.1 |
| Total | 42.2 | 21.8 | 84.2 | 76.9 |
| | | 4 th Q/2007 | | |
| West Bank | 39.9 | 22.2 | 78.9 | 70.0 |
| Gaza Strip | 38.2 | 23.8 | 64.1 | 60.7 |
| Israel & Settlements | 40.3 | 19.8 | 133.1 | 134.6 |
| Total | 39.6 | 22.1 | 85.3 | 76.9 |

Source: PCBS, Labor Force Survey, 1999-2007

3-4 Vacancy Announcements in Local Newspapers

As expected, the general economic contraction in 2007 reflected itself on the number of job vacancies advertised in the newspapers. Table 17 presents the aggregate number of advertised vacancies in the newspapers during 2006 and 2007 where we find that this number fell during 2007 by 17.9% as compared to its level in 2006. The share in the Gaza Strip of this fall was huge as it reached 51.9%. Also the number of the advertised vacancies in the private sector fell by 22.5%. Table 17 shows also that the demand for workers with master degrees fell as the number of required vacancies was 37.5% as compared to its 2006 level.

Table 16: Number of Job Vacancies Advertised in Local Newspapers during 2006 and 2007 by Sector, Geographical Area and Scientific Degree

| Sector Area and | 2006 | 5 | 2007 | 1 | Percentage change |
|---------------------------------------|--------|------|--------|------|-----------------------------|
| Sector, Area and Scientific Degree | Number | % | Number | % | between 2006 and 2007 (%) * |
| Private Sector | 2614 | 66.3 | 2025 | 61 |)25.5(|
| Public Sector | 225 | 5.7 | 191 | 5.7 | (16.4) |
| NGOs | 1101 | 28 | 1079 | 33.3 |)2(|
| Total | 3940 | 100 | 3295 | 100 | (17.9) |
| Northern West Bank | 515 | 13 | 404 | 12.3 | (24.3) |
| Center of the West Bank | 2339 | 59.4 | 2099 | 63.7 | (10.8) |
| Southern West Bank | 476 | 12.1 | 429 | 13 | (10.4) |
| Gaza Strip | 610 | 15.5 | 363 | 11 | (51.9) |
| Total | 3940 | 100 | 3295 | 100 | (17.9) |
| Master Degree and above | 595 | 28 | 409 | 12.4 | (37.5) |
| Bachelor Degree | 2408 | 28.8 | 2200 | 66.7 | (9.0) |
| Diploma | 771 | 36.2 | 638 | 19.4 | (18.9) |
| Less than Diploma | 166 | 7 | 48 | 1.5 | (124.0) |
| Total | 3940 | 100 | 3295 | 100 | (17.9) |

Source: Data were compiled by MAS from daily local newspapers (Al-Quds, Alayyam and Alhayat aljadida).

^{*} Figures in parentheses are negative.

As for the quarterly change, Table 18 indicates a decline in the number of advertised vacancies in the newspapers between the 3rd and 4th quarters of 2007. The lion's share of this decline was that of the private sector where advertisements declined by 46%, while non-governmental organisations' advertised vacancies declined by 9.3%. This is in contrast with the public sector where advertised vacancies increased fivefold. Advertisements that did not identify the number of vacancies numbered 20.

Table 17: The Number of Advertised Vacancies in the Local Newspapers during the 3rd and 4th Quarters of 2007 by Sector, Geographical Area and Scientific Degree

| Sector, Area | | 3 rd Qua | rter | 4 th Quarter | | | | |
|----------------------------|------|---------------------|-----------|-------------------------|---------|----------|----------|-------|
| and Scientific Degree | July | August | September | Total | October | November | December | Total |
| Private Sector | 294 | 139 | 167 | 600 | 114 | 73 | 138 | 325 |
| Public Sector | 3 | 7 | 1 | 11 | 7 | 12 | 54 | 73 |
| NGOs | 91 | 125 | 85 | 301 | 146 | 61 | 66 | 273 |
| Total | 388 | 271 | 253 | 912 | 267 | 146 | 258 | 671 |
| Northern West Bank | 11 | 22 | 70 | 103 | 26 | 7 | 26 | 59 |
| Center of the West Bank | 242 | 182 | 145 | 569 | 166 | 118 | 165 | 449 |
| Southern West Bank | 90 | 22 | 19 | 131 | 18 | 16 | 58 | 92 |
| Gaza Strip | 45 | 45 | 19 | 109 | 57 | 5 | 9 | 71 |
| Total | 388 | 271 | 253 | 912 | 267 | 146 | 258 | 671 |
| Master Degree and above | 95 | 40 | 63 | 198 | 13 | 13 | 4 | 29 |
| Bachelor Degree | 215 | 181 | 150 | 546 | 193 | 127 | 176 | 496 |
| Diploma | 70 | 45 | 39 | 154 | 62 | 6 | 78 | 146 |
| Less than Diploma | 8 | 5 | 1 | 14 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| Total | 388 | 271 | 253 | 912 | 267 | 146 | 258 | 671 |

Source: Data were compiled by MAS from daily local newspapers (Al-Quds, Alayam and Alhayat aljadida).

With regards to the relationship between sectors and academic qualifications, we find that the demand for holders of bachelor degrees in the private sector reached 62.3% of total advertised jobs, and that for holders of diploma's reached 32%, while that for holders of master degree reached a mere 5.6%. With reference to the NGOs sector, the demand for holders of bachelor degrees was the highest, as it was 92.7% of total demand.

With regards to fields of specialization, the demand for holders of degrees in management and accounting was still the highest as it reached 21%. Demand for holders of degrees in medicine and social sciences rated second at 11.3%, while engineering and technology reached 13.4%.

4- Public Finance Developments

4-1 Development in Public Finance Stances

One of the economic practices of the Israeli occupation in the PT works to weaken public services through the starvation of the Palestinian public sector. This could be observed from the share of

the public sector in the GDP in the 1990s as it did not exceed 8% in the West Bank and 10% in the Gaza Strip, while the average of this contribution exceeded 20% in the developing countries, and was more than 30% in the industrialized countries⁷.

Faced with this situation to start with, it was natural that enhancement of the public sector was one of the most profound concerns of the PNA since its establishment in 1994. The PNA was required to extend the fields of public services and to take hold of financial resources to support the general budget of this expansion. This attitude was accompanied by various, and recurrent, reform processes of the financial system and management of the public sector with the aim to develop its capacity and increase its efficiency. It is possible to observe three distinct stages of financial reform processes the PNA underwent in order to consolidate the budget of the extended public sector.

♦ The 1994-2000 Period

The PNA signed the Paris Protocol with Israel in April 1994, according to which Israel would collect customs duties and the Value Added Tax (VAT) on Palestinian imports from Israel, with Israel returning the proceeds to the PNA through a clearance system. The annual average of these clearance tax revenues amounted to about 60% of the total tax revenues of the PNA during 1994-2000. During this period the PNA was able to introduce some important reforms in its public finance, especially in the area of tax collection, tax administration, and tax laws, and the income tax law, making these laws more conducive to the Palestinian economy.

These changes contributed to an increase in PNA revenues until they became sufficient to finance the current government expenditures by the end of the 1990s. This was despite the large increase that took place in these expenditures as compared to the years of the direct Israeli occupation, especially considering that the number of public employees doubled during 1994-2000. As a result of the increase in the size of government revenues, the deficit in the PNA's budget declined to low levels in such a way that made it possible to allocate most of the external assistance to finance the projects in infrastructure and reconstruction.

♦ The 2001-2003 Period

The practices of the Israeli army in response to the eruption of Al-Aqsa *Intifada* towards the end of 2000 and the associated killings, destruction, closures, insurgencies, and imposition of curfews for weeks and months on cities, villages and refugee camps, resulted in a radical change in the PNA's budget. This was due to the following important changes in the sizes of revenues and expenditures:

- 1. A decline in the size of local revenues due to the decline in the size of direct taxes. This was because of the decline in income that resulted from the decline in economic activity and the shift of certain activities from the formal to the informal sector. Also the size of indirect taxes declined due to the restrictions and barriers on movement of goods and internal and external trade.
- 2. The failure of Israel to pay the tax clearance proceeds on a regular basis to the PNA and the withholding of those proceeds sometimes for several months.
- 3. The rise in government expenditures to finance the relief operations and the assistance to the families of martyrs and wounded people; those whose houses were demolished and their properties lost; and to families who subsequently were without any source of living.

These changes, as expected, led to the increase in the PNA's budget deficit as it rose from below 7% in 1999 to more than 25% of GDP in 2002.

That average exceeds 40% in the European countries and reaches 60% in the Scandinavian countries.

In order to pay for the deficit the PNA reverted to borrowing from local banks and reallocating the resources devoted to development projects to be used in the financing of current expenditures. The PNA also reduced the size of expenditure on some social domains.

♦ The 2004-2007 Period

The fiscal stance of the budget improved somewhat towards the end of 2003 due to the recovery of economic activity in general, and because of the resumption by Israel to pay the tax clearance proceeds that it had stopped paying during 2001-2002. As a result, the size of public revenues increased to about 70% of their pre-*Intifada* level.

This improvement continued during 2004 and 2005. It was also expected to continue in 2006 in a way that would have led to the continuation in the reduction of the PNA's budget deficit. However what actually happened was contrary to that expectation, as Israel stopped the payment of tax clearances in the beginning of March 2006 the donor countries stopped dealing with the PNA's government. This led to a substantial decline in the PNA's revenues and the aggravation of the public finance problem in an unprecedented manner as the budget deficit reached about one-third of the GDP in 2006.

In the face of this situation most of the external assistance allocated to finance development projects and the construction of infrastructure were reallocated to finance the current government expenditures. While the size of the total external assistance for 2006 (US\$ 750 million) was less than its 2005 level (US\$ 955 million), most of what was used to finance the budget deficit in 2006 (US\$ 721 million) was more than twice what was used to cover the budget deficit of 2005 (US\$ 348 million). These assistance proceeds were used despite the boycott of the Ministry of Finance (MoF) by the donor countries achieved through indirect channels of which the most important was to reallocate some Arab assistance to the PNA's President's Office instead of the MoF. Furthermore, European countries bypassed the MoF and paid directly to the line ministries through a fund that was called the Temporary International Mechanism (TIM). Also, there were efforts by certain PNA ministers to bring some cash assistance from Arab and Muslim countries through Rafah's Crossing on the Palestinian-Egyptian borders. In spite of the efforts to provide some financing of the government's expenditures, from different sources and by different tools, the budget did not recover its loss from the tax clearances and the revenues of local taxes. Therefore, the PNA was not able to pay the full salaries of the public sector's employees on a regular basis. All it was able to achieve was to pay portions of the salaries on installments covering 50-55% of the employees' salaries in 2006.

This rather difficult fiscal stance of the PNA continued through the first half of 2007. And when the Emergency Government was formed in June 2007, the USA, the EU and Israel lifted the boycott imposed on the PNA in the West Bank, but kept it imposed on the Gaza Strip. In the following section we will review the Emergency Government's efforts to deal with the fiscal stance after the middle of 2007.

The Quick Recovery Plan

The Emergency Government started to implement the quick recovery plan after its formation in the second half of 2007. The most important objectives of the plan were to provide sufficient funding to pay the salaries of the public sector's employees, the current operational expenses of the PNA, and to pay back the debts accrued to the private sector and the employees. The government was able to regularly resume the payment of the salaries and wages after a discontinuity that lasted about 15 months.

The Emergency Government adopted the midterm Palestinian Reform and Development Plan (PRDP) 2008-2010 which was presented to the donor Paris Conference in December 2007. The most important feature of this plan is the linking of the development plan with the public budget

according to a midterm framework and thus, the unification of development and budget preparation processes, which will take place regularly every three years.

The PRPD contains various directions of reforms and restructuring the most important of which were to; (a) work on the reduction of the current expenditures during the coming next three years from 50.6% to 42.5% of the GDP. This was to be achieved through limiting the wage bill by following a policy to reduce the number of public employees to 150,000 by the end of 2007, and to work with the local councils and authorities to do an effective effort on the road to fiscal reform through which regular elimination of the net borrowing item will take place. We should recall that net borrowing constitutes one of the items that exhaust public resources; and (b) develop the approaches to collect the bills of utilities and services. The PRDP also seeks to improve the potential to collect taxes to increase the sources of funding for government expenditures. On the other hand, the PRDP seeks to increase capital expenditures and the support for public investment and projects that lead to long-term development. In addition, it seeks to start the establishment of a retirement system that is realistic and sustainable. In the following we review in detail the fiscal stance during 2006 and 2007.

The Fiscal Stance during 2006 and 2007

The Emergency Government, through the adoption of the PRDP, reverted to deal with the crisis situation it had to face upon its inauguration in the mid 2007. This situation was evident in the deterioration of self-generated resources available to the PNA by about 2.8% as compared to their 2006 level. This was due to the decline in local revenues represented by the tax clearance and local revenues collection, especially the tax revenues. The PNA was able to collect Local revenues that did not exceed USD 991million (on a cash basis). This resulted in a shortage of cash liquidity available to spend on the budget lines that was affected by the decline in the clearance tax collection, and the decline in the collection of revenues locally due to the economic contraction and the weak collection processes. The total tax revenues collected through the clearance system with Israel during 2007 did not exceed USD 697 million, or 70.3% of total revenues. Thus decreasing by 4.5% as compared with their 2006 level. On the other hand, the collection of both tax and non-tax local revenues increased by 1.4% on their 2006 level reaching USD 294 million, or 29.7% of total revenues.

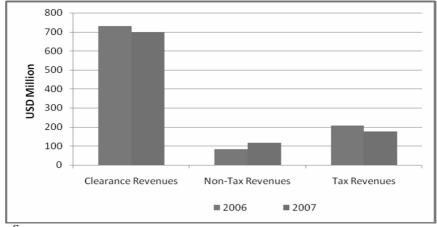


Figure 1: Public Revenues Development during 2006 and 2007

Sources:

- Ministry of Finance, Public Budget Department, Proposals of Public Budget for several years.
- The World Bank, Public Spending, from Crises to Fiscal Independence, 2nd Issue, February, 2007.
- The UN Human Affairs Coordination Office, The Fiscal and Institutional Situation in the PNA after One year of Contraction, April, 2007.

PRDP of the PNA 2008-2010, unpublished copy.

The PNA was able to secure external assistance for the 2007 budget to the value of USD 1,175 million, i.e. an increase of 57.3% as compared to its 2006 level. This assistance was primarily secured from Arab and Islamic countries, and the EU, in addition to securing internal financing to the value of USD 575 million from different sources such as the Palestinian Investment Fund, and the arrears accrued to the private sectors. This sum represents in fact, the budget deficit (after grants and assistance) that is equivalent to 12.3% of GDP.

Table 18: Public Revenues Development for 2006 and 2007 (USD millions)

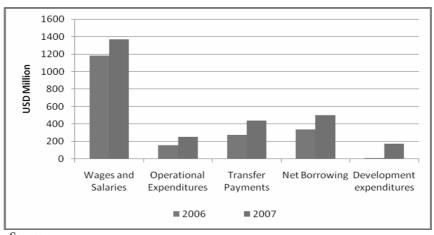
| Revenues | 2006 | 2007 | Percentage Change % |
|---|------|------|------------------------|
| Tax Revenues | 206 | 177 | -14.1 |
| Non-Tax Revenues | 84 | 117 | 39.3 |
| Clearance Revenues | 730 | 697 | -4.5 |
| Total of Current Revenues | 1020 | 991 | -2.8 |
| Grants and Assistance | 747 | 1175 | 57.3 |
| Budget Grants | 747 | 1000 | 33.9 |
| Grants for Development Projects | 0 | 175 | 175.0 |
| Total Public Revenues and Grants | 1767 | 2166 | 22.6 |

Sources:

- The Ministry of Finance, Public Budget Department, Proposals of Public Budget for several years.
- The World Bank, Public Spending, from Crises to Fiscal Independence, 2nd Issue, February, 2007.
- The UN Human Affairs Coordination Office, The Fiscal and Institutional Situation in the PNA after One year of Contraction, April, 2007.

On the other hand, public expenditures were not affected by the decline in total revenues and the shortage in available liquidity. On the contrary, public spending and net borrowing rose by the end of 2007 to about USD 2,741 million, i.e. an increase of 38.6% over the 2006 level. The majority of this increase was attributed to the current expenditures which constituted 93.6% of total expenditures reaching USD 2,566 million, while investment or development expenditures, financed by the donor countries' assistance, did not exceed USD 175 million.

Figure 2: Public Expenditures Developments during 2006 and 2007



Sources:

- Ministry of Finance, Public Budget Department, Proposals of Public Budget for several years.
- The World Bank, Public Spending, from Crises to Fiscal Independence, 2nd Issue, February, 2007.
- The UN Human Affairs Coordination Office, The Fiscal and Institutional Situation in the PNA after One year of Contraction, April, 2007.

In light of the decline of available fiscal resources to the PNA it was necessary to prioritize spending. Naturally, wages and salaries occupied the first priority. It is important to notice that this item was still unstable, especially with its increase in cost in 2007 by 15.5% of its 2006 level to reach USD 1,368 million. Salaries were affected by the increase in the number of public sector's employees. Given that wages and salaries exhaust about 50% of total expenditures, and exceeding the aggregate of local revenues, the PNA was obliged to refer to other sources to finance the remaining public expenditures (including the operating expenditures, transfer payments and net borrowing).

The aggregate of current expenditure (including the operating expenditures and the transfer payments) amounted to 25.5% of total expenditures in 2007 reaching USD 698 million, i.e. an increase of 58.3% of the 2006 level. Net borrowing exhausted 18.2% of total expenditures to the value of USD 500 million, i.e. an increase of 48.4% over the 2006 level. This is a clear indication of the fiscal crisis faced by the local government authorities, and their inability to pay the accrued values of money on them.

Table 19: Public Expenditures Developments for 2006 and 2007 (USD millions)

| Expenditures | 2006 | 2007 | Percentage Change % |
|--------------------------|------|------|------------------------|
| Wages and Salaries | 1184 | 1368 | 15.5 |
| Operating Expenditures | 158 | 251 | 58.9 |
| Transfer Payments | 277 | 438 | 58.1 |
| Net Borrowing | 337 | 500 | 48.4 |
| Development Expenditures | 9 | 175 | 1844.4 |

Sources:

- The Ministry of Finance, Public Budget Department, Proposals of Public Budget for several years.
- The World Bank, Public Spending, from Crises to Fiscal Independence, 2nd Issue, February, 2007.
- The UN Human Affairs Coordination Office, The Fiscal and Institutional Situation in the PNA after One year of Contraction, April, 2007.

With the tightening of the international financial siege imposed on the PNA in the past, its dependence on local sources of finance increased. The Palestinian Investment Fund and the arrears accrued to the private sector are examples of such local sources of finance. This was particularly apparent after those transactions which represented the indebtedness to the banking sector (such transactions had been progressively on the rise during the past few years to reach USD 570 million by the end of 2005), declined a little to reach USD 484 million by the end of 2006, and reached USD 429 million by the end of 2007⁹. On the other hand, the arrears accrued to the private sector continued their rise by USD 317 million to reach an accumulated value of USD 1.3 billion by the end of 2007¹⁰.

5- Banking Developments in the Palestinian Territories

Due to the specific conditions of the Palestinian economy in the West Bank and Gaza Strip, the banking sector activity reflects two trends. The first represents the banking sector movement in the long run, which is considered vibrant and persistent, enabling the banks to play their important

Palestinian Monetary Authority, The Consolidated Balance Sheet of the Banks Operating in the Palestinian Territories, different years.

Medium-Term Macroeconomic and Fiscal Framework for the West Bank and Gaza, report for the Donors' Conference, IMF, December 17, 2007.

economic role. This role was virtually absent for a quarter of a century during the 1970s, 1980s and until the mid-1990s due to the imposed restrictions on the sector by the Israeli occupying authorities. The effect of this movement is reinforced in a number of ways: by the increase in the number of national and foreign banks, and by their opening of new branches to provide banking services to most of the localities; by reinforcing the role of banks as an intermediary between savers and investors; and by defusing and extending banking services to the clients and business community. The second trend represents the banking sector movement in the short-term which reflects (to a large extent) the fluctuations in the economic situation found in an unstable political environment, and thus due to a high degree of uncertainty, its very risky investment environment.

As a result of these two trends, at the same time during which the banking sector developed (and its role in economic life reinforced), the very tough and uncertain conditions imposed that the banks would have to exercise their businesses in a high degree of caution and prudence. Therefore, the size of credit facilities extended to the private sector for investment purposes remains lower than desired and the size of external investments remains higher than desired.

It is possible to observe the following developments in the banking sector activity during the 4th quarter of 2007:

- ♦ A reinforcement of the assets of the banking system, its capital to reinforce its safety and increase the trust in it by those dealing with it,
- An increase in the deposits, something that signals the safety of the banking system and the increase trust of the citizens in it,
- ♦ An increase in the relative importance of credit facilities extended to the Palestinian private sector,
- ♦ A decline in the credit facilities to the clients' deposits ratio,
- ♦ An increase in the foreign investments-to-deposits ratio,
- A decline in the number of bounced checks to the total number of checks presented for clearance.

We review these developments briefly in the following:

5-1 Number of Banks and Bank Branches

The number of operating banks in the PT remained the same as it was in the third quarter of 2007, i.e. 22 banks, while the number of branches and offices of these banks increased as three more new branches were opened increasing the network of branches and offices to 162 (including the Financial Institution). These branches and offices are distributed on the different localities of economic weight and population density. It is worth mentioning here that since 2006, the number of branches of local banks exceeds those of guest's banks, so that by the end of 2007 the former constituted 51.9% of all operating branches in the PT (see Table 21).

Table 20: Developments in Number of Banks and Branches in the Palestinian Territory during 2007

| Period | Governorate | Adr | ninistratio | n | Number of Branches | | | | |
|----------|-------------------------------|---------|-------------|-------|--------------------|-------|-------|--|--|
| 1 er iou | Governorate | General | Regional | Total | Local | Guest | Total | | |
| | Northern Governorates (WB) | 9 | 10 | 19 | 56 | 61 | 117 | | |
| Q3, 2007 | Southern Governorates (GS) | 2 | 1 | 3 | 26 | 16 | 42 | | |
| | Total | 11 | 11 | 22 | 82 | 77 | 159 | | |
| | Northern Governorates (WB) | 9 | 10 | 19 | 59 | 61 | 120 | | |
| Q4, 2007 | Southern Governorates (GS) | 2 | 1 | 3 | 26 | 16 | 42 | | |
| | Total | 11 | 11 | 22 | 85 | 77 | 162 | | |

Source: PMA, unpublished data.

5-2 Total Assets of Operating Banks in the PT

The total assets of banks operating in the PT registered an increase by 5.1% on a quarterly basis, and 21.8% on an annual basis, to reach USD 6,983.3 million. The assets of national banks contributed 11.1% of this increase reaching a total of USD 2,342.7 million, while the assets of guest banks contributed 2.3% to reach USD 4,640.6 million (see Figure 3). The increase of PMA funds at the banks and the cash-in-vault by 20.8% and 15.2% respectively were two of the most important factors in this increase of assets. In addition, important factors were: the growth of total deposits by 5.5% on the assets side in the face of the increase in banks' deposits abroad, and the deposits of the PMA by 18.9% and 15.5% respectively, in addition to the increase in equity by 7.4% on the side of liabilities.

8000 7000 6000 5000 4000 3000 2000 1000 Q2/06 Q3/06 Q4/06 Q1/07 Q2/07Q3/07 Q4/07 National Banks ─■ Guest Banks All Banks

Figure 3: Development in Banks' Assets/Liabilities in the Palestinian Territory in 2006 and 2007

Source: PMA, unpublished data.

5-3 Credit Facilities Portfolio

During the fourth quarter of 2007, the outstanding value of credit facilities extended by all operating banks (national and guest) in the PT decreased by 3.9% as compared with the third quarter of the same year and by about 7.4% on an annual basis, to reach a total of USD 1,758.5 million. This is something that implicitly indicates a relative decline in investment funding of available investment opportunities. The credit facilities, extended from the national banks, constituted 40.3% of the total of USD 708.7 million dropping by 2.5%, while guest banks extended 59.7% of the total of USD 1,049.8 million dropping by 4.8%. This indicates that guest banks were more conservative in extending credit facilities due to the general economic and political conditions from which the PT is suffering, especially in the Gaza Strip. It also indicates a decline in the demand for credit facilities (see Figure 4). It is worth mentioning here, that the Gaza Strip was the most adversely hit due to the harsh conditions there, whereby the outstanding value of the credit facilities extended to the Gaza Strip (Southern Governorates) declined by 4.9% (and by about 37.2% on an annual basis) as compared to the third quarter of the same year reaching a total of USD 326.7 million. In contrast, the decline in the West Bank (Northern Governorates) was slim and did not exceed 3.6% (an increase by about 3.9% on annual basis) to reach a total of USD 1,431.8 million during the same period.

This decline in the extended outstanding credit facilities hit both the **private and the public sectors**, as the credit facilities extended to the public sector dropped by 6.7% (i.e. by 11.3% on an annual basis) to constitute 24.4% of total credit facilities. Those extended to the private sector (either resident or non-resident) decreased by 2.9% (i.e. by 6.1% on an annual basis) during the same period, notwithstanding this decline, the relative importance of credit facilities extended to the private sector rose to 75.6% of the total (see Table 22). This decline, in the outstanding value

of credit facilities extended to the public sector, can be attributed to the increase in the repayment of debts by the employees of this sector after the resumption of regular payment of wages and salaries by the government. This was in addition to the conservative attitude of banks toward extending new credit in high values to the employees of this sector, while the resulting decline in the credit facilities extended to the private sector during the 4th quarter can be partially attributed to the severe decline in the activity of the private sector in the Gaza Strip.

2500 2000 **JSD Million** 1500 1000 500 **Q2/06 Q3/06** O4/06 O1/07 $O_{2}/07$ O3/07 O4/07 National Banks Guest Banks - All Banks

Figure 4: General Trends in Credit Facilities Extended by Operating Banks in the Palestinian Territory

Source: PMA, Monthly Statistical Bulletin, various issues.

With the decline in the credit facilities extended to the public sector, the crowding out effect dropped. This led to the increase in the relative importance of the over-drafting by the private sector to 36.9% of total credit facilities. Lease financing and bank withdrawals increased their importance to 0.9% in the face of a decline in the relative importance of loans to 62.2% (see Table 22). This was due to the fact that these loans are characterized by being personal. Whereas other credit facilities extended to commercial purposes and the funding of external trade undertaken by the private sector. Of importance to this is the fact that the US Dollar still represents the main currency that dominates the extension of credit facilities capturing the lions share of 67.7%, followed by the New Israeli Shekel (NIS) at 20.1%, the Jordanian Dinar at 11.3% and other currencies at 0.9% of total credit facilities (see Table 22).

During the fourth quarter of 2007, general trading enjoyed 21% of total credit facilities, while construction enjoyed 12.8%, mining and industry enjoyed 6.8%, agriculture enjoyed 1.1%, and all other services (transportation, tourism, public utilities, financial services, stock purchases and other services) enjoyed 58.3%.

It is worth noting that bad loans constitute a source of concern to the entire banking system in general because the increase in the size of default indicates an aggravation of the economic difficulties and a decline in income. It also leads to a decrease in the profitability of the banks forcing them to be more conservative in lending which negatively affects investment and economic growth. In order to deal with this problem, the PMA since its establishment imposes regulatory systems and controls to reduce risks. It also reviewed those systems and regulations regularly and introduces amendments the last of which was adopted on January 20, 2008. According to these amendments appropriations to the different guarantee ratios were defined to increase progressively with the length of the bad period and become 100% for those facilities exceeding their payment date by 360 days.

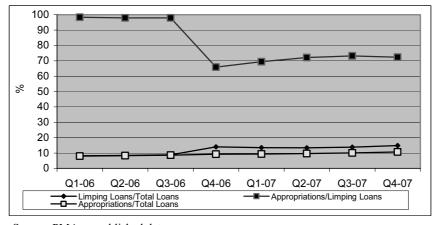
Table 21: The Distribution of the Credit Facility Portfolio for 2006 and 2007 (USD Million)

| | | 200 |)6 | | | 20 | 07 | | | | |
|---|--------|------------|------------|-----------|--------|--------|--------|--------|--|--|--|
| | Q1 | Q2 | Q3 | Q4 | Q1 | Q2 | Q3 | Q4 | | | |
| | Ву | Geograp | hical Dis | tribution | | | | | | | |
| WB Governorates | 1257.2 | 1333.3 | 1371. | 1378.7 | 1441.5 | 1492.7 | 1485.7 | 1431.8 | | | |
| GS Governorates | 569.8 | 532 | 519.7 | 524.6 | 474.2 | 406.0 | 343.6 | 326.7 | | | |
| By Borrowing Party | | | | | | | | | | | |
| Public sector 591 506.7 479.5 483.6 496.8 497.8 460.1 429.4 | | | | | | | | | | | |
| Private sector (resident) | 1165.4 | 1267.7 | 1320.8 | 1336 | 1336.1 | 1327.7 | 1302.2 | 1253.9 | | | |
| Private sector (non-resident) | 70.5 | 90.9 | 90.6 | 83.7 | 82.8 | 73.2 | 67.0 | 75.2 | | | |
| | I | By Type of | f Credit 1 | Facility | | | | | | | |
| Loans | 1178.7 | 1184.9 | 1200.5 | 1191.1 | 1198.2 | 1203.6 | 1147.6 | 1093.7 | | | |
| Overdrafts | 637.9 | 667.7 | 679.8 | 701.8 | 704.9 | 680.9 | 667.1 | 648.8 | | | |
| Leases | 10.4 | 12.6 | 10.5 | 10.4 | 10.5 | 10.5 | 10.5 | 16.0 | | | |
| | | Ву Туре | of Curr | ency | | | | | | | |
| US Dollar | 1260.6 | 1309.3 | 1338.8 | 1346.7 | 1346.3 | 1337.4 | 1274.3 | 1190.0 | | | |
| Jordanian Dinar | 220.4 | 236.2 | 226.5 | 209.2 | 213.8 | 218.6 | 209.3 | 198.3 | | | |
| Israeli Shekel | 335.45 | 308.5 | 309.8 | 332.8 | 341.0 | 327.4 | 330.5 | 354.2 | | | |
| Other | 10.7 | 11.3 | 15.7 | 14.7 | 14.6 | 15.3 | 15.2 | 16.0 | | | |
| Total | 1827.1 | 1865.32 | 1890.8 | 1903.3 | 1915.7 | 1898.6 | 1829.3 | 1758.5 | | | |

Source: PMA, Monthly Statistical Bulletin, various issues.

Figure 5 clarifies the aggravation of the bad loans in the fourth quarter of 2007 as these loans increased by 60% reflecting the difficulties that took place in the quarter, such as the non-payment of the wages and salaries of the public employees and the general decline in income. The ratios of the bad loans indicate that they dropped in the first three quarters of 2007 but their appropriations continued to grow during the whole year indicating that the reaction of the banking system to these developments was logical and in line with the regulations of the PMA.

Figure 5: Indicators of the Ratios of Limping Loans (2006 and 2007)



Source: PMA, unpublished data.

5-4 Banks' Investments Abroad

Among the available tools to the operating banks in the PT for disposing of the excess liquidity, under the decline of the outstanding credit facilities and the increase in the clients' deposits, is to invest this excess liquidity abroad. Therefore, investments abroad by the operating banks increased by 9.1% on a quarterly basis (i.e. 33.7% on an annual basis) to reach USD 3,288.9 million. The investments abroad by guest banks contributed some 4.8% of this increase as their investments abroad reached USD 2,453.1 million comprising 74.6% of total investments abroad. National banks contributed some 23.8% of this increase in investments abroad as their value reached USD 835.8 million comprising 25.4% of total investments abroad (see Figure 6).

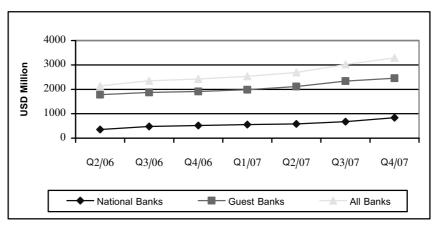


Figure 6: Banks' Investments Abroad for 2006 and 2007

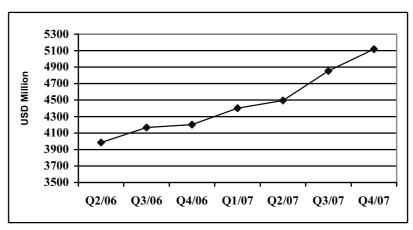
Source: PMA, Monthly Statistical Bulletin, various issues.

5-5 Deposits

Total **bank deposits** of all operating banks in the PT during the fourth quarter of 2007 increased by 5.5% (i.e. 22.3% on an annual basis) reaching USD 5719.9 million. A large portion of this increase was due to the increase in deposits at national banks as the total deposits at these banks increased by 14% to reach USD 1,851.8 million as compared to 1.9% increase of deposits at guest banks, reaching USD 3,868.1 million. It is also worth mentioning that **clients' deposits** (from both the public and private sectors) composed 89.5% of total deposits. This registered an increase of 5.4% to reach USD 5,117.7 million, of which 28.6% were deposited at national banks to the value of USD 1,465.8 million increasing by 9.8%. This was in contrast to 71.8%, at the value of USD 3,651.9 million, deposited at the guest banks, which increased by 3.4% from its third quarter level of the same year (see Figure 7 and Table 23).

Although this increase in clients' deposits encompassed both the Gaza Strip (Southern Governorate) and the West Bank (Northern Governorates), it was highest in the West Bank and registered an increase of 5.8% on a quarterly basis (i.e. by about 28% on an annual basis), constituting 82.5% of total clients' deposits. In the meantime, clients' deposits in the Gaza Strip increased slightly by 1.4% on a quarterly basis (as opposed to a decline by 5.6% on an annual basis) constituting 16.9% of total clients' deposits.

Figure 7: Trends in Clients' Deposits by Quarter for 2006 and 2007



Source: PMA, Monthly Statistical Bulletin, various issues.

This increase also encompassed both the private and public sectors as total public sector deposits witnessed an increase of 3% on a quarterly basis (i.e. 34.2% on an annual basis) constituting 9.9% of total deposits. The increase in total private sector's deposits was 5.3% on a quarterly basis (i.e. 20.1% on an annual basis) constituting 90.1% of total clients' deposits (of which 97.5% belong to the resident private sector).

Table 22: Distribution of Clients' Deposits by Quarter for 2006 and 2007 (%)

| | | 2 | 2006 | | | 20 | 007 | | |
|--|--------|--------|-----------|---------|-------|-------|-------|-------|--|
| | Q1 | Q2 | Q3 | Q4 | Q1 | Q2 | Q3 | Q4 | |
| В | y Geog | graphi | cal Distr | ibution | (%) | | | | |
| WB Governorates | 76.60 | 77.73 | 77.59 | 78.18 | 78.78 | 82.09 | 82.47 | 83.08 | |
| GS Governorates | 23.40 | 22.27 | 22.41 | 21.82 | 21.22 | 17.91 | 17.53 | 16.92 | |
| | By | Depos | iting Par | rty (%) | | | | | |
| Public Sector 9.74 8.38 9.55 8.96 9.37 9.47 10.10 9.90 | | | | | | | | | |
| Private sector-resident | 88.08 | 89.55 | 88.19 | 88.90 | 88.59 | 88.44 | 87.77 | 87.80 | |
| Private Sector non-resident | 2.17 | 2.07 | 2.26 | 2.15 | 2.04 | 2.09 | 2.13 | 2.29 | |
| | Ву | Type | of Depos | sit (%) | | | | | |
| Current | 35.12 | 33.40 | 34.15 | 33.41 | 32.91 | 34.11 | 35.87 | 35.12 | |
| Saving | 20.88 | 22.29 | 21.72 | 22.07 | 21.72 | 22.00 | 21.30 | 22.40 | |
| Time | 44.00 | 44.30 | 44.13 | 44.53 | 45.37 | 43.89 | 42.83 | 42.48 | |
| | By ' | Туре о | f Currer | ıcy (%) | | | | | |
| US Dollar | 53.17 | 53.66 | 54.23 | 54.88 | 54.12 | 52.31 | 51.57 | 51.47 | |
| Jordanian Dinar | 25.14 | 25.89 | 25.22 | 25.61 | 25.59 | 25.51 | 24.72 | 24.64 | |
| Israeli Shekel | 16.69 | 15.52 | 15.34 | 14.35 | 14.96 | 16.73 | 17.59 | 17.97 | |
| Other | 5.00 | 4.94 | 5.20 | 5.16 | 5.33 | 5.45 | 6.23 | 5.92 | |

Source: PMA, Monthly Statistical Bulletin, various issues.

Saving deposits registered the highest increase by 10.5% on a quarterly basis (23.2% on an annual basis) dominating a share of 22.4% of total deposits. They were followed by time deposits, with an increase of 4.2% on a quarterly basis (15.8% on an annual basis) dominating the lion's share of

42.8% of total clients' deposits. Current deposits registered the lowest increase of 2.9% on a quarterly basis (27.6% on an annual basis) constituting 35.1% of total clients' deposits.

Different currencies retained their relative importance in clients' deposits. The US Dollar dominated clients' deposits by a share of 51.5%, followed by the Jordanian Dinar at 24.6%, the Israeli Shekel at 18%, and other currencies at 5.9%.

5-6 Equity¹¹

The operating banks in the PT continued to supplement their capital in accordance with surveillance regulations issued by the PMA. Thus, the equity of banks witnessed an increase of 7.4% on a quarterly basis (21.0% on an annual basis) reaching USD 707.2 million (see Table 24). Thereby, the relative importance of equity was increased to 10.1% of total liabilities. It is worth noting that national banks and guest banks contributed 45% and 55% of this equity respectively. Paid capital is considered the main component of equity by retaining 75% of total equity with a value of USD 530.4 million, i.e. an increase of 1.1% on a quarterly basis (10.1% an annual increase). The main cause of this increase is easily attributed to the increase in the profits of the banks by 142.3% on a quarterly basis (57.4% on an annual basis) due to their various operations.

Table 23: Main Items in Banks' Consolidated Balance Sheet by Quarter: 2006-2007

| Item | | 20 | 06 | | | 20 | 007 | |
|---|------|------|------|------|-------|-------|-------|------|
| % | Q1 | Q2 | Q3 | Q4 | Q1 | Q2 | Q3 | Q4 |
| Cash-in-vaults | 3.9 | 3.9 | 3.9 | 3.0 | 3.9 | 3.7 | 4.5 | 4.9 |
| Balances with the PMA | 9.8 | 9.5 | 9.0 | 9.0 | 8.8 | 8.9 | 8.8 | 10.1 |
| Balances with banks in Palestine | 2.8 | 2.7 | 2.8 | 3.8 | 4.4 | 4.2 | 5.5 | 4.8 |
| Balances with banks abroad | 40.5 | 40.2 | 41.9 | 42.0 | 42.1 | 43.9 | 45.8 | 46.1 |
| Credit Facilities | 33.6 | 35.2 | 33.9 | 33.1 | 32 | 30.9 | 27.8 | 25.2 |
| Other Assets | 5.2 | 5.6 | 5.4 | 9.0 | 5.7 | 6.0 | 5.0 | 8.9 |
| Assets =Liabilities | 100 | 100 | 100 | 100 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100 |
| Clients' deposits | 74.7 | 75.2 | 74.8 | 73.3 | 73.6 | 73.2 | 73.1 | 73.0 |
| PMA deposits | 3 | 2.7 | 2.9 | 3.1 | 2.4 | 2.8 | 3.2 | 3.5 |
| Deposits of banks operating in Palestine | 2.8 | 2.2 | 2.7 | 3.3 | 4.5 | 4.2 | 4.9 | 4.6 |
| Deposits of banks operating outside Palestine | 1.6 | 1.6 | 1.4 | 1.6 | 1.0 | 0.9 | 0.4 | 0.5 |
| Equity | 10 | 9.7 | 9.7 | 10.2 | 10.3 | 9.8 | 9.9 | 10.1 |
| Bad-debt allowance | 2.6 | 2.4 | 2.4 | 2.6 | 2.7 | 3.1 | 2.9 | 2.8 |
| Other liabilities | 5.3 | 6.2 | 6.1 | 5.8 | 5.5 | 5.9 | 5.6 | 5.5 |

Source: PMA, Monthly Statistical Bulletin, various issues.

5-7 Selected Bank Performance Indicators

Table 25 illustrates the main developments in bank performance indicators of operating banks in the PT – more details are provided in the sub-sections that follow.

_

Equity includes paid capital, reserves, profits and underwriting premiums.

5-7-1 Capital Adequacy to Risk-weighted Assets

The PMA persisted to emphasize the importance of the need for banks to keep sufficient capital adequate to meet both expected and unexpected risks that may be faced by the resources of its funds, especially deposits. In this regard, the PMA's effective regulations stipulated that capital adequacy ratio for national banks operating in the PT should not be lower than 10.0% for national commercial banks, and 12.0% for Islamic and investment banks.

5-7-2 Bad Debt Provisions to Total Credit Facility¹²

Although debts classified as 'unsuccessful' declined, and in a precautious measure, the banks increased the ratio of appropriations to total credit facilities to 11%. This indicates that the funds the banks have set aside to meet credit risks, which are debited against the income statement as a percentage of total credit facilities, is calculated in accordance with the ratio pre-set PMA ratio.

5-7-3 Private Sector Credit Facilities to Private Sector Deposits

This ratio fell to reach 28.9%. This indicates that operating banks in the PT are expanding their liquidity position reflecting their tendency to risk aversion and to restrict the expansion of credit facilities.

5-7-4 Credit Facilities to Clients' Deposits

The conservative policy of the operating banks in the PT towards the extension of credit facilities caused a decline in the credit facilities to clients' deposits ratio to 34.5%, which is well below the minimum set by the PMA at 40%.

5-7-5 Investments Abroad to Total Deposits

This ratio increased until it reached 56.4%. It is worth noting that this ratio still lies below that ceiling set by the PMA at 65%.

Table 24: Bank Performance Indicators by Quarter for 2006 and 2007 (%)

| Indicator | | 2006 | | | | 2007 | | | |
|--|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|--|
| indicator | Q1 | Q2 | Q3 | Q4 | Q1 | Q2 Q3 | | Q4 | |
| Bad Debt Provisions to Total Credit Facilities | 7.61 | 6.88 | 7.20 | 8.00 | 8.44 | 10.30 | 10.49 | 10.99 | |
| Total Private Sector Credit to Private Sector Deposits | 33.66 | 37.22 | 37.45 | 36.97 | 35.63 | 33.71 | 31.38 | 28.92 | |
| Credit Facilities to Clients' Deposits | 44.91 | 46.82 | 45.38 | 45.18 | 43.58 | 41.12 | 37.68 | 34.48 | |
| Investments Abroad to Total Deposits | 49.34 | 49.30 | 51.22 | 52.62 | 51.64 | 54.05 | 55.09 | 56.43 | |

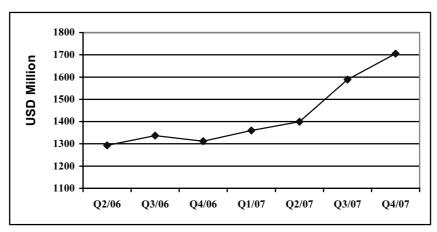
Source: PMA, unpublished data.

5-8 Clearing House Activities

Clearing house activities reflect a large degree of economic changes and development. Therefore, under the relative improvement of the economic conditions during the fourth quarter of 2007 in the West Bank, the increase in the number of checks presented for clearance, denominated in various currencies (USD, JOD, NIS, and the EURO), by 0.1% on a quarterly basis (3.5% on an annual basis) to reach 640,108 checks with a total value of USD 1,705.2 million (i.e. an increase by 7.3% on a quarterly basis and 15.3% on an annual basis) (see Figure 8).

Provisions are set by banks to meet expected and unexpected risks on credit and are usually 1.25%-1.5% of total profits.

Figure 8: Trends in Checks Presented for Clearance by Quarter: 2006 and 2007



Source: PMA, Monthly Statistical Bulletin, various issues.

The increase in the number of checks presented for clearance coincided with an increase in the number of bounced checks across all currencies, an increase of 4% on a quarterly basis (18.3% on an annual basis) to reach 83,216 checks at the value of \$119.0 million, an increase of 4.8% on a quarterly basis and 1.9% on an annual basis. With this increase in the number of bounced checks, their ratio to the number of checks presented for clearance increased to 13% on a quarterly basis (and a decline to 13.7% on an annual basis) (see Table 26).

Table 25: The Number and Value of Checks Presented for Clearing and the Percentage of Bounced Checks by Quarter: 2006 and 2007

| | | resented for earing | Bounced Checks | | Percent Bounced/checks presented for clearance | | |
|---------|------------------------|------------------------------|-----------------------|------------------------------|--|---------|--|
| Period | Number of checks | Value of checks (million \$) | Number of checks | Value of checks (million \$) | Number % | Value % | |
| Q2, '06 | 583,983 | 1,293.4 | 109,581 | 104.6 | 19 | 8.1 | |
| Q3, '06 | 583,073 | 1,337.0 | 99,987 | 115.5 | 17 | 8.6 | |
| Q4, '06 | 571,844 | 1,312.1 | 97415 | 139.8 | 17 | 10.7 | |
| Q1, '07 | 547,498 | 1,359.6 | 87,026 | 125.3 | 15.8 | 9.2 | |
| Q2, '07 | 585,426 | 1399.3 | 79,778 | 117.3 | 13.6 | 8.4 | |
| Q3, '07 | 639,617 | 1588.6 | 80,020 | 119.0 | 12.5 | 7.5 | |
| Q4, '07 | 640,108 | 1,705.2 | 83,216 | 124.7 | 13.0 | 7.3 | |

Source: PMA, Monthly Statistical Bulletin, various issues.

6- Palestinian Stock Market

With the end of the legal grace period given for the listed companies to provide the preliminary financial statements for the fiscal year of 2007 on February 15, 2008, all listed companies (35) had provided the statements, registering the first ever annual disclosure of the financial data they are committed to do within the legal period. According to this disclosure, 26 companies had shown profits during the year, while losses were registered for 9 companies. These companies were in the sectors of investment, services, and industry (3 companies per each sector).

The number of traded stocks during the fourth quarter of 2007 registered a slight increase by 3.6% over the third quarter, after the severe decline that took place in the third quarter of the same year, reaching 64 million stocks in the fourth quarter. This meant that the number of stocks was still lower than it was in the second quarter of the same year. The size exchange of stocks increased by 3.1% over its third quarter level but was still lower than its second quarter level by 7.7%. The number of exchange sessions remained constant during the last three quarters with a relatively stable market value (see Table 27). Al-Quds index continued its rise during the last two quarters of 2007 after its decline during the second quarter of the same year (see Figure 9).

Table 26: Main Indicators of the PSE, 2007

| Period | Market Value (billion USD) | Number of Trading Sessions | Al-Quds Index | Trading Volumes (stocks' value) (million USD) | Number of Traded Stocks (million) |
|---------------|----------------------------------|----------------------------------|------------------|---|---|
| Q1, 2007 | 2.9 | 60 | 622.87 | 256.2 | 91.7 |
| Q2, 2007 | 2.4 | 63 | 509.69 | 198 | 85.2 |
| Q3, 2007 | 2.4 | 63 | 517.18 | 178.1 | 60.8 |
| Q4, 2007 | 2.5 | 63 | 527.16 | 183.7 | 43 |
| Total of 2007 | 2.5 | 248 | 527.16 | 813.5 | 299.4 |
| Total of 2007 | 2.7 | 238 | 605.00 | 1067.4 | 222.7 |

Source: PSE, www.p-s-e.com

Generally speaking, the 2007 indicators were below their 2006 levels as the size of trading declined clearly during 2007 as opposed to 2006 by a percentage of almost 33%. The year 2007 also witnessed a decline in the market value to reach USD 2.5 billion compared with USD 2.7 billion in 2006. As for the number of traded stocks, it witnessed a sharp rise by 34% during 2007.

700 600 500 300 200 100 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 Months

Figure 9: Al-Quds Index by Months in 2007

Source: PSE, www.p-s-e.com

7- Prices and Purchasing Power

Starting from the second half of 2007, the economic condition in the PT witnessed serious developments. In addition to the chronic problem of unemployment from which the economy suffered, it started to suffer from a problem of inflation after the huge increase in the average prices of consumption goods witnessed in the second half of the year. The Consumer Price Index (CPI) started with 154.03 and ended with 164.01 at the end of the year (base year, 1999 =100), which means that the inflation rate exceeded 6.5%. This coincided with an average unemployment rate of 21.5% during the same year. These two rates of high unemployment and inflation assert

that the Palestinian economy is starting to suffer from a dual problem of unemployment and inflation to short stagflation, which the last issue of the Monitor warned Palestinian economy might be sliding into.

7-1 Prices

During the second quarter of 2007 a slight decline in the prices of consumer goods was registered due to low aggregate demand caused by the economic crisis through which the Palestinian Territory is passing. With the beginning of clearance at the start of the third quarter which coincided with a wave of increases in international prices, the PT witnessed leaps of price increases during the second half of 2007 which peaked during August. The sharp increases in prices were exacerbated due to the fact that they hit most of the essential commodities, specifically food prices on which expenditures represent more than 40% of the Palestinian consumer basket, as they witnessed consecutive increases, which encompassed imported as well as locally produced commodities. It is also worth remarking that the increase hit the prices of basic commodities that are inputs to local industries. This led to a chain of cumulative effects on the prices of many goods, as the increase in the prices of flour, rice, fuel and meat had a multiple effect on the prices of bakery products, sweets, and transportation services during the third and the fourth quarters of 2007.

Prices data for the third quarter of 2007 indicate a rise of 3.61% in the Shekel-based CPI in the PT, compared to a rise of 0.13% in the second quarter and a decline of 0.22% in the first quarter. The rise continued in the fourth quarter of the year (a 3.15% increase on the third quarter), and when we compare December 2007 with December 2006, we find that the CPI rose by 6.85%. When we sum up the monthly percentage changes in prices for 2007, we find that the 2007 prices rose by 6.67% (see Table 28).

Table 27: The CPI for 2007

| Month | CPI | Percentage Change (%)* |
|-----------|--------|------------------------|
| January | 154.03 | 0.35 |
| February | 153.42 | (0.40) |
| March | 153.16 | (0.17) |
| April | 152.71 | (0.29) |
| May | 152.97 | 0.17 |
| June | 153.36 | 0.25 |
| July | 154.14 | 0.51 |
| August | 157.49 | 2.17 |
| September | 158.96 | 0.93 |
| October | 160.18 | 0.77 |
| November | 162.47 | 1.43 |
| December | 164.01 | 0.95 |

Source: PCBS.

The rise in the prices was at its sharpest in the Gaza Strip due to the Israeli-imposed siege. The CPI figures indicate that the average increase in the prices during 2007, as compared with the 2006 average, reached 4.04% in the Gaza Strip as compared to 2.52% in the remaining West Bank and 1.41% in Jerusalem.

Regarding the type of commodities, the rise in the food prices was the basic driver of the price increases as they increased by 5% during 2007 (see Table 29). The prices of this category rose by 3.61% during the third quarter of 2007 as compared with the second quarter, while the prices of

^{*} Figures in parentheses are negative.

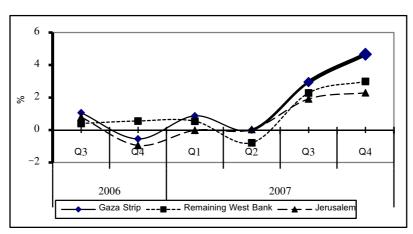
beverages and tobacco category rose by 5.99%. Housing and its maintenance rose by 4.068% during the third quarter of 2007. When we compare the fourth quarter with the third quarter of 2007 by main categories, we find that all categories, without exception, registered different increases with the greatest increase found in the food category, an increase of 5.61%, and beverages and tobacco, increasing by 5.19%.

Table 28: Average Increase in Prices in 2007

| Category | Percentage Change in Prices* |
|--|------------------------------|
| Beverages and tobacco | 5.23 |
| Food | 4.75 |
| Various good and services | 3.15 |
| Housing | 1.61 |
| Transportation & Telecom | 1.21 |
| Education services | 0.50 |
| Furniture and house goods and services | 0.39 |
| Recreational goods and services | (1.72) |
| Textiles, apparels and footwear | (0.75) |
| Healthcare | (0.06) |

Source: PCBS, 2007.

Figure 10: Shekel-based Inflation Rate in Jerusalem, the Remaining West Bank and the Gaza Strip by Quarter of 2006 and 2007



Source: Calculated by MAS from PCBS data on the Consumer Price Index, various issues.

Region-wise, and according to the different categories of the consumer basket, it is noticed that the food category prices rose by 2.61% in the Gaza Strip during the third quarter of 2007 over the second quarter, due to the increase in the prices of some basic commodities. In the remaining West Bank, the prices of the food category rose by 4.54% (see Table 30), while they registered a rise of 6.84% in the Gaza Strip during the fourth quarter of 2007 as compared to the third quarter of the same year. In the remaining West Bank, they registered a rise of 5.99% during the same period. On the other hand, the prices of the beverages and tobacco category registered an unprecedented increase in the Gaza Strip that reached 9.13% during the fourth quarter of 2007 over the third quarter, while they registered a slight increase of 0.26% in the remaining West Bank during the same period.

^{*} Figures in brackets indicate a negative value.

The housing category witnessed a rise in prices in the Gaza Strip by 4.22%, while transportation and communication prices rose by 1.32% during the fourth quarter of 2007. The prices of transportation and communication, and housing services categories in the remaining West Bank continued their rise during the fourth quarter of 2007 by 1.69% and 5.04% respectively.

The prices of nondurable goods (like food, cigarettes and other consumption goods) rose by 4.90% during the fourth quarter of 2007 over the third quarter, while the prices of durable goods (like home appliances and recreational goods) rose by 1.84% during the same period. The prices of semi-durable goods (like textiles, apparels and footwear) registered a rise of 0.97% over the fourth quarter.

Regarding the origins of the goods, the prices of domestically produced goods rose by 2.73% during the fourth quarter of 2007, while imported goods registered a large increase by 4.33% for the same period reflecting the rise in international prices.

Table 29: Changes in the CPI in the PT by Region and Commodity Categories in the Fourth Quarter of 2007 as Compared to the Third Quarter of the Same Year

| Category | Palestinian Territories (%) | RWB (%) | GS (%) | Jerusalem (%) |
|---------------------------------|--------------------------------|------------|-----------|---------------|
| Food | 5.61 | 5.99 | 6.84 | 3.54 |
| Beverages and tobacco | 5.19 | 0.26 | 9.13 | 1.41 |
| Textiles, Apparels and Footwear | 0.89 | -0.42 | 1.23 | 2.04 |
| Housing | 3.59 | 5.04 | 4.22 | 1.69 |
| Furniture, goods and services | 0.92 | 0.77 | 1.88 | 0.47 |
| Transportation & Telecom | 1.38 | 1.69 | 1.32 | 1.95 |
| Education services | 0.99 | -0.49 | 2.01 | 1.18 |
| Healthcare | 0.54 | -0.11 | 1.02 | 0.39 |
| Recreational goods and services | 0.04 | -0.33 | -0.22 | 0.84 |
| Other goods and services | 2.33 | 0.94 | 1.91 | 2.11 |
| General Price Index | 3.42 | 2.99 | 4.66 | 2.29 |

Source: PCBS, 2007.

7-2 Average Prices of Selected Essential Commodities

Data in Table 31 below reveal that the prices for most of the essential commodities, which have witnessed a noticeable increase during the fourth quarter of 2007 over the third quarter. This could be attributed to the international rise in the prices of imported commodities including; wheat, rice and fuels, and the rise in the prices of some locally produced goods. The following sub-sections summarize price movements of some of these commodities at the end of the fourth quarter of 2007 as compared to the previous quarters:

♦ Flour and Rice Prices

Prices of flour and rice registered a record high during the fourth quarter of 2007 over the third quarter of the same year as the percentage of the rise in the Gaza Strip reached 31.69% and 15.72%, respectively, while the prices of flour and rice rose in the West Bank by 31.12% and 10.81%, respectively during the same period.

♦ Fuels' Prices

Gasoline prices in the PT increased in the fourth quarter of 2007 due to the rise in international oil prices. The price per liter of gasoline increased in the remaining West Bank and in the Gaza Strip by 2.43% and 2.26%, respectively. Natural gas used as house fuel increased during the same period by 19.39% in the remaining West Bank and 15.29% in the Gaza Strip.

♦ Dairy products' Prices

The rise in prices also hit other essential commodities like dairy products. Data indicates a rise in the prices of powdered milk during the fourth quarter of 2007 by 0.82% in the remaining West Bank, while the rise in these prices was sharper in the Gaza Strip as the rise reached 3.18%.

Table 30: Average Prices for Selected Consumer Prices of Essential Commodities by Quarter for 2006 and 2007 (NIS)

| | | WB | | | GS | | | |
|--|---------|------------|------------|------------|------------|------------|------------|--|
| Item | Unit | Q4 2006 | Q3 2007 | Q4 2007 | Q4 2006 | Q3 2007 | Q4 2007 | |
| Sugar-crystal-UK | 50 kg | 149.84 | 146.69 | 130.94 | 180 | 160 | 160 | |
| White Flour-zero-Haifa | 60 kg | 110 | 144.88 | 189.97 | 110 | 138.83 | 182.83 | |
| Rice (short seed)- Sunwhite-Australia | 25 kg | 85.08 | 94.24 | 104.43 | 85 | 93.33 | 108.00 | |
| Tomatoes | 1 kg | 3.68 | 2.83 | 3.26 | 2.55 | 1.20 | 1.17 | |
| Potatoes | 1 kg | 3.17 | 2.42 | 2.56 | 2.63 | 1.60 | 1.5 | |
| Gasoline 96 Octane | 1 liter | 5.43 | 5.76 | 5.90 | 5.43 | 5.76 | 5.89 | |
| Gas Cylinder | 12 kg | 36 | 44.67 | 53.33 | 36 | 44.67 | 51.50 | |
| Powdered Milk (France) | 2.5 kg | 84.86 | 84.56 | 85.25 | 80 | 83.67 | 86.33 | |
| Olive Oil | 1 kg | 20.44 | 20.40 | 22.98 | 22.55 | 24.33 | 25.67 | |

Source: PCBS, 2007.

7-3 Currency Prices

The year 2007 witnessed a huge depreciation of the USD and the JOD vis-à-vis the NIS as compared to 2006. This international depreciation of the USD, and thereby the USD-pegged JOD, can be attributed to the specific conditions of the US economy. The most important of which are the credit crisis and the mortgage crisis, which adversely affected all economic activities. This obliged the Federal Reserve (American central bank) to cut the interest rate several times in an attempt to give impetus to economic activity and prevent it from sliding into a condition of recession. It is well known that one of the most important reasons of the American economic problem is the huge federal budget deficit that has resulted from the policies of the Bush administration in financing the wars in Iraq and Afghanistan by borrowing rather than by taxation.

The Reasons behind the Depreciation of the US Dollar

It is useful to start by remembering that the sharp decline in the value of the USD that we are presently witnessing¹³ is not the first time it has happened. There was a sharp decline in the value of the USD starting from the beginning of the second half of the 1980s. It is natural that any sharp decline in the value of the USD reflects a disturbance in the entire American financial system. While the sharp decline that took place in the 1980s coincided with the collapse of the money markets in November 1987, the current decline coincides with the crisis in the mortgages market that still causes a storm in the money markets, requiring the intervention of the Federal Reserve (the American central bank) in an attempt to prevent the fall of large financial institutions into the disaster of insolvency. It is also useful to be reminded that the crisis of the mid 1980s was basically the result of the economic policies which were implemented by the American administration during the Vietnam War years; it also looks today as if one of the causes (but by no means all) of the current USD crisis are the policies of the Bush Administration in financing the wars in Iraq and Afghanistan.

The USD was €1.23 in 2000, and in December 2003 it became equal to €0.81, and then reached €0.63 on March 31, 2008 which is the lowest value of the USD since President Nixon declared the end of linking of the USD to the gold in 1971. The exchange rate of the USD reached €0.64 on April 8, 2008. See: www.x-rates.com

It is known that the administration of President Lyndon Johnson in the 1960s refused categorically to finance the Vietnam War by increasing taxes and insisted on financing it by reverting to borrowing. The consecutive administrations in 1970s continued the policy of borrowing and the financing of the government expenditures using the approach of the Federal Budget deficit until the USA became the largest indebted country in the world in the beginning of the 1980s. This approach resulted in deficit in the balance of trade of the USA due to the financing of the budget deficit through borrowing from abroad and not from the local economy due to the limited size of the American savings at that time. The situation is almost the same today. It is possible to explain this phenomenon by making use of the national income identity.

It is know that the national income identity means that Y = C + I + G + X - M, that is that the national income equals the sum of consumption, investment, government expenditures and net exports (exports minus imports).

Since C = Y - T - S, i.e. consumption equals national income minus taxes and savings, we can rewrite the first equation as: Y = Y - T - S + I + G + X - M, which could be rewritten after rearranging it and dividing the result by national income (Y) as (x - m) = (s - i) + (t - g), where the small letters indicate the ratio of the variable to the national income. In this form, the equation explains that the size of the deficit in the balance of trade must always be equal to the size of the budget deficit and the difference between savings and investments. This is natural, as any budget deficit that is not financed from the surplus of savings over investments will be financed from the surplus of imports over experts. That is, any budget deficit that is not financed through borrowing locally (from local markets) will be financed through borrowing abroad (from foreign markets).

Recently, the American Administration has been financing a large portion of the expenditures of the wars in Iraq and Afghanistan by borrowing and not by increasing taxes, which leads to an increase in the size of the Federal Budget deficit to unprecedented levels as the size of the deficit in 2007 reached USD 738.6 billion, or 5.3% of GDP. In the month of March 2008, the size of the deficit increased by USD 85 billion. Since the Federal Government cannot finance this deficit by borrowing from the American savings, as the latter is incapable of financing the American investment (the ratio of saving to GDP in the USA has been negative for a few years and equals -1.0%), the financing of the deficit through borrowing from foreign monies, especially the Chinese (the saving to GDP ratio in China exceeds 30%) has been adopted. Estimations indicate that the USA is in need of borrowing USD 2 billion on a daily basis to finance its deficit. This means that on any day that a non-American purchases American Treasury bonds to the sum of less than USD 2 billion, the demand for the US Dollar will be less than the supply of it thereby causing a decline in its value.

Accordingly, it is clear to us that the main cause of the continuous decline in the value of the US Dollar is that the international markets are not willing to purchase the American Treasury bonds at the same rate as that of the past because many of the main buyers of those bonds have a huge number of them already, more than they would think appropriate. At the end of 2007, China had an estimated value of USD 1.5 trillion, a number that is increasing at the rate of USD 500 billion a year. China cannot go on accumulating US Dollars indefinitely. China naturally whishes to change part of the dollars it has into real investments in the American economy, especially in the fields of petrol and energy, but this has been faced by fierce American opposition, which compelled China to invest in Canada, Latin America, and Australia instead of the USA. This of course means a decline in the demand for the US Dollar and thereby a decline in its value.

This direct cause of the depreciation of the US Dollar is in fact nothing but an expression of a structural imbalance in the American economy. This imbalance could only be corrected through the introduction of structural changes in the following domains:

- ♦ To refrain from financing the government expenditures by the approach of budget deficit, and the tendency towards increasing the use of taxes in this financing, so that the government refrains from spending on items that are not supported by the taxpayers, such as continuous wars.
- ♦ The use of monetary and fiscal policies to promote saving and rationalize consumption as the ratio of consumption to the GDP in the USA is now at 70% while it was 50% in the 1990s, a situation that is not sustainable in the future.
- ❖ To refrain from the policy of deregulation that was started during the Reagan Administration and enforced the abolition of all regulations and controls that regulate the working of the financial institutions. Such deregulation has caused consecutive financial crises the costs of which burdened the average American citizen or taxpayer. The financial institutions, especially banks, require new laws to regulate their work in a way that reduces the possibilities of adventures which are moved by greed, and adventures of those who build their wealth by inventing virtual wealth on paper for the millions of hard working and simple savers.

The fourth quarter of 2007 witnessed an obvious decline in the value of the USD vis-à-vis the NIS as it declined by 5.74% as compared to its exchange rate during the third quarter, and by 6.41% as compared to its exchange rate during the first quarter (see Table 32). By comparing the average of the exchange rate in 2007 with 2006 we notice a clear decline of 7.87%. Because the Jordanian Dinar is pegged to the USD, the JOD exchange rate vis-à-vis the NIS witnessed a parallel decline during 2007 as the JOD declined by 6.19% between the fourth and first quarters. The fourth quarter witnessed a decline of 5.25% as compared to its level in the third quarter, whereas the decline between the two years of 2006 and 2007 was 7.8% (see Table 33). We can also calculate the percentage change in the exchange rate of the USD and the JOD during 2007 by summing up the monthly percentage changes (review the section on the purchasing power below) as the USD declined by 7.38% and the JOD declined by 7.12%.

By looking to Tables 32 and 33 we notice the decline in the differences in the exchange rates of currencies, which indicates the efficiency of the currencies' market in the PT and the rise in the degree of competition in it.

Table 31: The Average of the Exchange Rates of the USD vis-à-vis the NIS in the PT by Quarter of 2007 and during 2006

| The period | Purchase price | Selling Price | | Percentage of the Difference |
|------------------------|----------------|------------------|------|------------------------------|
| Average of Q1/07 | 4.21 | 4.22 | 0.01 | 0.24 |
| Average of Q2/07 | 4.08 | 4.11 | 0.03 | 0.74 |
| Average of Q3/07 | 4.18 | 4.19 | 0.01 | 0.24 |
| Average of Q4/07 | 3.94 | 3.95 | 0.01 | 0.25 |
| 2007 Average in the PT | 4.10 | 4.12 | 0.02 | 0.49 |
| 2006 Average in the PT | 4.45 | 4.46 | 0.01 | 0.22 |

Source: PMA.

Table 32: The Average of the Exchange Rates of the JOD vis-à-vis the NIS in the PT by Quarter for 2007 and during 2006

| The period | Purchase price | Selling Price | Value of the Difference | Percentage of the Difference |
|------------------------|----------------|------------------|-------------------------|------------------------------|
| Average of Q1/07 | 5.94 | 5.95 | 0.01 | 0.17 |
| Average of Q2/07 | 5.75 | 5.76 | 0.01 | 0.17 |
| Average of Q3/07 | 5.91 | 5.94 | 0.03 | 0.51 |
| Average of Q4/07 | 5.60 | 5.63 | 0.03 | 0.54 |
| 2007 Average in the PT | 5.80 | 5.82 | 0.02 | 0.34 |
| 2006 Average in the PT | 6.29 | 6.30 | 0.01 | 0.16 |

Source: PMA.

Table 33: The Average of the Exchange Rates of the € vis-à-vis the NIS in the PT by Quarter of 2007 and during 2006

| The period | Purchase | Selling | Value of the | Percentage of the |
|------------------------|----------|---------|--------------|-------------------|
| The period | price | Price | Difference | Difference |
| Average of Q1/07 | 5.56 | 5.57 | 0.01 | 0.18 |
| Average of Q2/07 | 5.55 | 5.58 | 0.03 | 0.54 |
| Average of Q3/07 | 5.78 | 5.79 | 0.01 | 0.17 |
| Average of Q4/07 | 5.72 | 5.73 | 0.01 | 0.17 |
| 2007 Average in the PT | 5.65 | 5.67 | 0.02 | 0.35 |
| 2006 Average in the PT | 5.60 | 5.61 | 0.01 | 0.18 |

Source: PMA

Table 34: The Average of the Exchanges Rates of USD, JOD, and the € vis-à-vis the NIS in the PT and Israel by Quarter for 2007

| Period | USD | | JO | D | € | |
|------------------|------|--------|------|--------|------|--------|
| reriou | PT | Israel | PT | Israel | PT | Israel |
| Average of Q1/07 | 4.21 | 4.22 | 5.94 | 5.95 | 5.56 | 5.52 |
| Average of Q2/07 | 4.08 | 4.08 | 5.75 | 5.76 | 5.55 | 5.51 |
| Average of Q3/07 | 4.18 | 4.19 | 5.91 | 5.91 | 5.78 | 5.75 |
| Average of Q4/07 | 3.94 | 3.95 | 5.60 | 5.57 | 5.72 | 5.71 |
| The 2007 Average | 4.10 | 4.11 | 5.80 | 5.80 | 5.65 | 5.62 |

Source: PMA and the Central Bank of Israel.

7-4 Purchasing Power

The purchasing power of the Palestinian citizen is defined as, "his/her ability to buy goods and services with his/her money". Worldwide, it depends on the consumer's income and the change in the prices of a "basket" of basic goods and services in each country that are measured in the Consumer Price Index (CPI). And the CPI is inversely related to the purchasing power, meaning that when the CPI goes up, the purchasing power of the citizen goes down, and his/her money will buy less of the same consumer "basket".

Since the PT uses different currencies (NIS, USD and JOD), the foreign exchange rates of the USD and JOD against the NIS play a role in determining the purchasing power of the average citizen. The relationship is positive in this case, so when the exchange rate of the USD increases, for example, the purchasing power would increase (meaning that the citizen will be able to buy more goods and services).

Table 35: The Change in the Purchasing Power of the JOD and USD in the PT for by Month the Year 2007

| Month | Percentage Change in the CPI (%) | Currency | Percentage Change in the Currency (%) | Percentage Change of the Currency (%) |
|-----------|--|----------|---|---|
| January | 0.35 | USD | 0.43 | 0.08 |
| January | 0.33 | JOD | 0.41 | 0.06 |
| February | (0.40) | USD | (0.24) | 0.16 |
| rebluary | (0.40) | JOD | (0.13) | 0.27 |
| March | (0.17) | USD | (0.28) | (0.11) |
| Iviaicii | (0.17) | JOD | (0.34) | (0.17) |
| April | (0.20) | USD | (2.79) | (2.5) |
| April | (0.29) | JOD | (2.89) | (2.60) |
| Mari | 0.17 | USD | (2.08) | (2.25) |
| May | 0.17 | JOD | (1.90) | (2.07) |
| June | 0.25 | USD | 4.28 | 4.03 |
| June | 0.23 | JOD | 3.98 | 3.73 |
| July | 0.51 | USD | 1.86 | 1.35 |
| July | 0.51 | JOD | 2.00 | 1.49 |
| August | 2.17 | USD | (0.45) | (2.62) |
| August | 2.17 | USD | (0.47) | (2.64) |
| Cantamban | 0.93 | USD | (3.35) | (4.28) |
| September | 0.93 | JOD | (3.05) | (3.98) |
| October | 0.77 | USD | (1.53) | (2.30) |
| October | 0.77 | JOD | (0.85) | (1.62) |
| November | 1.43 | USD | (2.38) | (3.81) |

| Month | Percentage Change in the CPI (%) | Currency | Percentage Change in the Currency (%) | Percentage Change of the Currency (%) |
|----------|--|----------|---|---|
| | | JOD | (3.02) | (4.45) |
| December | 0.95 | USD | (0.85) | (1.80) |
| December | 0.93 | JOD | (0.86) | (1.81) |

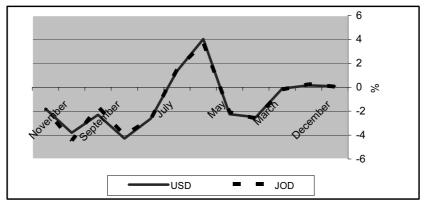
The figures are calculated by the author based on data from the PCBS and the PMA.

Ultimately, the purchasing power of the USD and JOD depends on two factors while assuming that income is fixed: the first is the change in the Shekel-based CPI, and the second is the exchange rates of the USD and JOD against the NIS. The equation for the purchasing power of the currency = the percentage change in the exchange rate of the currency – the percentage change in the CPI.

Table 36 indicates the change in the purchasing power of the USD and JOD in the PT for the months of 2007. The percentage change was calculated according to the equation mentioned above. It is also possible to calculate the percentage change in the purchasing power on a quarterly basis for both the USD and the JOD by summing up the percentage changes for each 3 months of each quarter. It is clear that the third and fourth quarters witnessed the largest decline in the purchasing power of both the USD and the JOD. The average purchasing power of the USD and the JOD declined by 5.55% and 5.135 respectively. It also declined by 7.91% for the USD and 7.88% for the JOD in the fourth quarter, which is mainly attributed to the decline in the exchange rate in the first three months of the year 2007.

Therefore, the general resultant from the change in the purchasing power of the USD will be 14.05% and 13.79% for the JOD that took place during the year 2007 due to the decline in the exchange rates of both currencies (7.38% of the USD and 7.12% of the JOD), and the huge rise of 6.6% in the CPI.

Figure 11: Developments in the Purchasing Power of the JOD and USD in the Palestinian Territory by Month for the Year 2007



Source: The figures were calculated by the author based on the data of the PCBS and the PMA.

8- Tourism

There has been some improvement in the tourist activity in 2007 although it is still suffering from the contraction resulting from the insecurity and the continuation of the arbitrary Israeli practices. It is natural that the improvements were found firstly in Jerusalem, and some slight improvements in the remaining West Bank, while the difficult conditions in the Gaza Strip did not permit any improvement. The following are some details of the tourist activity during 2007.

^{*} Figures in parentheses are negative.

8-1 Hotel Activity¹⁴

The total number of hotels in the PT reached 112, including those operating and temporarily closed. The number of operating hotels differs according to the month, as there have been 82 operating hotels in the month of December 2007, which have 4,124 rooms with 8,887 beds, while there were 80 operating hotels in the month of September 2007, which have 4,124 rooms with 8,887 beds. The average number of employees was 1,238 people, 1,084 of whom were males and 154 were females.

The room occupancy in the operating hotels in the PT averaged at 1,169.6 hotel rooms daily, i.e. 28.0% of available rooms, as the fourth quarter witnessed a noticeable increase in room occupancy rates as compared with the same quarter of previous years.

Figure 12: Number of Operating Hotels in the Palestinian Territories by Quarter, 2006-2007

Source: PCBS, Hotel Activities in the Palestinian Territory.

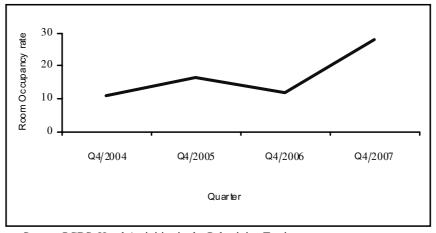


Figure 13: Hotel Room Occupancy Rates during the 4th Quarter for 2004-2007

Source: PCBS, Hotel Activities in the Palestinian Territory.

14

Average occupancy (rooms, beds) is the sum of occupied (rooms, beds) divided by the number of occupancy days. Occupancy ratio (rooms, beds) represents the average occupancy (rooms, beds) divided by the available number of (rooms, beds) multiplied by 100.

Average length of stay represents the number of hotel nights by nationality divided by the number of hotel guests by the same nationality.

Hotel guests concentrated in the hotels of Jerusalem representing 50.4% of the total number of guests, which reached 88,912. Jerusalem was followed by the hotels in central and south West Bank, where the percentage reached 24.0% for each of them, and the percentage of guests in the hotels in the north of the West Bank was 1.2%. As to the hotels in the Gaza Strip, the percentage of hotel guests reached 0.4%.

The total number of hotel accommodation in the PT reached 199,132 nights during the fourth quarter of 2007, of which those of Palestinian guests were 10.9%, and those of guests from the European Union were 51.9%, while those of guests from the United States and Canada were 8.3%.

The average length of stay in hotels in the PT was 2.2 nights per guest, and the highest average of stay was 2.7 nights per guest in the Jerusalem area. In the northern, central and southern West Bank the average was 1.9, 1.5, and 2.1 nights per guest, respectively. In the Gaza Strip, the average length of stay in hotels reached 2.1 nights per guest.

Table 37 shows the findings of the main indicators of hotel activity for the fourth quarter of 2007 compared to the fourth quarter of 2006 and the third quarter of 2007. This shows the extent of the change that has occurred on the most important hotel activity indicators, where there has been a rise in all indicators, except a slight decrease in the number of workers compared to the same quarter last year.

Table 36: Percentage Change in Hotel Activity Indicators during the 3rd Quarter of 2007 Compared to the Previous Quarter and 3rd Quarter of 2006

| Indicator | Percentage Change Over the 4 th Quarter 2006 | Percentage Change Over the 3 rd Quarter 2007 |
|---|---|---|
| Number of Operating Hotels at the End of the Quarter | 3.8 | 2.5 |
| Average Number of Employees at the End of the Quarter | -4.9 | 3.8 |
| Number of Hotel Guests | 140.3 | 14.9 |
| Number of Nights Accommodation | 144.9 | 4.6 |
| Average of Rooms Occupancy | 140.6 | 10.8 |
| Average Beds Occupancy | 144.9 | 4.6 |
| Rate of Rooms Occupancy | 137.3 | 12.1 |
| Rate of Beds Occupancy | 142.9 | 7.1 |

Source: PCBS, Hotel Activities in the Palestinian Territory.

9- Company Registration

The Department of Companies' Registration in the Palestinian Ministry of National Economy – according to the Jordanian Companies Law Number (12) of 1964 – is responsible for the registration of various Palestinian companies, whereby the company's name and legal status, in addition to the value of the company's capital are registered. Currently, a new Palestinian companies' law is under preparation by the Ministry of National Economy, but the discussion is still going on regarding the different articles and items of the law. The steps involved in the company's registration differ according to its legal status. Therefore the Department classifies companies into three types: public shareholding and private shareholding companies, ordinary companies, and foreign shareholding companies and companies. The data on registered companies is used to know the activities about which investments in the country are attracted to, and they are also considered a good indicator of the country's attractiveness for local and foreign capital.

The year 2007 saw a significant improvement in the number of companies registered with the Ministry of National Economy, as the number rose by 88% over the year 2006, and despite the fact that there was no rise in the number of companies during the fourth quarter over the third quarter (it rose from 260 to 261) it is considered a rise by 263% over the fourth quarter of the year 2006 (see Table 38).

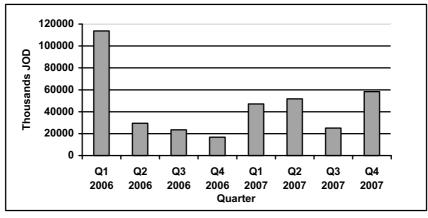
On the other hand, the total registered capital of new companies in the year 2007 stabilized despite the huge increase in the number of registered companies, as it reached JOD 182.3 million compared with JOD 183.4 million in 2006. The highest registered capital in the fourth quarter of the year was in the value of JOD58.3 million (see Figure 14). This is mainly attributed to the registration of "The Baiti Company for Real State Investment" which is a public shareholding company whose capital approaches JOD 17.6 million and will construct a new city that will contain 4000 housing units in the area between Ramallah and Nablus.

Table 37: Development of the Number of Companies by Quarter for 2006 and 2007

| Number of Companies | Quarter |
|----------------------------|----------|
| 175 | Q1, 2006 |
| 228 | Q2, 2006 |
| 162 | Q3, 2006 |
| 72 | Q4, 2006 |
| 637 | Total |
| 387 | Q1, 2007 |
| 288 | Q2, 2007 |
| 260 | Q3, 2007 |
| 261 | Q4, 2007 |
| 1,196 | Total |

Source: Raw data from Companies Registration
Department, Ministry of National Economy,
2006 and 2007.

Figure 14: Total Capital for Newly Registered Companies in the Palestinian Territory in JOD by Quarter for 2006 and 2007



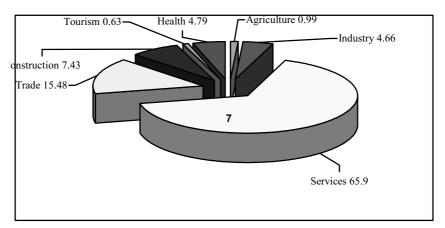
Source: Ministry of National Economy, Department of Company Registration, 2007.

Figure 15 shows the form that the major share of the capital of the new companies registered in the fourth quarter of the year 2007 was captured firstly by the services sector and other sectors (65.9%), followed by trade sector (15.5%), and then the construction sector (7.4%). These

percentages are an extension of percentages of the previous quarter, with the largest share in the third quarter of the year 2007 being captured by the services sector and other sectors (50.4%), followed by the trade sector (33.2%), and then the construction sector (13.9%). It is noticeable that in these two quarters the tourism sector did not witness any change, which is attributed to the lack of political or economic stability in the region, especially after the events of Gaza in June.

Upon comparison of the legal status of the registered companies (see Table 39), we observe that the largest proportion of registered capital in 2007 was that of "private shareholding" (51.3%), compared with 29% of "ordinary companies", and 10.6% of "public shareholding companies". In comparison with the year 2006, it is noticed that the registered capital of all companies had increased with the exception of those public shareholding companies.

Figure 15: Distribution of Newly Registered Companies' Capital in the Palestinian Territory, by Economic Activity during the 4th Quarter of 2007 (%)



Source: The Ministry of National Economy, Department of Company Registration, 2007

Table 38: The Distribution of Capital for Newly Registered Companies in the West Bank by Legal Classification for 2006 and 2007 (JOD)

| | Legal Form | | | | | | | |
|------|--------------------|-------------------------|------------------------|---------------------------------|---------------------|--------------------------------|---------------------|-------------|
| Year | Public Ordinary | Private Shareholding | Public Shareholding | Foreign Private Shareholding | Foreign Ordinary | Foreign Public Shareholding | Ordinary Limited | Total |
| 2006 | v | 65,671,920 | 22,030,691 | 7,680,000 | 0 | 0 | 150,000 | 112,393,131 |
| 2007 | 48,283,720 | 85,301,070 | 17,675,000 | 15,059,470 | 0 | 0 | 0 | 166,319,260 |

Source: The Ministry of National Economy, Department of Company Registration, 2007.

Legal classification for companies in the Gaza Strip is different from that in the West Bank, whereby all companies are classified under three legal categories: ordinary companies, public shareholding companies, and private shareholding companies. When we look at Table 39 we see the clear change in the registered capital of companies in the Gaza Strip between 2006 and 2007. The value of the registered capital declined from JOD 71 million in 2006 to reach JOD 16 million registering a sharp decline of 77.5%. This is attributed to unstable political conditions in the Gaza Strip, especially after June, i.e. in the third and fourth quarters, as November and December did not witness the registration of any new company in the Gaza Strip.

Table 39: The Distribution of Capital for Newly Registered Companies in the Gaza Strip by Legal Classification for 2006 and 2007 (JOD)

| Year | Ordinary | Public | Private | Total |
|------|----------|--------------|--------------|------------|
| | Company* | Shareholding | Shareholding | |
| 2006 | 88 | 20,000,000 | 51,035,100 | 71,035,188 |
| 2007 | 0 | 0 | 16,008,315 | 16,008,315 |

Source: The Ministry of National Economy, Department of Company Registration, 2007.

10- Expectations of Owners and Managers of Industrial Establishments regarding the Economic Conditions¹⁵

From a survey conducted during 6^{th} - 23^{rd} January 2008, it becomes clear that there is a fear from an increase in the cost of production due to the expectation of a rise in the prices of raw materials. It appears that industrialists' expectations in the West Bank with respect to the near future are better than their counterparts in the Gaza Strip. The following is a summary of the survey results¹⁶:

10-1 Industrial Establishments' General Performance

Results of the survey indicate that 19.9% of owners and managers of industrial establishments found the general performance of their establishments improved during December 2007, while 31% of those surveyed felt that the performance of their establishments had worsened. 47.9% of owners and managers in the remaining West Bank expect that the general performance of their establishments to improve during the coming six months following December 2007, as opposed to only 24.6% in the Gaza Strip.

10-2 Production

17.9% of owners and managers of industrial establishments indicated that production had improved during the month of December 2007 in comparison with the previous month. Moreover, 94.2% of them indicated that the rise in the prices of raw materials has the greatest effect on the cost of production. 70.7% of them indicated the strength of the impact of transportation expenses on the cost of production, while 27.7% of them indicated that the industrial establishments are facing greater difficulty in obtaining the required raw materials and production inputs. Only 15% of the respondents from these industrial establishments expect that the ability to obtain the required raw materials and production inputs would improve over the first six months of 2008.

10-3 Employment

8.7% of the owners of the industrial establishments indicated an improvement in the levels of employment, whilst 19.3% of them indicated that the situation has worsened. As for productivity,

This section of the Monitor depends on the "Survey of Perceptions of Owners (Managers) of Industrial Establishments of Economic Conditions" which was conducted during 6-23/1/2008 represents December 2007 as compared to November 2007.

^{*} According to Egyptian law, companies are allowed to register with zero capital.

The Industrial survey of 2004 was adopted as a framework for preliminary sampling. Moreover the survey was limited to establishments that contribute to 70% of the total industrial output, excluding establishments that employ fewer than 20 work.

32.8% of owners and managers of industrial establishments said that workers' productivity had declined in their establishments, while 16.2% of them indicated an improvement in productivity. As for employment, only 8.4% of the owners and managers of the industrial establishments indicate that they have employed workers during the month of December 2007, as opposed to 11.5% of workers who have been laid off in the remaining West Bank and the Gaza Strip. As for the resumption of regular work without interruptions, only 16.5% of the respondents indicated that this has become worse. The survey results indicate that 43.7% of the respondents are expecting an improvement in workers' productivity, while 16.7% of them are expecting resumption of regular work without interruptions during the first six months of 2008.

10-4 Financial Position and Credit Financing

58.1% of establishments owners and mangers stated that the financial standing of their establishments did not witness any significant change during the month of December 2007 as opposed to November of the same year, while 31.1% of them believe that their financial conditions had become worse; 12.8% of them indicated that borrowing from banks for financing purposes (i.e. credit facilities) had become worse and 81.8% believed that no significant change had taken place in this field. The survey results indicate that demand for loans by industrial establishments from the banks was still weak with 98.5% of the owners and managers of the industrial establishments indicating that they did not revert to loans from the operating banks as opposed to 0.8% of them who did so only once, 0.7% who did borrow 2-5 times. About 24.2% of the respondents expect their private financial positions to improve, and 4.8% of them believe credit facilities would improve within the first six months of the year 2008.

10-5 Sales and Competition

42.9% of the owners and managers of industrial establishments in the PT indicated that the value of their sales was the worst during the month of December 2007 as opposed to November of the same year. 50.1% of them indicated that they expected an increase in the level of sales during the first six months of the year 2008.

With regard to competition, 88.5% of the owners and managers of industrial establishments in the PT indicated they face local and foreign competition to their main product. 77.5% of them indicated the existence of local competition, which rises in the Gaza Strip to reach 95.3% as opposed to 74% in the remaining West Bank. 22.5% believe that there is foreign competition to their main product: 26% of the owners and managers of industrial establishments in the West Bank believe so as opposed to only 4.7% in the Gaza Strip.

11- Population the Palestinian Territory between Two Censuses

The population of the PT reached 3.76 million people at the end of 2007 according to the Population Census¹⁷. This figure includes all persons who were actually counted, i.e. 97.3% of the population according to the post-study that aimed at measuring the percentage of coverage in the census. It showed that the shortage in the coverage was 2.7%. In comparison to the Population Census of 1997, the population rose by 29.9% during the past ten years, i.e. an annual population growth rate of 3%.

As for the distribution of the population, 62.3% of the population lives in the West Bank, as opposed to 37.7% living in the Gaza Strip. The census results also show a difference in the relative

_

The Population, Housing and Establishments Census of 2007 showed that the actual population figure is less than the previous projection by about 6% as the projections showed that the projected figure of the Palestinian population in the PT was 4.01 million in the mid of 2007.

distribution of the population between the two censuses (the 1997 Census and the 2007 Census). As Figure 16 shows, the past decade witnessed a growth in the population of the Gaza Strip by a rate that is higher than the population growth rate in the West Bank. This led to a relative increase in the population of the Gaza Strip by 2.4 percentage points.

100% 80% 60% 40% 20% West Bank Gaza Strip

Figure 16: The Relative Distribution of the Population in the PT by Region, 1997 and 2007

Source:

(1) The PCBS, 2008. The Population, Housing and Establishments Census 2007, the Press Release to declare the preliminary results of the Census, Ramallah-Palestine.

■ 1997 ■ 2007

(2) The Palestinian Central Statistical Department, 1998. The Population, Housing and Establishments Census 1998, the final results of the Census- Summary (Population, Housing, and Establishments), Ramallah-Palestine.

The figures show an increase in the relative weight of the south of the West Bank and the Gaza Strip between the censuses as opposed to a decline in the relative weight of both the center and the north of the West Bank.

Table 40: The Distribution of the Palestinians in the PT by Region, 1997 and 2007

| Governorate/Region | Population | | | ntage of the n of the PT | The Change in the Relative Weight between | |
|-------------------------|-------------|-------------|----------------|-----------------------------|--|--|
| Governor ate/Region | End of 1997 | End of 2007 | End of 1997 | End of 2007 | the two Censuses | |
| West Bank-North | 755,630 | 935,19 | 26.1 | 24.9 | -1.2 | |
| West Bank-Center | 574,896 | 682,263 | 19.9 | 18.1 | -1.7 | |
| West Bank-South | 542,950 | 727,645 | 18.8 | 19.3 | 0.6 | |
| Gaza Strip | 1,022,207 | 1,416,539 | 35.3 | 37.7 | 2.4 | |
| Palestinian Territories | 2,895,683 | 3,761,646 | 100 | 100 | Irrelevant | |

Sources:

- The PCBS, 2008. The Population, Housing and Establishments Census 2007, the Press Release to publish the preliminary results of the Census, Ramallah-Palestine.
 The Palestinian Central Statistical Department, 1998. The Population, Housing and Establishments
- (2) The Palestinian Central Statistical Department, 1998. The Population, Housing and Establishments Census 1998, the final results of the Census- Summary (Population, Housing, and Establishments), Ramallah-Palestine.

As for the change in the relative weight of the Palestinian Governorates during the period 1997-2007, we notice an increase in the relative weight of all of the Gaza Strip Governorates where the highest increase was in the North Governorate of Gaza, while only one governorate in the West Bank registered an increase in its relative weight, the Governorate of Hebron. The relative weights

of the Jerusalem Governorate, Nablus Governorate, Jenin Governorate, Tulkarm Governorate, Salfit Governorate, and Qalqilya Governorate declined. The highest decline was in the relative weight of the Jerusalem Governorate, declining by 1.7 percentage point. As for the other governorates of the West bank (Toubas, Ramallah and Al-Bireh, Jericho, and Bethlehem) no change in the relative weight has been registered during the past ten years (see Table 42.)

Table 41: Relative Distribution of the Palestinian Population by Governorate

| Cavarnarata/Pagian | Population | | Percentag PT Popu | | I ne Change in the | |
|-------------------------|-------------|-------------|----------------------|-------------|--|--|
| Governorate/Region | End of 1997 | End of 2007 | End of 1997 | End of 2007 | Relative Weight between the two Censuses | |
| Jenin | 203026 | 256212 | 7.0 | 6.8 | -0.2 | |
| Toubas | 36609 | 48771 | 1.3 | 1.3 | 0.0 | |
| Tulkarm | 134110 | 158213 | 4.6 | 4.2 | -0.4 | |
| Qalqilya | 72007 | 91046 | 2.5 | 2.4 | -0.1 | |
| Salfit | 48538 | 59464 | 1.7 | 1.6 | -0.1 | |
| Nablus | 261340 | 321493 | 9.0 | 8.5 | -0.5 | |
| Ramallah and Al-Bireh | 213582 | 278018 | 7.4 | 7.4 | 0.0 | |
| Jerusalem | 328601 | 362521 | 11.3 | 9.6 | -1.7 | |
| Jericho | 32713 | 41724 | 1.1 | 1.1 | 0.0 | |
| Bethlehem | 137286 | 176515 | 4.7 | 4.7 | 0.0 | |
| Hebron | 405664 | 551130 | 14.0 | 14.7 | 0.6 | |
| North Gaza | 183373 | 270245 | 6.3 | 7.2 | 0.9 | |
| Gaza | 367388 | 496410 | 12.7 | 13.2 | 0.5 | |
| Dier Al-Balah | 147877 | 205534 | 5.1 | 5.5 | 0.4 | |
| Khan Younis | 200704 | 270979 | 6.9 | 7.2 | 0.3 | |
| Rafah | 122865 | 173371 | 4.2 | 4.6 | 0.4 | |
| Palestinian Territories | 2,895,683 | 3,761,646 | 9.0 | 9.3 | Irrelevant | |

Sources:

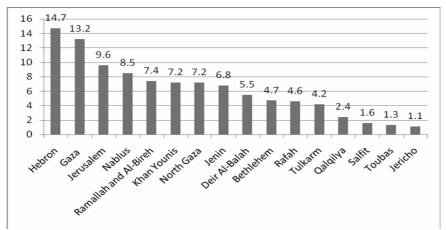
There is also a substantial difference between the Palestinian governorates in terms of their population. The results of the Population Census of 2007 show that the Hebron Governorate is the largest Palestinian governorate in terms of population where 14.7% of the PT population live (551,130 inhabitants). The Jericho Governorate is the smallest among the governorates where only 1.1% of the PT population live (41,724 inhabitants) (see Figure 17).

Within the same context, the population growth rates differed among the Palestinian governorates as the population growth rate in all of the Gaza Strip's governorates, Hebron Governorate, and Toubas Governorate in the West Bank have the highest rates in the PT. The population growth rates in Ramallah Governorate was equal to the average in all of the PT, while the other governorates of the West Bank registered population growth rates below the general average of the PT. The lowest population growth rate is currently in the Jerusalem Governorate (1% annually) (see Table 43).

⁽¹⁾ The PCBS, 2008. The Population, Housing and Establishments Census 2007, the Press Release to publish the preliminary results of the Census, Ramallah-Palestine.

⁽²⁾ The Palestinian Central Statistical Department, 1998. The Population, Housing and Establishments Census 1998, the final results of the Census-Summary (Population, Housing, and Establishments), Ramallah-Palestine.

Figure 17: The Ranking of the Palestinian Governorates by the Size of Population, 2007



Source: The PCBS, 2008. The Population, Housing, and Establishments Census 2007. The Press Conference to publish the preliminary results of the Census, Ramallah-Palestine.

Table 42: The Population Growth in the Palestinian Governorates, 1997-2007

| Covernanate/Degion | Population Growth | Average |
|-----------------------|-------------------|----------------------|
| Governorate/Region | Rates 1997-2007 | Annual Change |
| Jenin | 26.2 | 2.6 |
| Toubas | 33.2 | 3.3 |
| Tulkarm | 18.0 | 1.8 |
| Qalqilya | 26.4 | 2.6 |
| Salfit | 22.5 | 2.3 |
| Nablus | 23.0 | 2.3 |
| Ramallah and Al-Bireh | 30.2 | 3.0 |
| Jerusalem | 10.3 | 1.0 |
| Jericho | 27.5 | 2.8 |
| Bethlehem | 28.6 | 2.9 |
| Hebron | 35.9 | 3.6 |
| North Gaza | 47.4 | 4.7 |
| Gaza | 35.1 | 3.5 |
| Dier Al-Balah | 39.0 | 3.9 |
| Khan Younis | 35.0 | 3.5 |
| Rafah | 41.1 | 4.1 |
| Palestinian Territory | 29.9 | 3.0 |

Source: The PCBS, 2008. The Population, Housing, and Establishments Census 2007. The Press Conference to publish the preliminary results of the Census, Ramallah-Palestine.

These data raise a natural question about the importance and meaning of these changes that we observe in the distribution of the Palestinian population among the governorates and regions between the two censuses.

Theoretically speaking, these changes are attributed to the external migration, internal migration, and the natural increase in the population (i.e. the number of births – the number of deaths). We do not have reliable data about the external migration that would allow us to study the impact of this

migration on the different governorates. We also do not have recent data about the internal migration. However, the general impression indicates that the population, and the capital, of the northern West Bank moved to the center of the West Bank. Also the investors of the northern West Bank moved part or all of their investments into the center of the West Bank. This is all due to the different security situation between the northern and center West Bank.

Within the same context, the average fertility rates in the governorates of the centeral West Bank are the lowest among the Palestinian governorates. In spite of this, we notice a relatively substantial population growth rate in the Governorate of Ramallah and Al-Bireh, which feeds back the general impression that this governorate is attractive for internal migration (due to pull forces), while the data on the Jerusalem Governorate indicate that it is a source of internal and most probably external migration (due to push forces).

As for the Gaza governorates, the substantial natural population growth (as opposed to the West Bank), and their persistent high fertility rates coincide with the low external migration rates, in spite of the increase in the brutality of the Israeli siege and oppression against the Gaza Strip and its population.

The internal population mobility in the PT among its regions and governorates during the past decade reflects the impact of the Israeli policy towards the Palestinians. Specific measures that result in the reinforcement of the trend to migrate to the center of the West Bank or to the outside world are; the Apartheid Separation Wall, the siege of Jerusalem and the accelerating Judaization of it, the continuation of the tight closure against the northern governorates of the West Bank, and the systematic destruction of the economic infrastructure there.

11-1 The Family Size

The average family size in the PT amounted to 5.8 persons by the end of 2007 according to the data of the Population Census. This represents a decline in the average family size by 7.9% as compared with the year 1997 (see Table 44). In spite of the fact that the family size tended to decline in both the West Bank and the Gaza Strip, the decline rates in the West Bank are greater than those in the Gaza Strip. The average family size in the West Bank declined by 8.3% during the past decade, while it declined by 5.8% in the Gaza Strip during the same period.

The number of Palestinian families in the PT reached 646,755 by the end of 2007. This figure represents an increase of 40.7% in the number of Palestinian households during the period 1997-2007, the figure was 459,632 households in 1997.

Table 43: The Average Family Size in the PT by Region and Governorate for 1997 and 2007

| Governorate/Region | Average Family Size 1997 | Average family Size 2007 | Percentage Change in the Family Size (%) |
|-----------------------|--------------------------------|--------------------------------|--|
| Jenin | 5.9 | 5.3 | - 10.2 |
| Toubas | 6.1 | 5.3 | - 13.1 |
| Tulkarm | 5.8 | 5.3 | - 8.6 |
| Qalqilya | 6.1 | 5.6 | - 8.2 |
| Salfit | 6.0 | 5.4 | - 10.0 |
| Nablus | 5.9 | 5.4 | - 8.5 |
| Ramallah and Al-Bireh | 5.9 | 5.3 | - 10.2 |
| Jerusalem | 5.4 | 5.2 | - 3.7 |
| Jericho | 6.2 | 5.5 | - 11.3 |
| Bethlehem | 5.8 | 5.3 | - 8.6 |

| Governorate/Region | Average Family Size 1997 | Average family Size 2007 | Percentage Change in the Family Size (%) |
|-----------------------|--------------------------------|--------------------------------|--|
| Hebron | 6.7 | 6.1 | - 9.0 |
| The West Bank | 6.0 | 5.5 | - 8.3 |
| North Gaza | 7.2 | 6.7 | - 6.9 |
| Gaza | 6.9 | 6.5 | - 5.8 |
| Dier Al-Balah | 6.9 | 6.4 | - 7.2 |
| Khan Younis | 6.9 | 6.3 | - 8.7 |
| Rafah | 6.9 | 6.5 | - 5.8 |
| The Gaza Strip | 6.9 | 6.5 | - 5.8 |
| Palestinian Territory | 6.3 | 5.8 | - 7.9 |

Source: The PCBS, 2008. The Population, Housing, and Establishments Census 2007. The Press Conference to publish the preliminary results of the Census. Ramallah-Palestine.

11-2 Buildings and Housing Units

The preliminary results of the number of buildings and housing units that were counted during the period October 20th - November 10th, 2007 indicate that the number of buildings in the West Bank and the Gaza Strip reached (473,951), with the exception of that part of the Jerusalem Governorate which Israel annexed by force after its occupation of the West Bank in 1967. This breaks down as (325,260) in the remaining West Bank, and (148,691) in the Gaza Strip, meaning that the number of buildings in the Gaza Strip represents 31.4% of total buildings. The number of housing units reached (693,805) of which (541,543) units are in the remaining West Bank and (242,262) units are in the Gaza Strip, i.e. 34.9% of total housing units are in the Gaza Strip.

11-3 Economic Establishments

The preliminary results of the Establishments Census in the PT represent all establishments that were counted during the period October 20th - November 10th, 2007. The number of the establishments in the PT, with the exception of that part of the Jerusalem Governorate that Israel annexed by force after its occupation of the West Bank in 1967, reached (138,728) establishments of which (95,318) establishments are in the remaining West Bank, and (43,410) establishments are in the Gaza Strip. Of all establishments in the PT, there are (119,547) establishments that include the private sector, the government companies, and the NGO sector, in which there are (314,506) working persons. Of these 119,547 establishments, (83,582) establishments are in the remaining West Bank in which there are (216,654) working persons, and 35,965 establishments are in the Gaza Strip in which there are (97,852) working persons. The establishments in the Gaza Strip represents 30.1% of all operating establishments in the PT in which there are (31.1%) people of the total working persons in these PT establishments.

12- General Education

12-1 Education in Jerusalem

The educational process in East Jerusalem suffers from a problem of the multiplicity of education systems. The city lacks a unified educational governing authority that supervises and controls the educational process; controls the multiplicity in the education systems; and controls their effects. Some of the schools are under the control of the Israeli Municipality of Jerusalem, while other schools are under the supervision of the Palestinian Ministry of Education, and the rest are under

the supervision of the United Nations Relief and Works Agency (UNRWA), in addition there are private and NGO schools.

The number of schools in Jerusalem reached 146 schools; 26% of which are supervised by the Palestinian Ministry of Education, 37% are supervised by the Israeli Department of Education, and 31.5% of the schools are private and NGO schools, while UNRWA supervises 5.5% of the schools in East Jerusalem.

As for the pupils, more than half of them (53.6% of 70,157 Arab pupils) are enrolled in schools run and supervised by the Israeli Municipality of Jerusalem and the Department of Education as of the academic year 2007/2008. Whereas the Islamic Awqaf (endowment) schools and private schools have 41.3% of the East Jerusalem Arab pupils, and UNRWA schools have 5.1% of them.

In the schools of East Jerusalem, there are 3,589 teachers of which 47.45% are working in the schools run and supervised by the Israeli Department of Education (which is a department in the Israeli Municipality of Jerusalem); while 20.8% are working in the Islamic Awqaf schools, 28% are working in the private and NGO schools, while 3.6% are working in UNRWA run schools (see Table 45).

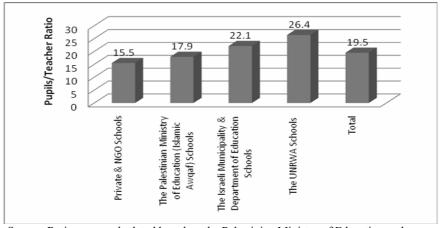
Table 44: The Distribution of Schools, Pupils, and Teachers in East Jerusalem by the Supervising Authority, 2007/2008

| Supervising Authority | Schools | | Divisions | | Pupils | | Teachers | |
|---|---------|------|-----------|------|--------|------|----------|------|
| Supervising Authority | Number | % | Number | % | Number | % | Number | % |
| The Palestinian Ministry of Education (Islamic Awqaf) | 38 | 26.0 | 472 | 19.3 | 13329 | 19 | 746 | 20.8 |
| Private and NGO Schools | 46 | 31.5 | 627 | 25.7 | 15663 | 22.3 | 1008 | 28.0 |
| UNRWA | 8 | 5.5 | 105 | 4.3 | 3561 | 5.1 | 135 | 3.8 |
| Israeli Municipality and Department of Education | 54 | 37.0 | 1240 | 50.7 | 37604 | 53.6 | 1700 | 47.4 |
| Total | 146 | 100 | 2444 | 100 | 70157 | 100 | 3589 | 100 |

Source: The Palestinian Ministry of Education and Higher Education, 2008. Education in Jerusalem. www.mohe.gov.ps, accessed on February 25, 2008.

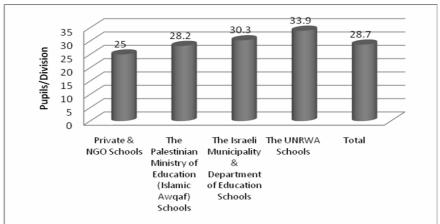
Figures 18 and 19 show that the private schools in East Jerusalem that are the best in terms of pupils-teacher ratio, pupils per division. The Islamic Awqaf schools follow, while these ratios increase in UNRWA schools and the schools run by the Israeli Jerusalem Municipality.

Figure 18: Pupils-Teacher Ratio in the East Jerusalem Schools by the Supervising Authority, 2007-2008



Source: Ratios were calculated based on the Palestinian Ministry of Education and Higher Education. www.mohe.gov.ps, accessed on February 25, 2008.

Figure 19: Class Density in the east Jerusalem Schools by the Supervising Authority, 2007-2008



Source: Ratios were calculated based on the Palestinian Ministry of Education and Higher Education. www.mohe.gov.ps, accessed on February 25, 2008.

The Israeli measures in East Jerusalem cause many problems, such as the inappropriateness of the used rooms as classrooms due to the difficulty in obtaining licenses from the Israeli Municipality to construct schools. Therefore, the Palestinian Ministry of Education has to revert to buy or rent housing buildings to be used as schools. In addition to that, most of these schools lack renovation and regular maintenance, especially schools in the old city, as their buildings are old without playgrounds and courtyards, scientific labs, home sciences and computers (www.mohe.gov.ps, accessed on February 25th, 2008).

The Apartheid Separation Wall multiplied these problems facing the educational process in East Jerusalem. The Wall causes obstruction to 20% of schools' pupils from getting to their schools because they live in the suburbs of Jerusalem that have become separated from the city's center by the Wall. Within the same context, the Wall obstructs the teachers from reaching their schools, especially those who have to commute on both sides of the Wall. Furthermore, the Wall causes the isolation of many schools from a substantial percentage of pupils. 11 schools that are run by the Palestinian Ministry of Education are outside of the city because of the Wall while 27 schools are inside the city beyond the Wall.

The educational process composes one of the struggle's axes to maintain the Arab character of Jerusalem, reinforce the steadfastness of its Arab population - especially that the Israeli general policy seeks to reduce the number and percentage of the Arabs in the city. The educational process in East Jerusalem has direct effects on the present, and future, of the struggle for Jerusalem. The high dropout ratios occupy an important space in the concerns of the Palestinian educational apparatus. Studies show that the schools run by the Israeli Municipality in Jerusalem suffer from high dropout ratios, in excess of 120 times those in the general education in the Jewish community.

12-2 The Israeli Siege Destroys the Educational Process in the Gaza Strip

The educational process in the Gaza Strip was adversely affected by the stringent and continuous siege imposed by Israel on the Strip. These measures encompass the closure of all border crossings, and the confinement of their operations to enter few necessary products in limited amounts that are insufficient for the population's needs. Israel reinforced the siege measures by cutting the electricity and limiting the amounts of fuel permitted to the Gaza Strip. The reports of concerned international organizations indicate to the catastrophic impact of these measures on the educational process, which it is clear from the following exerts from different reports.

The UN Children's Fund (UNICEF) warns that about 200,000 children in Gaza resumed their studies at the beginning of the second semester while they are deprived from heat and electricity due to the Israeli siege imposed on Gaza. On the other hand, UNICEF drew the attention to the fact that a large number of pupils cannot do their exams with their future is at stake. Parallel to that, UNRWA published news that the Gaza pupils will be deprived from stationary for 45 days due to the delay in issuing Israeli permits to procure paper.

The average enrollment rates and the grades of exams indicate a substantial decline according to statements of the special representative of UNICEF. The enrollment rates in grades one to ten declined from 96.8% in the year 2001 to 91.2% in the year 2006-2007. Also educational achievements suffered, as evident by a survey undertaken by UNRWA in the schools of Gaza, whereby 66-90% of pupils in the grades 4-9 failed in mathematics, and 61% of the grade 8 pupils failed Arabic.

A principal of one of the Gaza schools says that "for months, we are bypassing classes that require a huge consumption of energy like information technology or scientific labs and extra curricular activities; we lack printing paper, chalks, and we need fax machines, printers, overhead projectors, and the photocopying machines require spare parts; and when we add the cold and the darkness and the lack of materials, what is happening is basically the deprivation of our children from their basic right to education."

On the other hand, construction and renovation projects of the government and UNRWA schools to the value of millions of dollars are being obstructed due to the barriers to the importation of cement and construction materials. Christopher Gunness, the speaker of UNRWA, which runs 214 schools, said that the Israeli refusal to let basic material from entering the Gaza Strip is causing a destructive offense to our educational programs. This is because half of the UNRWA general budget is spent on education as UNRWA believes that education is one of the most important approaches to give hope to the coming generation, and it opens the way to the salvation from dependency and absolute poverty.

www.mohe.gov.ps

Table 45: Human Losses that Affected the Partners in the Education Process in the PT Due to the Israeli Occupation Oppressive Measure during September 28/2000-March 3/2008

| The Case | | Number of Cases |
|----------|----------------------|-----------------|
| Martyrs | Teachers | 36 |
| | School Pupils | 650 |
| | Administrative Staff | 7 |
| | University | 6 |
| | Literacy Program | 1 |
| Arrested | Teachers | 190 |
| | School Pupils | 708 |
| | Administrative Staff | 29 |
| | University | - |
| Injured | Teachers | 55 |
| | School Pupils | 3547 |
| | University Students | 1245 |
| | Administrative Staff | 13 |

Source: www.mohe.gov.ps Accessed on 25/2/2008.

The reports of the Ministry of Education and Higher Education (MoEHE) indicate that the Israeli oppression caused many human losses among pupils, teachers and administrative staff during the years of the Al-Aqsa *Intifada*. 700 people within the education field were killed, the majority of whom were school pupils; 4,860 people within the education field were injured since the

beginning of the Al-Aqsa *Intifada* until March 8, 2008. Furthermore, 927 pupils and teachers, and hundreds of university students were arrested during the same period, however, the Table below does not include data on them. (MoEHE, 2008. The Impact of the Israeli Occupation on Education since September 28/2000-March 3/2008).

12-3 The Ranking of the Palestinian Education Sector in Comparison with 14 MENA Countries

The Development Report on the Countries of the Middle East and North Africa that was published by the World Bank (2008), MENA Development Report, the Road not Traveled: Education Reform in the Middle East and North Africa, makes it clear that in spite of the huge investments that were undertaken by the countries of the Middle East and North Africa in education, the MENA countries did not reach the desired level of economic growth. This was also despite the significance of many studies in the area of the "economics of education" that showed strong linkages and indicators that point to a positive relationship between education and economic growth. As the report shows, this unexpected phenomenon can be attributed to the fact that the relationship between human capital and economic growth in the MENA region is conditioned by the quality of education and economic infrastructure in these countries. This is in addition to the mismatch between the increasing demand in the labor market and the available opportunities for graduates of the educational systems. This mismatch can be explained by the high and increasing population growth that exceeds the growth in job opportunities. On the other hand, the report shows that the countries of the MENA region, through their investments in education, were able to: (a) increase the demand for education in all school stages, especially the basic education stage; and (b) significantly reduce the illiteracy rates. However, most of these countries did not exert enough necessary efforts to improve the outputs of education both qualitatively and from the viewpoint of the characteristics of graduates. On the contrary, their investments in education took the engineering aspect of the education sector only, i.e. the absorption capacity, and did not focus on the quality of the outputs, or the needs of the labor markets.

Although the Palestinian case significantly differs from other cases, especially in terms of political and economic stability, the PT was able to achieve outstanding levels in some of the comparative educational indicators that were analyzed by the World Bank's report. This achievement can be attributed to many reasons such as the assistance and follow-up activities that were provided for education in the PT were considered high in comparison with other countries. On the other hand, we can observe that the comparison between the PT and other countries where petroleum is the most important component of the GDP is inappropriate. In spite of all this, we present some of the report's findings to have a view of the situation of education in the PT as compared with the countries of the MENA region.

The report's findings about the Palestinian educational situation indicate that it is characterized by the same features mentioned above when we look at the education indicators that reflect the characteristics of the education sector; its performance, the competitiveness of its outputs, and the appropriateness to the demand in the labor market. By comparing the performance of the educational sector in the PT with these countries using four dimensions, the following picture emerges:

The first dimension: the comprehensiveness of education (how holistic education is): this can be seen from the indicators of enrollment in the different educational stages, which are: (a) Net Enrollment Rate (NER) in the basic education stage, as the performance of the Palestinian educational sector was ranked fourth, (b) Gross Enrollment Rate (GER) in the secondary stage, as the Palestinian educational sector was ranked first, and (c) Gross Enrollment Rate (GER) in the tertiary education stage, as the Palestinian educational sector was ranked third (see Table 47).

Table 46: The Ranking of the Palestinian Educational Sector in Comparison with 14 MENA Countries

| Rank | Indicator | |
|--------|--|--|
| Fourth | Net Enrollment Rate (NER) in basic education | |
| First | Gross Enrollment Rate (GER) in the secondary education | |
| Third | Gross Enrollment Rate (GER) in tertiary education | |
| Second | Lowest Illiteracy Rate | |
| Sixth | Tests in Mathematics and Science (TIMSS) | |
| First | Average Completion of basic education | |
| Fourth | Gender equality in basic education | |
| Fifth | Gender equality in secondary education | |
| Eighth | Gender equality in tertiary education | |

Source: The World Bank. MENA Development Report, the Road not
Traveled: Education Reform in the Middle East and North Africa,
2008

The second dimension: the quality of education assessed by looking at the illiteracy rates: this rate in the West Bank and Gaza Strip was the second lowest in comparison to other countries.), The performance of Palestinian pupils was average in comparison with the other countries in the international tests to measure the performance and capabilities of pupils in mathematics and science (TIMSS).

The third dimension: education sector effectiveness attained by looking at the average completion rate of the basic education stage: the Palestinian education sector was characterized by the highest rate of completion.

The fourth dimension: equity in education achieved by looking at two indicators; the comprehensiveness of education (how holistic it is), and gender equality. By looking at Table 47, gender equality declines with the progression in the educational stages. As for the Gini coefficient of education, which measures the spread of education among the different income brackets, it was not calculated for the situation of the Palestinian education.

13- The Israeli Siege of the Gaza Strip

The Popular Committee to Face the Siege of the Gaza Strip stressed the fact that, "the catastrophic effects of the siege become evident in all economic and social sectors to make the Gaza Strip a disastrous area". This siege almost caused a paralysis in the movement of people and goods, and the economy. The stringent siege that was imposed by Israel on the Gaza Strip was accompanied by the continuation of military operations that Israel executes on an almost daily basis.

It is worth mentioning that the Gaza Strip depends almost entirely on the importation of goods from and through Israel, i.e. the crossings to Israel are the window for the Gazans to the external world. The continuation of the closure of these crossings for more than nine months means the transformation of the status of the 1.5 million people in the Gaza Strip to a mass of dependents on what filters of limited human assistance the amounts and rate of which are controlled by Israel.

"Since the siege was imposed on the Gaza Strip, the Israeli occupation did not let the entry of any raw materials into the Strip; and it did not allow the exportation of any of the products of the Strip, which led to the increase in the ratio of population who live below the poverty line to 85% according to some estimations, while the World Bank puts it at 66% after it was 35% by the end of

2006. A sharp rise in unemployment took place so that the rate is estimated at 65% which limits the ability of the Gazans to meet their basic human needs, in addition to a sharp decline in the per capita income to reach a level below USD 650 per annum"¹⁸. On the other hand, the productive capacity of the private sector in the Gaza Strip declined to 11% only since the imposition of the total closure of the Gaza Strip in mid June 2007. Preliminary estimates indicate that more than 43% of the private sector establishments brought their commercial activities to a total halt, while more than 55% of these establishments reduced their commercial activities by a percentage exceeding 75%.

13-1 The Health Sector

The comprehensive siege on the Gaza Strip adversely affected the capacity of the health sector to provide the basic health services to citizens, and in spite of the entry of amounts of medicines from the Arab Egypt Republic during the fall of the border wall, these amounts did not help to save the health sector or to improve the level of its services to citizens. The reports from the Ministry of Health indicate that a large number of basic medicines (more than 76 medicines) and more than 120 medicines from the medical task force are out of stock. In addition to that, about 120 types of medicines are close to being out of stock. On the other hand, about 90 medical apparatus are not operative any more due to the lack of spare parts to repair them.

The Israeli occupation authorities prevented hundreds of patients who needed medical treatment outside the Gaza Strip from departure. The reports of the World Health Organization indicate that hundreds of chronic medical cases requiring specialized medical operations (specifically brain, nerves, bones and the treatment of cancer, kidneys, and heart) were not able to depart the Strip for treatment. The Israeli occupation authorities declined from permitting 1,150 patients from departing from the Gaza Strip for medical treatment since the start of the siege until the end of February 2008. The Ministry of Health reports indicate that 1,300 patients are in need of treatment outside the Strip, of which 210 cases are chronic cases. The Popular Committee to Face the Siege registered the death of 105 patients¹⁹ due to the unavailability of appropriate medicines for them in the Gaza Strip. Furthermore, the Committee registered the fact that the patients were deprived medical treatment in medical institutions outside the Gaza Strip, and suffered due to the loss of necessary medicines for them.²⁰

13-2 Food Stuffs

Since the imposition of the stringent siege on the Gaza Strip, Israel allowed the entry of basic foodstuffs but only irregularly. The Israeli occupation authorities allow the entry of a list of basic foodstuffs, which does not exceed 14 types. This resulted in a clear shortage of some foodstuffs and the total disappearance of a large number of other foodstuffs, as well as to a sharp rise in their prices beside other factors.

According to the World Food Programme (WFP) 62% of Palestinian households in the Gaza Strip disclosed a reduction in spending, and that 93.5% of them talked about an aggregate reduction in food purchases, which led to a decline of 98% in the purchases of meat, and a reduction of 86% in the purchases of dairy products (The Popular Committee to Face the Siege of the Gaza Strip, March 2008, a Report on the Israeli Siege since June 2007 until the end of February 2008).

-

⁽The Popular Committee to Face the Siege of the Gaza Strip, March 2008, a Report on the Israeli Siege since June 2007 until the end of February 2008).

The number of death cases in the Gaza Strip as a direct result of the siege (preventing them from departing the Strip for appropriate and urgent medical treatment or because of the unavailability of medicines) reached 112 cases until March 14, 2008.

The Popular Committee to Face the Siege of the Gaza Strip, March 2008, a Report on the Israeli Siege since June 2007 until the end of February 2008.

14- Standards of Living

The socio-economic crisis that is experienced by the occupied Palestinian Territory adversely affects the standards of living of the Palestinian inhabitants, especially those in the Gaza Strip. The Israeli measures against the Gaza Strip have transformed the Strip into a large prison controlled by the Israeli jailer who determines the amount and quality of foodstuffs to enter the Strip. In addition to controlling the amount and the quality of medicine, the amount of petrol, and who decides when the Gaza Strip should be living in total darkness, or when ambulances should move! These barbaric practices created a situation where most of the population (more than 80% according to the estimates of international organizations) had become incapable to provide for their basic needs, and are dependent on what filters in from international assistance.

14-1 Poverty

The last few years witnessed a continuous increase in the poverty levels in the occupied Palestinian Territory and reached unprecedented levels. Current estimates indicate that 80% of the Palestinians in the Gaza Strip and 47% in the West Bank are living below the poverty line (UNRWA, 2008, Special Appeal of the UNRWA Fund 2008-2009). A survey by the Near East Company indicated that 91% of the Palestinians receive assistance²¹, and 60% of them declared that they need assistance (The Near East Company for Consultations, 2008. Opinion Survey of the End of January 2008). The estimates of the World Food Programme (WFP) indicate that 70% of the population of the Gaza Strip lives below the poverty line of USD 1.2 per capita per day, and that 75% of its population depend on food assistance from the WFP and UNRWA (www.wfp.org Accessed on February 15, 2008).

14-2 Social Assistance

The available data in the beginning of 2008 indicated that the majority of Palestinians received assistance, especially in the Gaza Strip. The survey of the Near East Company indicates that 30% of the Palestinians depend on assistance to a large extent, 57% depend on assistance somehow and 4% cannot live without assistance as opposed to 9% who consider that assistance did not induce any change.

As for the main party who provides assistance to the Palestinians, 71% of those who receive assistance do so from UNRWA. Of the remaining 29%: 8% receives assistance from the Ministry of Social Affairs, 8% from the political factions, 2% from the Islamic Zakat Committees, 2% from Arab countries and foreign governments, 4% from other sources (The Near East Company for Consultations, 2008. Opinion Survey of the End of January 2008).

Within the same context, the data of the WFP indicates that 850 thousand refugees in the Gaza Strip receive food assistance from UNRWA, and 300 thousand non-refugees receive food assistance from the WFP (www.wfp.org accessed on February 15, 2008).

The capacity of the international organizations operating in the Gaza Strip is declining in its capacity to deliver food assistance to those in need. According to the WFP, the reserves of foodstuffs is insufficient, and that there is a need to enter 20 lorries of foodstuffs on daily basis in order to enable the WFP and UNRWA to provide for the needs of the population (www.wfp.org Accessed on February 15, 2008).

²¹ The survey was undertaken at the end of January 2008 on a sample of 1000 respondents. The interviews were made through the telephone and the responses indicate the general tendency of the deterioration of the living standards of the Palestinians in the occupied Palestinian Territory.

Generally speaking, the rate to provide emergency assistance in the West Bank declined due to the fact that the living standards in the Gaza Strip had reached catastrophic levels, prompting the need to focus the efforts of welfare activities in the Gaza Strip. Many parties are providing welfare assistance in the Gaza Strip in addition to the WFP and UNRWA such as the assistance provided from many Arab organizations or charitable societies.

14-3 Regular Assistance

No significant change has occurred to the regular assistance provided by the Ministry of Social Affairs in terms of the regular cash assistance or medical insurance to about 47 thousands families in the Palestinian Territory. No significant change has occurred in the mechanisms or size of the assistance provided by the Martyrs and Injured Families Institution or from the Ministry of Prisoners' Affairs. As for the Zakat Committees, a radical change in their assistance mechanism took place after their restructuring and the strengthening of controls by the Zakat Fund over their operations. No data are available regarding the size of the assistance delivered by the Zakat Committees during February and March.

As for UNRWA, it provided regular assistance to about 126 thousand Palestinians in the West Bank and Gaza Strip at the end of 2007, of whom about 92 thousand are in the Gaza Strip constituting 9% of all the Gaza Strip's refugees, and 4% of the West Banks' refugees (www.un.org.unrwa UNRWA in Figures, December 2007).

UNRWA currently reviews the regular assistance programme it provides to the poorest refugees in order to improve both the efficiency of the delivered assistance to the families and the mechanism of targeting poor families.

15- The Israeli Measures

15-1 The Martyrs and Injured

The monthly reports of the Palestinian Monitoring Group (PMG) indicated that the number of assassination cases by the Israeli occupation forces in the beginning of 2008 reached 5 cases executed against the activists of the Palestinian factions during the months of January and February. The report of the PMG indicated that the number of martyrs reached 171 in the beginning of 2008, while the number of injured persons reached 629 Palestinians of whom 57 were children during the same period.

15-2 Obstacles to Movement and Travel

The PMG monitored 955 military temporary check posts in the West Bank during the first two months of the year 2008, while the number of total closures of the border crossings to Israel amounted to 260 times during the same period, and the Arafat International Airport has remaind closed since the start of the *Intifada*, and the Israeli occupation forces imposed 45 curfews on different populated areas during the same period. This is in addition to the several permanent check points that became inseparable from the lives of the average Palestinian citizen, becoming similar to border crossing points with Israeli occupation forces searching the citizens and delaying them for many hours at the check points. Sometimes Palestinians are interrogated, in addition to the total closure of these check points under the claim of security measures which leads to the tearing of the veins of the West Bank and the isolation of the north of the West Bank from the center and the center from the south.

15-3 Assaults on Education and Health Sectors

The number of Israeli assaults on the Palestinian education sector reached 8 cases during the first two months of the year 2008, the assaults subjected the schools to intrusions, inspections, the focusing the Israeli troops within their surroundings, and even the besieging of the schools.

With respect to the health sector, the PMG's reports indicated that 14 assaults were executed against this sector during January and February of 2008. These assaults included the prevention of ambulances from transporting the injured and the martyrs and refusals to coordinate with the ambulances.

15-4 Assaults on Properties and House Demolitions

The phenomenon of targeting public and private Palestinian properties by the Israeli occupation forces continued as these forces demolished 23 houses during January and February 2008. They also occupied 121 houses and used them for different military purposes and for different periods of time. The PMG's reports monitored 286 assaults on Palestinian properties. These assaults focused on inflicting harm on agricultural lands, shops, the destruction of cars, the destruction and distortions of infrastructure in the Gaza Strip, scraping of plants and destruction of green houses, the destruction of poultry farms, and uprooting of olive trees in the governorates of Jenin, Qalqilya, Khan Younis, and Rafah.

15-5 Settlements Activities and Settlers Assaults

The settlement activities continued in the PT. The PMG monitored 44 settlement activities during the months of January and February 2008. These activities included confiscation of lands and land scraping, the finishing of infrastructure works to expand some settlements, the amendment of a military order, and the confiscation of 766 dunums instead of 292 dunums of the lands of Thaheria, Dura, and Arab Ramadin in the Hebron Governorate in order to continue the establishment of the Separation Wall.

Israeli settlers continued their assaults on Palestinian citizens and their properties. 44 of such assaults were monitored during the months of January and February 2008, and they included: the intrusion of the grounds of Al-Aqsa Mosque, and the playground of the Ibrahimyah School in Jerusalem; crushing a citizen which led to his death near a check post in Ramallah; throwing stones and empty bottles on citizens in Qalqilya Governorate and the old city of Hebron; random shooting of bullets in the direction of Palestinian citizens near the town of Kafr Al-Dik in the Salfit Governorate; the re-intrusion into the lands and villages of the citizens and their homes, stealing of their sheep, cutting of their trees, clashing with them and the explosion of rockets inside a settlement which led to the cracking of the walls of a school in the Qalqilya Governorate.